دراسات تقدمية

أوسكار لانجة ٢

أبحاث في التخطيط والاقتصاد الاشتراكي

ترجمة
الدكتور هشام متولي

دار الطليعة - بيروت

أبحاث

في التخطيط والاقتصاد الاشتراكي

الطبعة الاولى

أيار (مايو) ١٩٦٦

أوسكار لانجة
رئيس المجلس الاقتصادي
في بولونيا (سابقاً)

أبحاث في التخطيط والاقتصاد الاشتراكي

ترجمة
الدكتور هشام متولي

المقدمة

يعتبر المرحوم الاستاذ أوسكار لانجـــة (رئيس المجلس الاقتصادي في بولونيا ، وعضو في مجلس الرئاسة ، وفي أكاديمية العلوم ، ورئيس لجنة الخطة والميزانية ، وأستاذ الاقتصـاد في جامعة فارصوفيا) ، علماً من رجال الفكر الاقتصادي في العالم. حقاً إنه ماركسي النزعة ، قضى حياته في البحث والكشف عن القوانين الاقتصادية للاقتصاد الاشتراكي ، إلا أنه الى جانب ذلك يتميز بمعرفته العميقة والشاملة للنظرية الاقتصادية ، وبالتالي للفكر الاقتصادي ككل . وعلى هذا فإن تحليله للاقتصـــاد الاشتراكي ، وبحثه عن القوانين الخاصة به ، يرتبط دومـاً لديه ببحث الأوجه المقابلة في النظام الرأسمالي، والكشف عن العيوب ونقاط الخلل في هذا النظام حين وجودها .[1]

ويتمتع الاستاذ أوسكار لانجة باحترام كبير في الأوسـاط الاقتصادية الغربية ، وذلك نظراً لمعرفته بالنظرية الاقتصادية ككل ، بغض النظر عن قضية التمذهب. فقد علم مادة الاقتصاد لفترة في بعض الجامعات الانكليزية وفي الولايات المتحـــدة

ونظراً أيضاً لقدرته على أن يكشف للاقتصاديين الرأسماليين ليس فقط تطور الاقتصاد الاشتراكي ، بل الكشف عما يمكن للاقتصاد الاشتراكي أن يقدمه من مساهمات جديدة لاغناء الفكر الاقتصادي من جهة ، واعتبار هدف الاقتصاد تطوير المجتمعات نحو أهداف انسانية يتمتع في ظلها كل فرد بكرامته الانسانية على صعيد حياته اليومية ومصيره ، من جهة ثانية .

على كل لسنا هنا بصدد تقييم قيمة الكاتب وكتبه ، فهذه أمور ناقشها واتفق بشأنها كبار رجال الفكر الاقتصادي في العالم . ولكننا نود الاشارة الى أن الاستاذ لانجة قد اهتم بصورة خاصة في آخر أيامه بقضايا التخطيط الاقتصادي ومشاكل البلدان المتخلفة ، ومدى وحدود تطبيق التنظيم الاقتصادي الاشتراكي في هذه البلدان ، وذلك على أساس من التحليل العلمي البعيد عن مجرد التمذهب . ولعله كان من أوائل الاقتصاديين الاشتراكيين الذين نادوا بضرورة وجود نموذج ثالث في مجال التنمية الاقتصادية خاص بالبلدان المتخلفة ، وذلك إضافة للنموذج الرأسمالي التقليدي ، والنموذج الاشتراكي الجديد ، وإن كان أصر على ضرورة تقارب النموذج الخاص بالبلدان المتخلفة مع النموذج الاشتراكي . وكان قد أعلن عن فكرته هذه في محاضرات ألقاها في القاهرة عام ١٩٦١ ، أي بعد أن كان خبيراً في شؤون التخطيط الاقتصادي في الهند وبعض الدول المتخلفة الاخرى . وسبق لنا أن ترجمنا محاضرته المتعلقة بهذا الموضوع ونشرناها في

كتاب صغير تحت عنوان « التخطيط والتنمية الاقتصادية » .

إن الكتاب الذي نقدم ترجمته عبــارة عن مجموعة مـن الأبحاث والمحاضرات التي ألقيت في أماكن مختلفة من العالم حول قضايا التخطيط والاقتصاد الاشتراكي . وقد قمنـا بجمعهـا ، ورأينا أن نصنفها تبعاً للتسلسل الزمني لنشرهـا ، كما سنبين ذلك فيما يلي من الصفحات .

دمشق – نيسان ١٩٦٦ هشام متولي

كان الاستاذ أوسكار لانجة قد نشر البحثين التـــاليين في سلسلة النشرات الاقتصادية التي ينشرهـــا معهد الاقتصاد التطبيقي الذي يديره الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو F . Perroux . وكان الاستاذ لانجة قد وضع هـــذين البحثين خلال الفترة التي عمل فيها في الهند كخبير في شؤون التخطيط الاقتصادي .

O . Lange : Cahiers de L'institut de Science
Economique Appliquèe.
N 49 . Paris 1957 .

اسس التخطيط الاقتصادي

اولاً : مقدمة

ان التخطيط الاقتصادي القومي الذي يشمل مجمل النشاط الاقتصادي لأمة ما ، هو اليوم حقيقة واقعة في الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية في اوروبا الوسطى والشرقية وفي جمهورية الصين الشعبية . ان هذا التخطيط يشكل جزءاً متمماً لتطور المجتمع الاشتراكي .

والتخطيط الاقتصادي القومي في الاتحاد السوفييتي يرتكز الى اقتصاد اشتراكي قد تحقق ، الى اقتصاد تشكل فيه وسائل الانتاج ملكية اجتماعية ، وتستخدم بهدف اشباع الحاجات المادية والثقافية المتزايدة باستمرار للمجتمع بكليته . يتألف الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي من قطاعين : قطاع الدولة وقطاع تعاوني (مزارع جماعية ، تعاونيات اصحاب

الحرف) تعود فيه ملكية جزء من وسائل الانتاج لتعاونيات مختلفة (تستخدم التعاونيات ايضاً بعض وسائل الانتاج التي تعود ملكيتها للدولة) . ان وجود هـذين النموذجين للملكية الاشتراكية يحدد البنيان الاجتماعي وطريقة سير الاقتصاد السوفييتي .

وتبعاً لذلك توجد طبقتان اجتماعيتان تربطهما علاقات مختلفة مع وسائل الانتاج . فمن جهة هناك طبقة العمال ومستخدمو او موظفو مشاريع الدولة ، ومن جهة ثانية هناك الطبقة المتألفة من اعضاء التعاونيات (الفلاحين واصحاب الحرف) . وتتم العلاقات الاقتصادية بين هاتين الطبقتين بواسطة السوق وتبادل منتجات مشاريع الدولة والتعاونيات .

اما في الديمقراطيات الشعبية ، فان النظام الاقتصادي يمثل اقتصاداً انتقالياً بين الرأسمالية والاشتراكية . وتبعاً لذلك فانه يتألف من عدة قطاعات. هناك قطاعات ثلاث في الديموقراطيات الشعبية الاوربية :

١ ــ قطاع اشتراكي يتضمن قطاعين ثانويين .

أ ــ المشاريع المؤممة .

ب ــ المشاريع التعاونية .

٢ – قطاع لصغار المنتجين الأفراد .

٣ – قطاع رأسمالي .

يتألف قطاع صغار المنتجين الافراد بصورة رئيسية من الفلاحين العاملين على الاراضي العائدة لهم مع أسرهم، ومن اصحاب الحرف الذين يعملون بواسطة وسائل الانتاج التي يملكونها .

هناك مجموعة من هؤلاء الفلاحين واصحاب الحرف تتعاون فيما بينها وتعمل تحت شكل تعاونيات منتجين وبذلك فان نشاطهم يؤلف جزءاً من القطاع الاشتراكي . ومن ذلك يظهر أن حدود القطاع الرأسمالي في الوقت الحاضر ضيقة جداً . وانه لا يلعب دوراً هاماً الا في الميدان الزراعي تحت شكل مزارع كبيرة تستخدم العاملين فيها بالاجرة (كولاك) . وتشكل جمهورية المانيا الشرقية استثناءً حيث يلعب القطاع الرأسمالي دوراً اساسياً في ميداني الصناعة والتجارة .

ودور القطاع الرأسمالي هام في جمهورية الصين الشعبية في ميداني الصناعة والتجارة . وبالاضافة لذلك توجد مشاريع رأسمالية عائدة للدولة، أي مشاريع يملكها ويراقب سيرالعمل فيها كل من الدولة والرأسماليين الأفراد .

يؤلف القطاع الاشتراكي ، وخاصة فرع الصناعة العائد

للدولة ، العنصر المهيمن والموجه في الاقتصاد القومي بمجمله في جميع الديمقراطيات الشعبية . وينمو القطاع الاشتراكي بسرعة أكبر من نمو القطاع الفردي. بل ان القطاع الرأسمالي في تراجع مستمر ، ولا يحتل إلا مكاناً ثانوياً في اوروبا الوسطى والشرقية . وبفعل نمو المشاريع الرأسمالية العائدة للدولة ، نجد ان القطاع الرأسمالي يتعرض في الصين الشعبية الى تحول تدريجي اشتراكي. كذلك يتعرض الى تحول اشتراكي وفي كل مكان القطاع الخاص الذي يضم صغار المنتجين ، وذلك نتيجة لنمو تعاونيات الانتاج في ميداني الزراعة والحرف الصغيرة .

وأصبح التخطيط الاقتصادي الفعال أو الخلاق ممكناً في بلدان الديمقراطيات الشعبية بسبب وجود القطاع الاشتراكي ، وازدياد وزنه الاقتصادي ، الأمر الذي مكّن الدولة من رسم نمو مجموع قطاعات الاقتصاد القومي .

ان المبادىء العامة للتخطيط الاقتصادي هي ذاتها سواء في الاتحاد السوفييتي أو في الديمقراطيات الشعبية . على ان هناك بعض الصعوبات في الديمقراطيات الشعبية مصدرها وجود القطاع الفردي الى جانب القطاع الاشتراكي . وبالاضافة الى ذلك فان التخطيط الاقتصادي لم يبلغ في الديمقراطيات الشعبية وخاصة في الصين الشعبية ، درجة النضج الذي بلغه في الاتحاد السوفييتي .

وفيما يلي، سيصار الى عرض موجز للمبادىء العامة للتخطيط

الاقتصادي ، مع الاشارة بصورة خاصة الى القضايا التي واجهتها بهذا الصدد بلدان الديمقراطيات الشعبية في اوروبا الوسطى والشرقية .

ثانياً — أهداف التخطيط الاقتصادي

يستوجب التخطيط الاقتصادي وجود بعض الاهداف الاساسية التي تؤلف الخطط الاقتصادية ادوات تحقيقها. وبشكل عام ، يمكن القول ان الهدف الرئيسي لكل تخطيط اقتصادي اشتراكي هو الزيادة باكبر سرعة ممكنة لمستوى المعيشة المادي والثقافي للشعب ، مع أخذ الظروف والشروط التاريخية بعين الاعتبار . ومع ذلك يجب الاشارة الى الوسائل المادية لتحقيق هذا الهدف العام بالنسبة لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخي .

١ — التصنيع السريع للبلاد .

٢ — تحديث الزراعة .

٣ وضع الاسس الاقتصادية لمجتمع اشتراكي .

وهذه الاهداف مترابطة فيما بينها ، بحيث لا يمكن تحقيق احدها دون تحقيق الهدفين الآخرين. وفي ظل الظروف التاريخية

التي تتسم بها بلدان اوروبا الشرقية وآسيا ، لا يمكن تحقيق التصنيع بواسطة رأس المال الفردي لأن هذه البلدان لا تملك رأس المال الفردي الداخلي الكافي لتمويل حركة تصنيعية سريعة. ودلت التجارب على ان رأس المال الأجنبي لايثمر في هذه البلدان إلا على اعتباره رأس مال احتكاري ، هدفه تحقيق ربح مرتفع وسريع . وعوضاً عن ان يعاد تثمير هذه الارباح من أجل تنمية مصادر الثروة الانتاجية في داخل البلاد ، فانها تصدر إلى الخارج . وذلك بالاضافة الى ان رأس المال الانحصاري أو الاحتكاري الأجنبي لا تجتذبه في البلدان المتخلفة إلا فروع الاقتصاد القومي التي لا يزاحم انتاجها انتاج الصناعة المقابلة لها في البلد الأم أو البلد مصدر رأس المال . وبتعبير آخر ، لا يمكن اجتذاب رأس المال الأجنبي ، ضمن اطار الظروف التاريخية الحالية ، إلا تحت شروط « استعمارية » أو «شبه – استعمارية» الأمر الذي يجعل البلد المتخلف زراعياً مرتبطاً باقتصاد البلدان الصناعية ، ومجرد مصدر للمواد الأولية لهذه البلدان . لذلك لا يمكن الاعتماد على رأس المال الاجنبي كوسيلة لتمويل تصنيع البلدان المتخلفة .

وهكذا ، وفي ظل الظروف والأوضاع التاريخية القائمة ، لا يمكن تصنيع بلدان اوروبا الوسطى والشرقية والصين الشعبية الا عن طريق المشاريع التثميرية العائدة للقطاع العام ، أي عن طريق تطوير القطاع الاشتراكي في الاقتصاد القومي ، لدرجة

يصبح معها القطاع الاشتراكي أساس التنميـــة لمختلف فروع ومظاهر الحياة الاقتصادية في البلد المعني · وتزداد أهمية القطاع الاشتراكي بتقدم حركة التصنيع ، بحيث يصبح العنصر المهيمن والموجه لتطور الاقتصاد القومي بجمله . وهكذا فان التصنيع يستوجب وضع اسس اقتصادية لمجتمع اشتراكي ضمن اطـــار الظروف التاريخية التي تميز بلدان اوروبا الوسطى والشرقية ، والصين الشعبية .

تقتضي عملية التصنيع زيادة اساسية في الانتـاج الزراعي القابل للعمليات التجارية من أجل تغذية السكان غير الزراعيين المتزايدين . ويقتضي هذا بدوره تحديث طرق الانتاج الزراعي وأدواتـــه من حيث استخدام الآلات والتراكتورات والأسمدة ... الخ . ويجب ان تنتج الصناعة كل ذلك . وهكذا فان التصنيع يستوجب تحديث الزراعة ، والعكس أيضاً أي ان تحديث الزراعة يستوجب التصنيـع .

ان تحديث الزراعة في الديمقراطيات الشعبية يقتضي ان يقوم القطاع الخاص الفلاحي بالاستخدام الكامل للامكانيات الانتاجية في الزراعة . ومع ذلك فان الاستثمار الزراعي من قبل القطاع الفردي الفلاحي يضع بعض العقبات في وجه تطبيق الاساليب التقنية (التكنيكية) العلمية الزراعية . وتبعاً لذلك فان تحديث الزراعة في الأمد الطويل يتطلب تنمية تعاونيات الانتاج

الزراعي ، أي الانتقال من الزراعة ذات الطابع الفردي الى الزراعة الاشتراكية . على انه لا بد لهذا الانتقال من ان يتم وفق تطور مرحلي أو تدريجي يقوم بأساسه على الأقبال الارادي من قبل الفلاحين على الانتماء لتعاونيات الانتاج .

ان تطوير المجتمع الاشتراكي ، باهدافه الاجتماعية والثقافية ، يتطلب تنمية عامة للاقتصاد القومي بحيث يصبح من الممكن القضاء على الفقر والتأخر الاجتماعي والثقافي . وعلى هذا فان تطوير الاقتصاد القومي بواسطة التصنيع وتحديث الزراعة هو من الامور الضرورية لبناء مجتمع اشتراكي . وبذلك فان أهداف التخطيط الثلاث تكون مرتبطة فيما بينها .

وهدف التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي ، حيث ان المجتمع الاشتراكي قد تحقق ، هو التنمية السريعة للاقتصاد القومي ، أي تهيئة الاسس الاقتصادية للانتقال الى المرحلة الثانية من المجتمع الشيوعي . أما عن توزيع الدخول في هذه الفترة فسيتم تبعاً للحاجات وليس تبعاً للمساهمة الانتاجية من قبل الافراد ، كما هي الحال في الاشتراكية . والمرحلة الثانية للمجتمع الشيوعي تقضي بدمج نموذجي الملكية الاشتراكية ، أي ملكية الدولة والملكية التعاونية ، بنموذج واحد من الملكية الشيوعية التي تهيء الاساس لطريقة جديدة في التوزيع تتم تبعاً للحاجات . ولا بد لهذا

الدمج من ان يصبح ضرورياً في مرحلة قادمة معينة من التطور لأن وجود نماذج مختلفة للملكية الاشتراكية سيصبح في يوم ما عقبة في وجه النمو في المستقبل للطاقات الانتاجية للمجتمع .

ثالثاً ـــ الاهداف المادية للخطة

الاقتصادية القومية وطرق تنسيقها

يستوجب التخطيط الاقتصادي الاشتراكي الاستخدام الكامل لجميع الموارد الانتاجية المتوفرة في المجتمع . ولا بد من تمثيل هذه الموارد الانتاجية بصيغ مالية ، أي بالقيمة . ومع ذلك فان الجزء المالي للتخطيط ليس الا اداة للمحاسبة الاجتماعية ، ولا يمكن له ابداً ان يصبح عقبة في وجه الاستخدام التام والعقلاني للموارد . فالقضايا المالية في التخطيط الاقتصادي الاشتراكي تعكس استخدام الموارد المادية للانتاج وترتيب توزيع الانتاج القومي . فنقص الوسائل المالية لتحقيق مشروع تثميري مثلاً هو انعكاس لنقص الموارد المادية الضرورية أو قرار تخصيص استخدام هذه الموارد في مجال آخر من الاقتصاد القومي .

ان المالية العامة في الاقتصاد الرأسمالي لا تعكس فقط المظاهر المادية لسير الانتاج ، بل ايضاً الادعاءات الحقوقية

للملكية الخاصة . وتمنع هذه الادعاءات، في ظل بعض الظروف المعينة– وخاصة في ظل الرأسمالية الانحصارية أو الاحتكارية –، امكانية الاستخدام الكامل للموارد المادية ، أو انها تؤدي الى توزيعها على حساب مصالح المجتمع بكامله . وهكذا فان نقص الوسائل المالية لتمويل مشروع تثميري يمكن الا يعكس ، في ظل النظام الرأسمالي ، نقص الموارد المادية ، بل ارادة مالكي هذه الموارد في عدم استخدامها فيما يعتقدون انه لا يعود عليهم بالربح أو المردود الكافي .

تنظم الخطة الاقتصادية القومية اهدافاً مادية للانتاج بالنسبة لجميع الصناعات في البلد ، وللزراعة ، واهدافاً مادية بالنسبة المواصلات ، واهدافاً مادية للخدمات الثقافية والاجتماعية ، واهدافاً مادية للاستهلاك القومي . ويتم تنظيم ووضع هذه الاهداف بحيث يمكن معها استغلال كافة الموارد المتوفرة لدى الأمة .

من البديهي انه لا بد لمختلف الاهداف المنظمة في الخطة من أن تكون متوازنة . وتبعاً لذلك ، لا بد من ملاحظة بعض

النسب بين كامل فروع الاقتصاد القومي (أي النسب المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الاجمالي [1]) . وتجب ملاحظة النسب بصورة تفصيلية أكثر داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي (أي النسب المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الوحدي أو الجزئي (Micro — èconomique) . كذلك بين الصناعات ذات الطابع الخاص ، وبين نماذج الانتاج الزراعي .

والنسبة الاساسية المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الاجمالي هي التي تربط بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج السلع الاستهلاكية . وترتبط هذه النسبة بمعدل النمو المتوقع للاقتصاد القومي وبتقدم الطرق التقنية (التكنيكية) للانتاج . وبصورة عامة يمكن القول ان الطرق التقنية للانتاج التي ادخلت عليها التحسينات تتطلب استخدام كميات أكبر من السلع الانتاجية بوحدة العمل المباشر المنفذ . ونتيجة ذلك هي الزيادة المستمرة لنسبة انتاج السلع الانتاجية بالنسبة لانتاج السلع الاستهلاكية في اقتصاد يسير في طرق التقدم والنمو ، أي ان معدل زيادة انتاج السلع الانتاجية يجب أن يكون أكبر من معدل انتاج السلع الاستهلاكية .

ان توسع الاقتصاد القومي بمعدلات نمو متساوية من أجل انتاج السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية ليس ممكناً إلا في حال عدم اتباع الطرق الجديدة في الانتاج وبشرط وجود احتياطي من اليد العاملة غير المستخدمة أو المستخدمة استخداماً

---

(1) (Macro — èconomique) وهو ما يسميه البعض بالاقتصاد الجهري .

ناقصاً . أي من الممكن في ظل شروط كهذه ، ولفترة ، زيادة الانتاج القومي بزيادة استخدام اليد العاملة ، وبزيادة متناسبة في استخدام وسائل الانتاج على اساس طرق الانتاج غير المتغيرة ، الأمر الذي لا يؤدي الى زيادة انتاج وسائل الانتاج الا بالنسبة ذاتها التي يزداد فيها انتاج السلع الاستهلاكية بالنسبة لطاقة العمل الاضافية . ومع ذلك فانه اعتباراً من اللحظة التي تكون فيها القوة العاملة مستخدمة بكاملها - كما هو الحال في البلدان الاشتراكية - فان كل زيادة للانتاج القومي تتطلب انتاجية متزايدة من العمل ، وبالتالي تبني طرقاً جديدة وتقدمية في الانتاج . ونتيجة ذلك هي ضرورة زيادة انتاج الانتاجية بصورة أسرع من انتاج السلع الاستهلاكية . والنسبة الفعلية بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج السلع الاستهلاكية انما تتعلق ، على هذا الأساس ، بمعدل النمو المتوقع للانتاج القومي ودرجة تحسن تقنية (تكنيك) الانتاج المتوقع .

كذلك يستوجب التصنيع تحقق معدل نمو في الانتاج الصناعي بصورة أسرع من تحققه في الانتاج الزراعي . والا ، فان النسبة بين الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي لن تتغير . وبالاضافة لهذه النسب المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الاجمالي والمحددة بموجب أهداف التنمية الأساسية للخطة ، هناك بعض النسب المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الوحدي أو الجزئي لا بد من ملاحظتها لدى انتاج مختلف السلع . وتقوم هذه النسب على

ضرورة توازن انتاج كل منتوج مع كميته ، الانتاج والكمية المستخدمين بغاية الاستهلاك وانتاج سلع اخرى (مع أخذ بعين الاعتبار الاستيراد والتصدير). وهكذا يجب أن تنسق اهداف انتاج مختلف الصناعات ومختلف فروع القطاع الزراعي بواسطة موازين الداخل – الخارج (أو الناتج – المستخدم بحسب الترجمة المصرية للاصطلاح) input — output والاستهلاك .

وتتجمع موازين الداخل – الخارج هذه ، وموازين استهلاك الصناعات الخاصة ، والموازين المتعلقة بمختلف نماذج الزراعة ،في موازين مشابهة من نموذج التحليل الاقتصادي الاجمالي وخاصة بمختلف فروع الاقتصاد القومي . يمثل الملحق رقم (١) مثالاً لجدول لانتاج واستهلاك المحروقات . أما الملحق رقم (٢) فيمثل جدولاً للفروع الأساسية للاقتصاد القومي . والجدول المتضمن العلاقات فيما بين فروع انتاج السلع أو التجهيزات الانتاجية ، وانتاج السلع الاستهلاكية ، واستخدام الانتاج والاستهلاك والتراكم ، يحتل أهمية خاصة من بين الجداول التي تمثل موازين التحليل الاقتصادي الاجمالي . ان جدولاً أوميزاناً كهذا ، والذي يمكن للقارىء أن يجد مثالاً ملخصاً عنه في الملحق رقم (٣) ، يعطي معنى واتجاه سير نمو الاقتصاد القومي . وتستكمل موازين الداخل – الخارج – والاستهلاك ، بميزان عن توزيع القوة العاملة بين مختلف فروع الانتاج والخدمات . والملحق رقم (٤) يعطي مثالاً عن هذا الميزان .

وتبدو مدهشة ، من النظرة الأولى ، عملية توازن سير جميع العناصر التفصيلية للاقتصاد القومي . على ان الحل يوجد ، من الناحية التطبيقية ، في المقارنة مع تجربة السنة السابقة . اذ ان وضع التخطيط الاقتصادي موضع التنفيذ لا يتم عن طريق حل معادلات وضعت لهذه الغاية بصورة مسبقة . ولكنه يتم تاريخياً. فعندما تكون علاقات التحليل الخـاص بالداخل والخـارج والاستهلاك للعام الفائت معروفة ، فان مهمـة الخطة ليست ، بصورة مبدئية ، عبارة عن وضع نظام جديد تمامـاً فيما يتعلق بهذه العلاقات ، بل بتقديم بعض التغييرات في العلاقات التي تم تحقيقها . وهكذا فان خطة كل سنة هي عبارة عن اعادة نظر ، ضمن حدود معينة ، بالعلاقات التي تم وضعها موضع التنفيذ في العام الفائت ، وبذلك يوجد حل عن طريق تقديرات متتابعة . وهذا ما يجعل المهمة ممكنة من الناحية العملية .

من المؤكد انه يمكن لأسباب مختلفـة الا يتحقق التوازن المطلوب في العلاقات والنسب المذكورة . كذلـك يمكن أن تتضمن الموازين التي وضعت على اساسها الخطة بعض الاخطـاء بسبب نقص المعلومات ، أو لأنـه يمكن أن تظهر شروط موضوعية غير منتظرة (وخاصة في القطاع الزراعي) ، الأمر الذي يجعل من العلاقات المرسومة علاقات قديمة . وتظهر في مثل هذه الحالات الخناقات الاقتصادية . ومن أجل مواجهة مثل هذه الاحتمالات ، يجب أن تتضمن موازين الجداول التحليليـة من

نموذج الداخل ـ الخارج ، والاستهلاك ، بنوداً تشير إلى توفر مخزون أو احتياطي . وبما أن توفر هذا المخزون بشكل مستمر والمحافظة عليه يشكل عبئاً أو كلفة على الاقتصاد القومي ، فيجب أن يحتفظ بالحد الأدنى منه . ان المحافظة على حد أدنى من المخزون تبررها الكلفة والتقلبات الناشئة عن تقطع سير عملية الانتاج الذي يمكن أن يحدث في حال عدم توفر مثل هذا المخزون .

رابعاً ـ الأوجه المالية للخطة

للخطة وجه مالي لأن التعبير عن السلع المنتجة ووسائل الانتاج المستخدمة يتم ويتمثل بالقيمة النقدية . فالاجور تدفع بالنقود ، ويتم للتبادل بين القطاع المؤمم وبقية قطاعات الاقتصاد القومي (القطاع التعاوني ، قطاع صغار المنتجين الفرديين ، القطاع الرأسمالي) بواسطة السوق . ان الانتاج يخلق الدخول سواء أكان يتم عن طريق القطاع الاشتراكي أو بقية القطاعات الخاصة . وتنفق هذه الدخول بدورها للحصول على السلع والخدمات ، باستثناء جزء منها الذي يذهب للادخار . ومن ثم يجب اجراء محاسبة أو تسوية بين عناصر تدفقات الدخول وعناصر تدفقات الانفاق من قبل المستفيدين من الدخول . ولا

بد من تنسيق هذا الوضع مع خطة الانتاج العام وخطة تقديم الخدمات المادية (مثل مقدار الخدمات الطبية والتعليمية المقدمة) .

انالقيمة الكلية لكافة السلع المنتجة خلال فترة معينة تؤلف الانتاج القومي لهذه الفترة . ان جزءاً من الانتاج القومي للاستبدال والمحافظة على التجهيزات الانتاجية الموجودة . وما يبقى هو الدخل القومي . وينقسم الدخل القومي بدوره الى قسمين . قسم مخصص للتراكم ، والآخر للاستهلاك. أماالتراكم فيتمثل :

١ – بالتثميرات الانتاجية ، أي بزيادة المخزون من السلع أو التجهيزات الانتاجية .

٢ – بالتثميرات غير الانتاجية ، أي بانتاج السلع ذات الاستهلاك الدائم (كبيوت السكن ، والأبنية المدرسية) .

٣ – باضافة احتياطي من السلع الاستهلاكية الى المخزون المتوفر .

هذا ، ولا بد لتقسم العمل بين مختلف نماذج التراكم والاستهلاك من أن يقابل تقسيم الانتاج المادي الكلي بين انتاج للسلع الانتاجية وانتاج للسلع الاستهلاكية (بما في ذلك السلع

الاستهلاك الدائم التي تقدم الخدمات الاستهلاكية) . وبذلك يكون الانفاق الكلي على السلع الاستهلاكية معادلاً لقيمة انتاج هذه السلع ، والانفاق الكلي على التثميرات الانتاجية ولعمليات استبدال التجهيزات معادلاً للقيمة الكلية لانتـــاج السلع أو التجهيزات الانتاجية .

ويقسم الجزء المخصص للاستهلاك في الدخـــل القومي الى قسمين . قسم يوزع على الأفراد تحت شكل اجور ، رواتب ، دخول توزع على المزارعين – التعاونيين ، على المتقاعدين ، دفعات الضمان ، دخول صافية للعمال المستقلين ، أرباح في القطـــاع الرأسمالي ... الخ . ان جزءاً من هذه الدخول الموزعة يعود الى الدولة تحت شكـــل ضرائب ، والجزء الآخر يدخر ، ولكن الجزء الأكبر يذهب الى الاتفاق للحصول على السلع والخدمات من أجل الاستهلاك الفردي .

أما القسم الآخر من الدخل القومي فتحتفظ بـــه الدولة ، والتعاونيات ، وبقية المؤسسات العامة (كالضمانات الاجتماعية) . ويستخدم للانفاق على الخدمات الاجتماعية والثقافية المقدمـــة للسكان ، كالخدمات الصحية ، والتربية ... الخ . وعلى الادارة التابعة للدولة والدفاع الوطني .

يجب أن تكون هناك مساواة بين الانفاق العام على استهلاك السلع والخدمات – خاصة أم عامة – والقيمة الاجمالية للسلع

والخدمات المقدمة . ومع ذلك فان ملاحظة النفقات تجعلنا نلاحظ ان النفقات على الخدمات ما هي الا دفعات تحويلية من فئة من المستهلكين الى فئة اخرى (فالعمال يدفعون للاطباء أو للمؤسسات العامة مقابل خدمات معينة ، أو يجري التقاص على هذه الدفعات بتنزيل من الدخول الموزعة - وذلك في حال كون الخدمات المجانية مقدمة من قبل الدولة -) . يجب أن يكون الانفاق الصافي العائد الى قطاع الانتاج مساوياً للقيمة الاجمالية للسلع الاستهلاكية المتحققة عن طريق البيع للسكان .

ان هذه العلاقات بين الدخول والنفقات موجودة بشكل ملخص في ميزان الدخول النقدية والنفقات للشعب . والملحق رقم (٥) يمثل نموذجاً عن كل ذلك كما هو مطبق في الاتحاد السوفييتي . وتكون هذه الجداول أو الميزانيات أكبر تعقيداً في الديمقراطيات الشعبية بسبب وجود قطاعات فردية في الاقتصاد القومي .

وهكذا نرى انه لا يوزع على الأفراد الدخل القومي بكامله فهناك قسم منه تحتجزه الدولة والتعاونيات وبقية المؤسسات العامة بغاية تحقيق تراكم رأس المال وتقديم الخدمات العامة . وفي اقتصاد اشتراكي خالص ، كاقتصاد الاتحاد السوفييتي ، فان الدولة تقتطع جزءاً من الدخل القومي عن طريق بيع السلع الاستهلاكية بسعر أعلى من كلفة الانتاج. وهذا الفرق ، بالاضافة الى موارد الضرائب، والدفعات الى المؤسسات العامة، والقروض

الموظفة لدى الشعب ، والادخار النقدي الذي يحققه الشعب ، يشكل المواردالمالية المخصصة لتحقيق تراكم رأس المال ،وتقديم الخدمات العامة . ويجب أن يتساوى رصيد هذه البنود مع القيمة الكلية لتراكم رأس المال وكلفة الخدمات العامة المقدمة . فالجزء الموزع من الدخل القومي (ناقصاً التوفير النقدي) يساوي اذن القيمة الكلية للسلع الاستهلاكية المباعة للافراد .

وهكذا يتأمن التوازن بين الطلب الاجمالي على السلع الاستهلاكية والعرض الاجمالي لهذه السلع . وإذا ما استمرت المحافظة على هذا التوازن ، فلن يكون هناك من فارق تضخمي أو تقلصي (تضمري) .

ومن الناحية العملية نجد أن الجزء الأكبر من الدخل القومي غير الموزع الذي تحتجزه الدولة ، انما يتم احتجازه عن طريق الفرق بين أسعار السلع الاستهلاكية وتكاليف انتاجها (حوالي ٨٠ بالمئة في بولونيا مثلاً) . ويتحقق ذلك بضم ارباح مخططة لمشاريع الانتاج والتوزيع (تجارة) لاسعار السلع الاستهلاكية، باضافة ضريبة على رقم الأعمال . ويساهم الفلاحون المنتجون لتعاونيات الانتاج في مالية الدولة بتقديم جزء من انتاجهم للدولة باسعار أقل من الاسعار المتعامل بها في السوق . هذا بالاضافة الى ان جزءاً من الانتاج الصافي للمزارع الجماعية يبقى بدون توزيع ويستخدم لتراكم رأس المال في المكان نفسه .

وفي الديمقراطيات الشعبية تساهم القطاعات الخاصة أيضاً في

الجزء الذي تحتجزه الدولة من الدخل القومي . فالفلاحون غير المنظمين ، والفلاحون المنظمون في مزارع تعاونية ، يقدمون للدولة جزءاً من انتاجهم باسعار مخفضة . كذلك فانهم يدفعون ضريبة عقارية . أما المشاريع الرأسمالية فتدفع ضرائب على الدخل وعلى رقم الاعمال . وبالاضافة الى ذلك فان جميع السكان يدفعون الضرائب على الدخل (في القطاعات الخاصة) أو الضرائب على الاجور والمعاشات .

ان كل زيادة في انتاجية العمل – سواء أتمت في عملية انتاج السلع الاستهلاكية أو عملية انتاج وسائل الانتاج تؤدي إلى خفض كلفة إنتاج السلع الاستهلاكية . فاذا احتفظ للسلع الاستهلاكية بمعدل اسعارها القديمة ، فان أرباح مشاريع الانتاج تزداد ، كذلك تزداد نسبة الدخل القومي المسحوبة من التوزيع على الأفراد . وهذا يقتضي إما زيادة معدل تراكم رأس المال وتقديم الخدمات العامة ، وبالتالي تغير في الأهداف المادية ، أو في حال محافظة المعدلات على مستوياتها السابقة - زيادة انتاج السلع الاستهلاكية . وفي هذه الحال الأخيرة يجب تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية بحيث يتمكن الشعب من شراء الانتاج المتزايد .

وهناك حل مؤقت هو زيادة الاجور النقدية ، الأمر الذي يمكن العمال من شراء الانتاج المتزايد من السلع الاستهلاكية بالاسعار القديمة . ولا يستفيد في هذا الوضع من زيادة انتاجية العمل لأعمال القطاع المؤمم . وعلى هذا فانه من أجل تمكين

الفـــلاحين – سواء أكانوا منتجين أفراداً ومنتسبين للمزارع التعاونية – من أخذ نصيبهم من زيادة انتاجية العمـــل ، يجب انقاص كمية ما يبيعونه باسعار مخفضة والضرائب المترتبةعليهم. وإذا تم تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية، فان الأرباح المتحققة عن زيادة الانتاجية تنتقل آلياً وبالطريقة ذاتهاللعمال والفلاحين. ولهذه الأسباب تطبق البلدان الإشتراكية سياسة منهجيـة في خفض أسعار السلع الاستهلاكيـة في الوقت الذي تزداد فيـه إنتاجية العمل بشكل تدريجي .

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك ، يجب أن تكون هناكمساواة بين الجزء من الدخل القومي الموزع على الأفراد (ناقصاً ادخارهم النقدي) والقيمة الكلية للسلع الاستهلاكية المعروضة للبيـع . وبالإضافة لهذا التوازن على الصعيد الاقتصادي الإجمالي ، يجب المحافظـة على توازن العرض والطلب فيما يتعلق بكـل منتوج وحده . وهذا يقتضي أن يتشكل سعر كل سلعة انتاجية بحيث يكون مساوياً للطلب وللانتاج المتوقع . ونتيجـة ذلـك يجب توزيع الفرق بين السعر وكلفة الانتاج (الربح المخطط والرسم على رقـم الأعمـال) - بحيث يضم المجموع إلى بقيـة الموارد ويستعمل لتحويل عملية التراكم والخدمات العامة – بحيث تتم المحافظة على المســاواة بين العرض والطلب بالنسبة لكـل سوق . وفي الأمد القصير لا بد من مواجهـة عـدم تسويات Désajustement مختلفة بين العرض والطلب في الأسواق الخاصة

عن طريق تغيير المخزون من الاحتياطي. أما في الأمد الطويل، فان مثل هذه الفروق تجعل من الضروري إما تغيير الأسعار ، أو إعادة النظر في أهداف الانتاج المادي . ولا يستخدم التقنين بصورة عامة بسبب آثاره الضارة على دوافع أو حوافز المنتجين الاقتصاديين .

خامساً ـــ تنسيق الاهداف المادية والنفقات المالية

الميزان او الجدول التركيبي للاقتصاد القومي

تعكس الناحية المالية في الاقتصاد الاشتراكي سير العمليات المادية للانتاج والتوزيع . وقد رأينا من خلال مناقشتنا للمظاهر المالية للخطة كم هي شديدة الصلة هذه المظاهر بالأهداف المادية للخطة ، وانه لمن الجدير ، بالتالي ، إعطاء صورة عامة عن العلاقات بين توزيع الموارد المادية الناتجة عن الأهداف المادية للخطة ، وتوزيع الموارد المالية الناتجة عن تيارات أو تدفقات الدخول والانفاقات في الاقتصاد الوطني . تمثيل أو تجسيد هذه الصورة العامة – تحت شكل الفروع الأساسية للاقتصاد القومي – هي ما نجده في الجدول أو الميزان التركيبي Balance Synthètique للاقتصاد القومي .

سنجد في الملحق رقم (٧) تمثيلاً بيانياً لمثل هذا الميزان . فعلى الطرف الأيسر للتمثيل البياني نجد توزيع الموارد المادية. ونجد بالمقابل توزيع الموارد المالية على الطرف الأيمن . وتشير الأسهم المتجهة من اليمين إلى اليسار إلى العلاقة بين توزيعات الموارد المالية وتوزيعات الموارد المادية .

إن توازن الاقتصاد القومي يتطلب أن تتساوى الموارد المالية الموجهة نحو التوظيفات المقابلة للموارد المادية مع القيمة النقدية الاجمالية لهذه الأخيرة . وهكذا مثلاً فان نفقات الاستبدال Remplacement للتثميرات الإنتاجية يجب أن تكون مساوية لقيمة وسائل الانتاج التي تم انتاجها خلال الفترة . كذلك فان الانفاق العام على السلع الاستهلاكية ، والناتج عن الدخول الشخصية للافراد المستخدمين في قطاع الانتاج والدخول الشخصية للافراد المستخدمين في قطاع الخدمات العامة والخاصة ، يجب أن يكون مساوياً لقيمة السلع الاستهلاكية المخصصة للبيع للمستهلكين الأفراد . كذلك فان الانفاق العام على السلع الاستهلاكية المستخدمة في الخدمات العامة وفي التثميرات غير الانتاجية يجب أن يكون مساوياً للقيمة الأجمالية للسلع الاستهلاكية المخصصة لهذه الاستعلامات .

يمثل المخطط البياني الوضع في الديمقراطيات الشعبية حيث يوجد ، بالإضافة للقطاع الاشتراكي ، قطاعان خاصان : قطاع

الانتاج الفردي الصغير ، والقطاع الرأسمالي . وهكذا فـان الدخول الشخصية التي يكون مصدرها سير عمليات الانتـــاج تتضمن ، بالاضافة للاجور والرواتب ، الدخول الموزعة من قبل تعاونيات الانتاج ، وصناديق التقاعد ... الخ . وكسب صغار المنتجين الأفراد ، وأرباح الرأسماليين . وينظر لهـذه الدخول جميعها بعد تنزيل الضرائب ، والاكتتابات في قروض الدولة ، والادخار النقدي . ذلك ان هذه العناصر الأخيرة تكون واردة في الجزء من الدخل القومي الذي تحتجزه الدولة والتعاونيـات وبقية المؤسسات العامة . ويأخذ التمثيل البياني أيضاً بعين الاعتبار التراكم أو التشكل لرأس المال في القطاع الخاص .

وتؤشر الأسهم الموجودة في الناحية اليمنى عـــلى المخطط المذكور الى عدد من الدفعات التحويلية . وهكذا فان بعض الأشخاص الذين يحققون دخولهم من الانتاج ينفقون جزءاً منه مقابل الخدمات العامة والخاصة . والأشخاص الذين يقومون بالخدمات الخاصة ينفقون جزءاً من دخولهم مقابل حصولهم على خدمات عامة . وعلى العكس ، فان الأشخاص الذين يعملون في الخدمات العامة ينفقون جزءاً من دخولهم مقابل حصولهم على خدمات خاصة . وهناك نموذج آخر من الدفع التحويلي متشكل من الضرائب على الدخول الشخصية وعلى الملكية الفردية ، من الاكتتابات في قروض الدولة ، ومن الادخار الفردي . ومـن أجل تجنب تعقيد الجدول المتضمن التخطيط البياني ، لم تذكر

التحويلات الواردة مؤخراً. والعناصر المتعلقة بهايضمها ذاك الجزء من الدخـــل القومي الذي احتجزته الدولة والتعاونيـات وبقية المؤسسات العامة . أما التحويلات المشار اليها فتمثل عملية ثانويه لإعادة توزيع الدخول متحققة بواسطة النظام المالي للدولة وبقية المؤسسات العامة ، وبواسطة تحقيق الخدمات الخاصة .

وللتوصل إلى مراقبة صحيحة على الصلة بين توزيع الموارد المالية وتوزيع الموارد المادية يجب الرجوع الى الميزانية عـن الاقتصاد القومي . والملحق رقم (٨) عبارة عن ميزانيـة أو جدول Bilan من هذا النوع عن الاتحاد السوفييتي (الأرقـام لمجرد اعطاء أمثلة) . وتدل هذه الميزانية بوضوح على انتـاج واستخدام السلع المادية في سير عمليات الانتاج ، على التوزيع الأولي للدخل القومي ، على إعادة التوزيع بواسطة النظام المالي، على النفقات المالية ، وأخيراً الاستخدام الفعلي للسلع المادية التي تم انتاجها (بما في ذلك التراكم أو تشكيل رأس المال) . وهذه الميزانية أبسط بكثير من التمثيل البياني السابق الذكر ، لإنها تعبر عن اقتصاد اشتراكي خالص ، أي ليس فيه قطاع خاص للانتاج ، ولا خدمات خاصة .

وكان الاستاذ ستروميلين Strumilin قد اقترح حديثاً ميزانية أكثر تفصيلاً عن الاقتصاد الوطني الروسي . ونجد تمثيلاً لها في الملحق رقم (٧) . تبين هذه الميزانية بوضوح ما يتم

انتاجه في ميدان الانتاج المادي وميدان الخدمات والاستهلاك .
ومخزون السلع المادية مقسم هنـا إلى مخزون أساسي (ثابت) ومخزون متحرك . ويتألف الأول من الأشياء الدائمة كالمشيدات والآلات ... الخ . أما الثاني فيتألف من المواد الأولية ومخزون الاحتياطي من السلع الاستهلاكية . وفيما يتعلق بوسائل الإنتاج فتنقسم (تبعاً للتصنيف الماركسي) إلى أدوات العمل ومواد العمل . وأدوات عمل اليد العاملة هي وسائل الانتاج التي تساعد الإنسان على تأدية عملة ، وذلك كالآلات . أما مواد العمل فهي الأغراض المادية التي يتم تحويلها بواسطة الجهد البشري خلال مراحل عمليات الانتاج ، أي المواد الأوليـة المستخدمة . والعمودان الأولان والأخيران تشير إلى المخزون من السلع المادية في أول العام وآخره . والأعمدة من ٤ إلى ٧ تـدل على استعمال السلع المادية في مراحل سير عمليات الانتاج وتقديم الخدمات . أما الأعمدة من ٨ إلى ١٣ فتمثل قيمة الإنتاج المادي مصنفاً حسب نماذج السلع التي تم انتاجها ، ويعبر العمود ١٤ عن العملية الثانوية لإعادة توزيع الدخل القومي بواسطة النظام المالي. والأعمدة من ١٥ إلى ١٩ تشير إلى تخصيص الإنتاج المادي تبعاً للأهداف المختلفة . ونجد في الخطوط العرضانية للميزانية توزيع مختلف العناصر الممثلة بالأعمدة بين أهم فروع الإنتاج والخدمات والاستهلاك . أما الخط العرضاني في أسفل الميزانية فيعطينـا مجاميع الأعمدة للاقتصاد القومي بمجمله .

سادساً ـــ تخطيط التجارة الخارجية

ان الخطط الاقتصادية في البلدان الاشتراكية لا تقوم على أساس الحماية . ومن المحال أن تقوم على هذا الأساس بسبب التوزيع غير العادل للموارد القومية بين مختلف البلدان . وليس من المرغوب فيه أيضاً تبني الحماية لأن ذلك يؤدي إلى إهمال ميزات التقسيم العالمي للعمل. ونتيجة ذلك هي انه منالضروري أن تشكل التجارة الخارجية جزءاً من الخطط الاقتصـادية القومية .

ولا يشكل إدخال التجارة الخارجية في الخطة الاقتصادية أي صعوبة من ناحية الإسلوب التقني للتخطيط . فلدى وضع وتحديد الأهداف المادية للانتاج ، يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار الصادرات والواردات . ولا بد لموازين الداخل ـ الخارج أو الناتج والمستخدم واستهلاك مختلف السلع من أن تتضمن الصادرات والواردات . فاذا كانت الصادرات من الفحم مثلاً ، فان الانتاج الكلي من الفحم يجب أن يكون مساوياً للاستعمال الداخلي الكلي من الفحم في الصناعات والبيوت ، بالإضافة إلى التصدير المنتظر . وإذا كان الاستيراد من النفط ، وجب أن يكون الإنتاج القومي الكلي ، بالإضافة للاستيراد المخطط ، مساوياً للاستهلاك القومي الكلي من النفط .

وينعكس إدخال الصادرات والواردات في الخطة الاقتصادية ايضاً في التوزيع المالي للموارد . فالانفاق بالعملات الأجنبية لتمويل الاستيراد يجب أن يكون مساوياً لتدفق العملات الأجنبية المتأتية عن التصدير ، بالاضافة إلى الواردات الصافية المحتملة والمتأتية عن بقية عناصر ميزان المدفوعات . وبما أن عدداً من العملات الأجنبية غير قابلة للتحويل في يومنا هذا ، فلا بد من وضع موازين خاصة لمختلف انواع هذه العملات . وتجدر الاشارة إلى أنه على عكس ما تذهب اليه الرأسمالية من أن القوة الدافعة للتجارة الخارجية هي الرغبة في تصدير المنتجات وتثمير رؤوس الأموال في البلدان الأجنبية ، فان التجارة الخارجية بالنسبة للبلدان الاشتراكية هي محددة بصورة أساسية بحاجات الاستيراد . والصادرات ليست إلا الوسيلة الضرورية لتمكين البلد من استيراد المنتجات التي يكون بحاجة اليها .

ولتضمين التجارة الخارجية في الخطة الاقتصادية القومية ، لا بد من فرض رقابة دقيقة من قبل الدولة على هذه التجارة . وباستثناء الصين ، فان التجارة الخارجية مؤممة في جميع البلدان الاشتراكية . ويرمي تأميم التجارة الخارجية (أي انحصار واحتكار التجارة الخارجية) إلى غايتين . ففيما يتعلق بالصلات مع البلدان الرأسمالية ، يرمي التأميم إلى امتصاص أو تجنب الصدمات المتولدة عن تموّج الأسعار في الأسواق

الرأسمالية الدولية ، والى حماية الاقتصاد القومي من آثار هـــذه الصدمات . اما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع بقيــة البلدان الاشتراكية ، فإن التأميم يفيد في تنسيق الخطط الموضوعــة للتجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية، الأمر الذي يؤدي بالتالي، وبصورة غير مباشرة، الى تنسيق مجموع الخطط الاقتصادية القومية .

هناك فرق اساسي بين العلاقات التجارية بـــين البلدان الاشتراكية فيما بينها والعلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية والبلدان الراسمالية . هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ان اقتصاد جميع البلدان الاشتراكية هو اقتصاد مخطط . ونتيجة ذلك ان البضائع المتبادلة بين هذه البلدان تظهر في خطة التصدير بالنسبة لبلد ، وفي خطة الاستيراد بالنسبة للبلد الآخر . وبما ان الخطط الاقتصادية هي على وجه العموم مرسومة ومنفذة بدقة ، فمـن الممكن وضع اتفاقات لامد طويل ، أي لسنوات . وهكذا فان كل بلد يعرف بالضبط كميات المستوردات التي يمكن له الاعتماد عليها . وكميات الصادرات التي يمكن له ارسالها لبقية البلدان الاشتراكية . وضمن هذه الشروط من الممكن تخطيط التجاره الخارجية بدقة .

ولكن الوضع يكون أصعب لدى المتاجرة مـــع البلدان الرأسمالية. فاذا اخذت التموجات التجارية في الأسواق الرأسمالية في العالم ، لا يمكن التأكد من كميات الصادرات التي يحتمـــل

تصديرها، ولا من كميات المستوردات التي يمكن الحصول عليها، كذلك اسعار البضائع المتبادلة . وفي مثل هذه الشروط يكون التخطيط اقل دقة ، ومن الضروري الاستعداد لخزن كميات من المنتجات الاكثر اهمية .

ومع ذلك فإن التجارة مع البلدان الرأسمالية تلعب دوراً مهماً في التجارة الخارجية للبلدان الاشتراكية . وهناك رغبة في زيادة حجم هذه المبادلات بحيث ان البلدان الاشتراكية تود كثيراً أن تعقد اتفاقات طويلة الأمد مع البلدان الرأسمالية. اذ ان ذلك يمكن البلدان الاشتراكية من تضمين الكميات المتبادلة مع البلدان الرأسمالية في خططها الاقتصادية القومية مع درجة كبيرة من الاطمئنان .

ان عقد عقود تجارية ذات امد طويل بين البلدان الاشتراكية والرأسمالية يمثل بالنسبة لهذه الاخيرة ميزة من حيث تأثيرها التثبيتي على اقتصادها القومي . وفي الحين الذي يكون فيه اقتصاد البلدان الرأسمالية عرضة للتموجات الدورية ، فان النمو الاقتصادي في البلدان الاشتراكية يكون مستمراً ولا تقطع سيره الازمات ولا ظاهرات الكساد . وجملة القول ان عقد عقود تجارية ذات أمد طويل مع البلدان الاشتراكية يمكن ان يؤدي الى احداث تأثير تثبيتي ومخفف على التقلبات والتموجات الاقتصادية في البلدان الرأسمالية . وهذه الناحية تكون على غاية من الاهمية بالنسبة لبعض البلدان الرأسمالية خلال فترات التموجات الحادة

للاقتصاد الرأسمالي . ان نمو العلاقات التجارية بشكل كثيف مع البلدان الاشتراكية يمكن له ان يؤدي إلى تخفيف حدة الصدمات التي يحتمل ان يتعرض لها الاقتصاد القومي في البلدان الرأسمالية نتيجة للتقلبات او المتوجات .

وكما سبقت الاشارة الى ذلك ، ان التجارة بين البلدان الاشتراكية تستوجب ، بصورة غير مباشرة ، نوعاً من التنسيق في الخطط الاقتصادية القومية . وهكذا فإن قضية تنسيق الخطط الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية كانت هدفاً لانتباه متزايـــد خلال السنوات الاخيرة . ان هدفي اعادة العمران والمهام الاساسية للتصنيع التي استوجبت التركيز على تطوير الصناعات الثقيلة ، جعلا خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، قضية تنسيق الخطط الاقتصادية اقل اهمية واستعجالاً . وكان كافيــاً التنسيق غــير المباشر الناتج عن اتفاقيات التجارة الخارجية . ولكن القضية طرحت على بساط البحث بشكل اوضح الان . فقـــد تألف مجلس للمساعدة الاقتصادية المتبادلة وللتعاون من الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية الاوربية لهذه الغاية .

ان نمو العلاقات التجارية الدولية يسهل كثيراً عمليـــات التصنيع وتطوير الاقتصاد بشكل عـــام . فالاتحاد السوفييتي اضطر الى تأسيس الصناعة معتمداً فقط على موارده الداخليـة نتيجة لمحاصرته بعد ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ من قبل الرأسمالية

المعادية، وبذلك كان عرضة لتدخل عسكري وحصار اقتصادي، فضلاً عن محاولة هذه القوى اثارة الفتن والتخريب داخل البلاد . اما الديمقراطيات الشعبية فهي في وضع افضل : فحركة التصنيع فيها اعتمدت بدرجة كبيرة على القروض والمساعدات التقنية التي قدمها الاتحاد السوفييتي . واستعملت القروض في تمويل استيراد التجهيزات الصناعية والآلات من الاتحاد السوفييتي .

وهكذا امكن للديمقراطيات الشعبية الحصول على جزء من وسائل الانتاج الضرورية لها باستيرادها من الاتحاد السوفييتي . وادى ذلك الى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بصورة اسرع مما تم عليه الأمر في الاتحاد السوفييتي في اول مرحلة التصنيع . وذلك بالاضافة الى المساعدات المتبادلة بين بلدان الديمقراطيات الشعبية نفسها . فبولونيا مثلاً تستورد الآلات والتجهيزات من تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية . وتقوم بدورها بتوريد التجهيزات الصناعية لبلدان اقل نمواً ، وخاصة الصين . ان هذا النموذج من المساعدة المتبادلة – وخاصة المساعدة بالتجهيزات الصناعية والمساعدات التقنية (التكنيكية) من قبل الاتحاد السوفييتي – مكن الديمقراطيات الشعبية الاوربية من زيادة معدل انتاج السلع الاستهلاكية بشكل معتبر لأنه اصبح بإمكانها الاعتماد، وبشكل مستمر، على استيراد منتجات الصناعة الثقيلة السوفييتية .

وفي خلال المرحلة الاولى من التصنيع، حصرت الديمقراطيات

الشعبية مواردها المخصصة للتجارة الخارجية وبدقة بغاية استيراد الآلات والتجهيزات الصناعية . واستدعى ذلك سياسة شديدة في حرمانها في انتقاء المستوردات . اذ ان مستوردات هذه البلدان في ظل العهود القديمة كانت تتألف بشكل رئيسي من المنتجات المصنوعة والمخصصة لاستهلاك الطبقات الغنية والمتوسطة . اما الصادرات فكانت تتألف بشكل رئيسي من المنتجات الزراعية والمواد الاولية . وبذلك فإن بلدان اوربا الشرقية كانت تشكل امتداداً زراعياً ، وممونـاً بالمواد الاولية ، لاقتصاد بلدان اوربا الغربية ، اما الآن فإن الوضع تغير بشكل جذري . فالمنتجات الصناعية تلعب دوراً متزايداً في صادرات هذه البلدان ، في حين ان مستورداتها تهدف بدرجة كبيرة للحصول على وسائل الانتاج ومن اجل تحقيق الاستمرار في التقـــدم الصناعي . ومع ذلك فقد اصبح من الممكن حديثاً زيادة استيراد السلع الاستهلاكية .

ونجد في جهتي الاستيراد والتصدير المنتجات الصناعية والمواد الاولية والمنتجات الزراعية في مجال المبادلات بين الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية وفيما بين هذه الاخيرة . وبسبب نجاح حركة التصنيع ، لم تعد بلدان اوربا الشرقية متخصصة في تصدير المواد الاولية والمنتجات الزراعية ، واستيراد السلع المصنوعة . وبذلك اصبح بإمكانها اليوم اقامة مبادلات تجارية مع البلدان الرأسمالية على اساس المساواة والمصلحة المتبادلة . وان التقسيم التقليدي لاوربا الى غرب صناعي ومتطور اقتصادياً ، والى شرق

متخلف اقتصادياً ومتأخر ، يشكل مستودعاً للمواد الاولية والمنتجات الغذائية لهذا الغرب ، قد زال الى الأبد .

سابعاً — التخطيط في صلته مع قطاعات الاقتصاد القومي .

لا بد للتخطيط الاقتصادي في الديمقراطيات الشعبية من ان يأخذ بعين الاعتبار الفروق بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي . ويمكن ملاحظة اختلاف جوهري بين التخطيط الخاص بالقطاع الاشتراكي — وبالأخص للجزء المؤمم من هذا القطاع — والتخطيط الخاص بالقطاعات الخاصة .

ففيما يتعلق بالقطاع الاشتراكي ، تتضمن الخطة القومية توجيهاً قسرياً . وهذا صحيح كل الصحة بالنسبة للجزء المؤمم من القطاع الاشتراكي . وما دام هذا الجزء ملكية للدولة ويدار من قبلها، فان اهداف الخطة القومية وبنودها المالية عبارة عن اوامر لا بد من تنفيذها من قبل مختلف الوزارات والمشاريع صاحبة الشأن . اذ ان الخطة الاقتصادية القومية تبرم من قبل المجلس النيابي ويصدر بها مرسوم من مجلس الوزراء . وبذلك لا بد لكافة الوزارات والمؤسسات والمشاريع من وضع توجيهات

الخطة موضع التنفيذ . ويماثل هذا الوضع عندما يصدر مجلس ادارة شركة خاصة بعض الاوامر التي يجب تنفيذها من قبل كافة الدوائر التابعة للشركة . والفارق الوحيد هو أنه بالنسبة للقطاع المؤمم تنفذ الاوامر على الصعيد القومي .

ويكون الوضع مشابهاً بالنسبة للقطاع التعاوني، وذلك بالقدر الذي يقرر فيه التنظيم التعاوني المركزي ، سواء في الاتحاد السوفييتي أو الديمقراطيات الشعبية ، التعاون مع الدولة من أجل تنفيذ التوجيهات الخاصة به (بعد مشاورته) والواردة في الخطة الاقتصادية القومية . وهكذا فإن القطاع الاشتراكي بكامله يوافق على مقتضيات الخطة الاقتصادية القومية على انها توجيهات آمرة او قسرية في ميدان عمله. وبذلك فإن التخطيط الاقتصادي في القطاع الاشتراكي يكون مباشراً .

على ان الوضع مختلف بالنسبة للقطاعات الخاصة . ذلك أن الملكية الخاصة في هذه القطاعات لوسائل الانتاج تحد من السلطات التوجيهية للدولة . وهذا لا يعني طبعاً إنه ليس بإمكان الدولة أن تعطي بعض التوجيهات، وذلك ضمن أطار المقتضيات العامة للقانون الذي يعطي الدولة حق الاشراف ومراقبة كيفية العمل بالملكية الخاصة . على انه يتوجب على الدولة في هذا المضمار أن تشجع القطاع الخاص على تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية بالاعتماد على القرارات ذاتها التي تتخذها المشاريع الخاصة . وبذلك يكون التخطيط الاقتصادي المتعلق بالقطاع الخاص ذا

طبيعة غير مباشرة . انه يقوم على استخدام اسلوب المراقبة الملائم ، وخلق الدوافع والتأثيرات ، اكثر مما يعتمد على الاوامر المباشرة ذات الصفة القسرية .

ويمكن حصر اساليب المراقبة ، والدوافع أو الحوافز والتأثيرات التي تشجع القطاع الخاص على ان يتلائم مع اهداف الخطة الاقتصادية القومية ، فيما يلي :

١ – تراقب الدولة القطاع المؤمم الذي يشمل الصناعات الرئيسية ، والنظام المالي ونظام التسليف (الائتمان) بكاملها ، وتجارة الجملة في الداخل ، والتجارة الخارجية . وبذلك يمكن للدولة أن تخطط لمشتريات المنتجات من قبل القطاع الخاص ، كذلك ما يتسلمه هذا القطاع من تجهيزات ومواد أولية . وفيما يتعلق بصغار المنتجين (الفلاحون وأصحاب الحرف)، تستكمل وسائل توجيههم بالتأثير التخطيطي للتجارة التعاونية . وقد أزيلت تجارة المفرق الخاصة بدرجة كبيرة من القرى في الديمقراطيات الشعبية . فالفلاحون يشترون ويبيعون بواسطة تعاونيات القرية ، هذه التعاونيات التي تتعاون بدورها مع مؤسسة الدولة لتنظيم تجارة الجملة . وهناك وسيلة هامة للتأثير على نوعية وطريقة الانتاج لدى الفلاحين الافراد ، وهي التعاقد مع الدولة بموجب عقود ذات امد وخاصة بمحاصيلهم . وتنظم هذه العقود بواسطة تعاونيات القرية ، وهي تعمل في

هـــذا المضمار على اعتبارها احدى وسائل التنظيمات التجارية للدولة .

٢ ـ في القطاع الرأسمالي ، تتعاون جمعيات المنتجين والتجار (جمعيات منتجي الصناعات والتجار ، غرف التجارة) مـع الدولة على تنفيذ الأهداف المرسومة للقطاع الرأسمالي في الخطة الاقتصاديةالقومية . ونجد هذا النموذج من التعاون في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية في السنوات الاولى التي لعب خلالها القطاع الرأسمالي دوراً هاماً في مضمار التجارة بالمصنوعات . ان هــذا النموذج هو على درجة كبيرة من الأهمية في الصين في وقتنا الحاضر .

٣ ـ ان التأثير التخطيطي الدولة في الصين عـلى القطاع الرأسمالي يتزايد بنمو أشكال المؤسسات « الرأسمالية الدولية » التي قامت على أساس الملكية والادارة المشتركة للمشاريـع من قبل الرأسماليين والدولة . ان هـــذه النماذج من الموسسات والتنظيمات تزيد من التأثير التخطيطي للدولة على نشاطات المشاريـع .

٤ ـ ان سياسة الأسعار هي أداة هامة تمكن من التأثير على القطاعات الخاصة بغاية وضع أهداف الخطة الاقتصاديـــة القومية موضع التنفيذ ، ومن خلال عملية التنفيذ هـــذه تنظيم مقدار الربح لمختلف النشاطات في القطاع الخاص. إن كافة الأسعار

هي موضع مراقبة في الديمقراطيات الشعبية. أما أسعار منتجات القطاع المؤمم فيجري تحديدها من قبل الدولة . وتخضع أسعار منتجات التعاونيات والقطاعات الخاصة للموافقة الرسمية من قبل الدولة . ومما يسهل عملية الرقابة على الأسعار هـو أن تجارة الجملة مؤممة . وتستثنى من ذلك اسعار المنتجات المباعة مباشرة من قبل المزارعين الأفراد والداخلين في التعاونيات في أسواق المدن وللمستهلكين الافراد . وتكون هـذه الأسعار حرة بصورة عامة .

٥ تستكمل سياسة الأسعار بمنح تسهيلات خاصة ائتمانية فيما يتعلق بانجاز بعض الاهداف الهامة في الخطة الاقتصادية القومية .

وبهذه الطريقة يجري خلق الحوافز لدى القطاعات الخاصة لوضع أهداف الخطة الاقتصادية القومية موضع التنفيذ ،وبذلك تكون هذه القطاعات قد تكاملت بصورة غـير مباشرة في الاقتصاد المخطط .

يستنبط مما تقدم ذكره أن دمج أو تكامل القطاعات الخاصة في الاقتصاد المخطط يقوم على الدور المهيمن للقطاع المومم الذي يحتل «مراكز التوجيه» في الاقتصاد القومي. وفي الواقع إن تمركز نقاط التوجيه الرئيسية بيد الدولة يعتبر شرطاً اولياً وضرورياً لنجاح الخطة الاقتصادية القومية. ان عدم توفر مثل هذا التمركز يفقد الدولة الوسائل الخاصة التي تمكنها من « اغراء » القطاعات

الخاصة بالقيام بالمهام المرسومة في الخطـة . واذا لم تتوفر ضمانة لتحقيق هذه المهام أو الاهداف ، فان الخطة لا تكون أكثر من امنيات. هذا فضلاً عن ان القطاعات الخاصة (وخاصة القطاع الرأسمالي حيث تكون السيطرة على السلع الانتاجية فيه اكثر تمركزاً مما هي عليه في قطاع صغار المنتجين الافراد) تصبح قادرة على خلخلة تنفيذ الخطة في القطاع المؤمم نفسه .

انه بهدف تفكيك القوى الاقتصادية الخاصة المتمركزة التي يمكن لها ان تعرقل وتخلخل تحقيق خطة تهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي ، قامت دول الديمقراطيات الشعبية ، أول ما قامت ، بتأميم الصناعة الكبـــيرة الخاصة ، والمواصلات والمصارف ، واصدرت قانون الاصلاح الزراعي الذي جزّء الملكيات الكبيرة بين الفلاحين . وتمكنت الدولة ان تمسك وتهيمن على « مراكز التوجيه » الضرورية لاقامة اقتصاد مخطط بصورة فعلية بواسطة التأميمات المذكورة . وبواسطتها ايضاً تمكنت من احـــداث « المؤسسات الطليعية » لاقتصاد اشتراكي. وعن طريقها تمكنت ايضاً من تحطيم سيطرة رأس المـال الاحتكاري الاجنبي على الاقتصاد القومي .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية نجد ان الاصلاح الزراعي لم يكن بحد ذاته تدبيراً اشتراكياً. ولكنه مكن فقط من تصفية ، تأخر اوان تحقيقها كثيراً ، للبنيان او التركيب شبه ــ الاقطاعي في الزراعة . وبذلك فسح المجـال لازالة عقبة جدية من وجــه

التقدم الاقتصادي . فبإعطائه الارض للفلاحين ، وبالغائه مديونيتهم الثقيلة، أدى في الحال الى رفع معيشتهم واعطاهم سبباً جديداً لزيادة انتاجهم . وفي الوقت ذاته ادى قانون الاصلاح الزراعي هذا الى تقليص كبير في فائض السكان الزراعيين بتوزيعه الارض على العمال الزراعيين العاطلين عن العمل وعلى صغار الفلاحين غير المستخدمين بصورة كاملة. وبرفعه لدخول الفلاحين، خلق قانون الاصلاح الزراعي سوقاً للتوسع الصناعي. واخيراً فإن الاصلاح الزراعي ازال الدخول الاقطاعية التي كانت تنفق بدرجة كبيرة على استهلاك السلع الترفية والكمالية، وبذلك زاد من الموارد الجاهزة لتشكيل رأس المال .

ان ما تقدم ذكره عن الاصلاح الزراعي ليس عبارة عن تدابير تتميز باتخاذها الثورات البورجوازية المتأخرة. ومع ذلك يمكن القول ان الاصلاح الزراعي بهدمه للسلطة الاقتصادية والسياسية للمالكين الذين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بسيطرة رأس المال الاحتكاري المحلي والاجنبي ، قد هدم ايضاً تمركز القدرة الاقتصادية الفردية او الخاصة التي كان يمكن لها ان تشكل عقبة في وجه تحقيق الخطط الاقتصادية القومية . فالاصلاح الزراعي هو عبارة عن تمهيد ضروري اذن لتحقيق اقتصاد مخطط يهدف إلى التصنيع، والى تحديث الزراعة، وإلى خلق الأسس الاقتصادية لمجتمع اشتراكي .

على أنه بعد الاخذ بهذه الاصلاحات حدثت محاولات من شأنها قلب الخطط الاقتصادية القومية في الديمقراطيات الشعبية الاوروبية رأساً على عقب . والقوة الدافعة لهذه المحاولات كانت تتمثل فيما بقي من القطاع الرأسمالي . مستوحين المعارضة السياسية في وجه إقامة مجتمع اشتراكي ـ متأثرين أيضاً سياسياً بالقوى الاجنبية – عارض السياسيون والاقتصاديون من أنصار القطاع الرأسمالي بدورهم كل حركة تصنيع سريع ، وكل توسع للقطاع الاشتراكي . وقد تمثلت المعارضة في اعطاء الأولوية للصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية وليست تلك المتعلقة بالصناعات الثقيلة (رغم أنه كان من المستحيل زيادة انتاج السلع الاستهلاكية دون صنع الآلات والتجهيزات الضرورية لانتاجها) وفي « توازن القطاعات » أي انه لا يجوز للقطاع الاشتراكي أن يتطور بسرعة أكبر من تطور القطاعات الخاصة ، والابقاء على تجارة الجملة ضمن القطاع الخاص ، والغاء رقابة الدولة على الأسعار ، ورسم السياسة الخارجية بحيث يمكن الحصول على مساعدة اقتصادية من الدول الرأسمالية .

حاول أقطاب القطاع الرأسمالي ان يجمهروا حول هذه الشعارات صغار الفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية ، بل وحتى التعاونيات . وكان يكمن وراء هذا الاتجاه السياسي تآمر خفي في الداخل وتهديم منظم من الخارج مباشرة .

وكانت القدرة الاقتصادية للقطاع الرأسمالي قد قامت على

أساس أن التوسع الاقتصادي العام الناتج عن التنمية السريعة المخططة في القطاع المؤمم سيخلق طلباً متزايداً على منتجات القطاعات الخاصة . ونتيجة ذلك هي ازدياد الأرباح بسرعة في القطاع الرأسمالي . وبما أن سياسة الدولة تتوقع نمواً أسرع للقطاع الاشتراكي من القطاعات الفردية ، لذلك فأن إمكانيات التثمير المنتج لهذه الأرباح كانت محدودة . كان جزء من هذه الأرباح يتحول نحو التثمين في القطاع الاشتراكي عن طريق التكليف (كانت هناك ضرائب كثيرة) واصدار قروض الدولة . ومع ذلك فإن الجزء الأكبر بقي بيد الرأسماليين واستعمل في المضاربة على البضائع . ونتج عن ذلك خلل في تسوية الأسعار في أسواق المنتجات ، فقد حدثت ارتفاعات غـــير مبررة في الأسعار ، وتعرض سير الاقتصاد القومي بمجموعه للخلل .

وفي ظل أوضاع كهذه ، قامت الاحزاب العمالية والفلاحية التي تحتل المراكز التوجيهية في الديمقراطيات الشعبية بهجوم سياسي واقتصادي ضد القطاع الرأسمالي . وكانت نتيجة ذلك خروج أو طرد ممثلي القطاع الرأسمالي من الدولة ، حيث كانوا يشتركون في الحكم في الديمقراطيات الشعبية في المرحلة الاولى لتأسيسها . وبناء عليه اتبعت سياسة تقييدية متدرجة لنشاط وامتداد القطاع الرأسمالي ، الأمر الذي ادى الى تصفيته بصورة نهائيـــة . وكانت المرحلة الجديدة قد بدأت عام ١٩٤٨ .

أما الآن ، فان القطاع الرأسمالي في الديمقراطيات الشعبية

يحتل مركزاً ثانوياً ، إلا في قطاع الزراعة حيث يحتل بعض المالكين « الكولاك » مركزاً لا يستهان به. وان الانتاج الفردي، على الصعيد الضيق ، للفلاحين واصحاب الحرف اليدوية يتحول تدريجياً الى انتاج اشتراكي بفضل النمو الارادي لتعاونيات الانتاج .

على ان الوضع يختلف في جمهورية المانيا الديمقراطية وفي الجمهورية الشعبية الصينية . فرغم ان اقامة الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي هي ايضاً هدف حكومة المانيا الديمقراطية ، فان تحقيق هذا الهدف يجب ان يكون منسجاً مع الرغبة في اعادة تشييد دولة المانيا الديمقراطية الموحدة . فما دامت المانيا الغربية تتبع النظام الرأسمالي ، فهذا يفرض بعض التقييدات على سير النمو الاشتراكي . ونتيجة ذلك هي استمرار وجود قطاع رأسمالي هام في الصناعة والتجارة في جمهورية المانيا الديمقراطية .

اما في الصين فان البورجوازية الوطنية قد عاضدت حركة النضال ضد السيطرة الاستعمارية ، وبذلك فازت ، على وجه العموم ، بعطف حركة التحرير الوطني والاجتماعي . وان افضل ممثلي البورجوازية الوطنية في الصين في الوقت الحاضر يتعاونون مع الحكومة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأمة الصينية . وفي ظل شروط تاريخية كهذه لا يستوجب الانتقال او التحويل الاشتراكي سياسة تصفية للقطاع الرأسمالي.

وبدلاً من التصفية اتبعت سياسة تطوير القطاع الرأسمالي نحو الاشتراكية ، وذلك عن طريق تطوير نماذج المشاريع الرأسمالية للدولة. والهدف النهائي لهذه السياسة هي الامتصاص التدريجي للقطاع الرأسمالي من قبل الاقتصاد الاشتراكي .

ثامناً — الحوافز في الاقتصاد الاشتراكي

سبقت الاشارة ، الى ان الطابع غير المباشر للتخطيط الاقتصادي، فيما يتعلق بالقطاع الخاص، يقوم، وبدرجة كبيرة، على خلق الحوافز الملائمة لحث المنتجين الافراد على تنفيذ المهام التي انيطت بهم بموجب الخطة الاقتصادية القومية . وبذلك فإن الحوافز أو الدوافع تلعب دوراً هاماً في التخطيط فيما يتعلق بالقطاعات الخاصة .

على انه لا بد من الاشارة الى ان الحوافز لا تلعب دوراً اقل اهمية في القطاع الاشتراكي .ورغم ان متطلبات الخطة في القطاع الاشتراكي ذات طبيعة آمرة ، إلا ان تنفيذ هذه الخطة لا تقوم فقط على الواجبات الرسمية للاشخاص المستخدمين في القطاع الاشتراكي او على النداء العام لتفانيهم الوطني . لا شك ان هذه العوامل تحتل مركزاً هاماً ، ولكن وضع الخطة موضع العمل والتنفيذ يقوم ايضاً على حوافز اقتصادية من شأنها توفير

الانسجام بين المصلحـة الخاصة للافراد العاملين في حقل تنفيذها مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة .

يتأمن هذا الانسجام بصورة عامة بالاعتماد على المبدأ الاشتراكي في توزيع الدخول تبعاً للعمل المتحقق. وهذا يقتضي في المشاريع المؤممة والمؤسسات معدلات اجور متفاوته تبعاً لنوعية العمل المنفذ واختصاص من قام به . وهـــذا يقتضي ايضاً توفر الصلة المباشرة لأجور ورواتب الجماعات والافراد مع نتائـــج اعمالهم .

والدفع على القطعة امر متبع كلما كان ذلك ممكناً. وبصورة عامة يقبض العمال أجوراً ثابتة وعلاوات اضافية على كل انتاج يزيد عن الكمية المحددة . وهناك كميات محددة من المواد الأولية والتجهيزات تستخدم بحسب وحدة الانتاج. ان كل توفير متحقق في هذا المجال يقابله دفع علاوات خاصة . ومثال ذلك ان عامل القطار الذي يستهلك فحماً للكيلو متر الواحد بصورة اقل مما تسمح به الكمية المحددة ، أو الذي يحتـاج قطاره للتصليح على فترات متباعدة ، يتلقى علاوات خاصة . وعندما لا يكون من الممكن تطبيق نظام العلاوات على الافراد ، يطبق على مجموعات من العمال او المشاريع. ففي تعاونيات الانتاج يوزع جزء من قيمة الانتاج غـير المخصص للتراكم (او تشكيل رأس المـــال) وللاستهلاك المشترك بين اعضاء الجمعية تبعاً لكمية ونوعية العمل المقدم .

يشكل الربح المخطط كما رأينا جزءاً من الخطة الاقتصادية للمشاريع المؤممة. ومع ذلك تكون المشاريع مدفوعة الى تحقيق ربح اكبر من ذاك المذكور في الخطة . على انه وان كانت اسعار المنتجات والمواد الاولية والاجور محددة من قبل الدولة (هيئة التخطيط) ولا يمكن للمشاريع ادخال تعديلات عليها ، فان الوسيلة الوحيدة لزيادة الارباح هي في تحقيق نشاط او فعالية مادية اكبر. ولا يمكن لمشروع ان يزيد من ربحه إلا بانتاجه الانتاج المخطط او المحدد في الخطة بموارد ما دية اقل مما هو مخصص له منها في الخطة ، او انه يتمكن بما خصص له من هذه الموارد ان ينتج كميات اكبر من تلك المطلوبة منه بموجب الخطة. وفي الحالين هذا يعني ان نشاطاً أو فعالية مادية اكبر قد تحققت في ميدان الانتاج أو ميدان التنظيم .

إن الجزء الأكبر من الربح المحدد في الخطة والذي تحققه المشاريع يذهب للدولة . على أن ثمة نسبة مئوية (عادة ١ ٪ – ٥ ٪) تبقى تحت تصرف المشروع وتنفق بصورة رئيسية على تحسين الأوضاع المعاشية للموظفين (ندوات عمالية ، رحلات ، أسفار ...).وتحتجز المشاريع الجزء الأكبر (عادة بين ١٥ ٪ – ٤٥ ٪) من الارباح التي تزيد عن الربح المحدد في الخطة لتنفق على ما ورد ذكره . وبغاية تحقيق وفر على الأموال الدائرة ، تنزل المشاريع معدل الفائدة على الأموال الدائرة أو السائلة المستقرضة من مصارف الدولة . ويتزايد هذا المعدل بصورة عامة عندما

تطلب المشاريع أموالاً سائلة تزيد عن الحدود المقررة لها .

وهكذا فان نظاماً من الحوافز يوجد ويدفع نحو العمل على تنفيذ المهام الواردة في الخطة الاقتصادية القومية . وتوجد بالاضافة الى هذه الحوافز الاقتصادية المباشرة ، حوافز ذات نطاق أوسع على الصعيدين الاجتماعي والثقافي. ذلك أن تحقيق عمل على مستوى يعتبر في النظام الاشتراكي كواجب وطني ، ولكن تمنح ميزات شرفية خاصة للذين يؤدون العمل باتقان ظاهر . وهذا أمر من شأنه تقوية روح المبادهة ودعم النشاط الخاص أو الفردي لدى العمال، والذي يتجلى عن طريق المنافسة الاشتراكية بين عمال مشاريع مختلفة أو بين عمال المشروع الواحد أو بابتكار طرق لتقليص التكاليف ... الخ . وغالباً ما تشجع « الروح الرياضية » ففي بولونيا مثلاً هناك « راية النشاط » التي تعطي كل ثلاثة أشهر لمنجم الفحم حيث كان سير العمل على شكله الأفضل . وتدخل مناجم الفحم في مزاحمة للحصول على هذه الميزة .

ويكرم « الأبطال » من العمال في مختلف المناسبات. ويجري الحديث عنهم في الصحف والراديو وغير ذلك . أما في مجتمع ما قبل الثورة ، فان التقريظ كان مقتصراً على الطبقة الثرية ، وعلى المسؤولين السياسيين ، وبنسبة أقل على الفنانين والعلماء . أما الآن فمن الممكن أن يشتهر الفرد اذا كان أمهر بناء في بلاده ،أو أفضل عامل في صناعة معدنية ما ، أو أنشط عاملة تهيء أكبر

انتاج من الحليب . وهكذا تنشأ وتتطور الدوافع للحصول على أفضل المستويات . وبذلك ترتبط الدوافع والحوافز الشخصية بالقيم الديمقراطية الجديدة ، وكذلك القيم الاخلاقية للمجتمع الاشتراكي .

تاسعاً ـــ الطرق الادارية لتحضير وتحقيق الخطط الاقتصادية القومية

من الضروري كتابة كلمات حول أصول تهيئـــة الخطط الاقتصادية القومية وطرق وضعها موضع التنفيذ .

تبدأ اصول تحضير الخطط اعتباراً من التوجيهات العامة التي تضعها هيئة التخطيط التابعة للدولة . ان هذه التوجيهات تعطي فكرة مجملة عن المهام الأساسية للخطة الجديدة . يجري تحضير هذه التوجيهات فيما يتعلق بالخطط السنوية قبل حوالي ستة أشهر. أما فيما يتعلق بالخطط الطويلة الأجل (الخطط الخمسية) فقبل حوالي سنة ونصف . ترسل هذه التوجيهات الى كافة الوزارات والمؤسسات المركزية للتعاونيات وللمنظمات النقابية المركزية . واعتماداً على هـــذه التوجيهـــات تهيء كل وزارة وكل منظمة مركزية توجيهات أكثر تفصيلاً لفرع الاقتصاد القومي التابـع لها (فيما يتعلق بالتخطيط ، تتبـع التعاونيات لبعض الوزارات كوزارة العمل ووزارة الصناعات الصغيرة ووزارة

الزراعة) .

ترسل الوزارات توجيهاتها لمختلف المؤسسات (الصناعية إدارة الصناعة الكيماوية مثلاً) التي ترسلها بدورها للمشاريع. واعتماداً على هذه التوجيهات يهيء كل مشروع خطته الخاصه به. تساهم النقابة المحلية في تهيئة الخطة التي تقدمها المشاريع. ومن الممكن أن يتم ذلك بموجب اجتماعات عمال المشاريع أو فروعها. أما فيما يتعلق بالتعاونيات، فمن الممكن اجتماع أعضائها أو من يمثلهم للمساهمة في تهيئة الخطة.

وبعد أن تتم المشاريع والتعاونيات تهيئة مشاريعهم للخطة، ترسل هذه المشاريع لادارات الصناعات التي تضمها للخطة الصناعية. وترسل خطط مختلف الصناعات للوزارات أو الى بقية المؤسسات المركزية التي تتبع لها هذه الصناعات. وتقوم هذه الأخيرة بتهيئة الخطط لفرع الاقتصاد القومي بكامله. وعن الوزارات وبقية المؤسسات المركزية، تذهب الخطط الى هيئة التخطيط التابعة للدولة حيث يصار الى دمج وايجاد التكامل ضمن إطار خطة اقتصادية قومية واحدة. أما هيئة التخطيط هذه فترفع الخطة الموحدة للحكومة.

تختلف الأصول الدستورية بصدد تبني الخطة باختلاف البلدان. ففي بولونيا نجد ان مجلس الوزراء هو الذي يوافق على الخطط الاقتصادية السنوية، في حين أن الدستور يلزم أن يوافق البرلمان على الخطط الطويلة الأجل. والتوجيهات المتعلقة بالخطط

الاقتصادية طويلة الأمد (ست سنوات مثلاً) تنشر أيضاً بصورة مسبقة وتخضع للمناقشة العامة في الصحف ، والاجتماعات النقابية والتعاونيات وغير ذلك .

كذلك تدعى للاشتراك في المناقشة الكليات والمؤسسات العلمية ، بالاضافة الى ما تقدمه من جهد في تهيئة الخطط الاقتصادية ذات الأمد الطويل . فكلية العلوم في بولونيا مثلاً ألفت لجنة للكهربة وظيفتها تحضير الخطط طويلة الأجل الكفيلة بتطوير الطاقة الكهربائية في بولونيا . كذلك هناك لجنة جيولوجية لدراسة الأوضاع الجيولوجية في البلاد . أما اللجنة الزراعية فتهيء خطط التنمية طويلة الأجل للزراعة وتعاون معهد الاقتصاد مع معهد الاقتصاد الزراعي مع معاهد مختصة اخرى ضمن اطار الجامعة مع هيئة التخطيط المرتبطة بالدولة من اجل تحضير الخطوط العامة للخطة الخمسية البولونية التي بدأ العمل بها اعتباراً من عام ١٩٥٦ .

ونظراً لكون الوزارات تراقب مختلف فروع الاقتصاد القومي فتكون مسؤولة عن تحقيق الخطة . اما مسؤولية مدى السير في وضع الخطة الاقتصادية موضع التطبيق فتقع كلياً على عاتق مجلس الوزراء. يجمع المكتب المركزي للاحصاء المعلومات والارقام عن سير تنفيذ الخطة ويرفعها لهيئة التخطيط المرتبطة بالدولة . وتنشر هذه الهيئة بدورها تقارير ربعية عن سير تنفذ الخطة . وتقدم تقارير شهرية لمجلس الوزراء .

وبغاية تسهيل مراقبة تنفيذ الخطة ، تعمد مختلف المصانع والمشاريع الى وضع خطط ربعية، بل شهرية ، وهو الأمر الذي يزداد انتشاره شيئاً فشيئاً . وقد ازداد الالحاح اكثر فأكثر على المشاريع لكي تضع خططاً ليس فقط ان يقوم المشروع بوضع خطة اجمالية له، بل لكل فرع من فروعه. وبالقدر الذي يكون ذلك ممكناً يعمد العمال الافراد انفسهم الى وضع خطة سنوية للعمل .

وبهدف تسهيل تحضير الخطط وتنفيذها، توجد في كل وزارة دائرة للتخطيط خاصة، كذلك الأمر بالنسبة لادارة كل صناعة، وهناك وحدة تخطيطية ايضاً في كل مشروع او مؤسسة، خاصة به أو بها . ومثال ذلك انه يوجد في معهد التخطيط والاحصاء في فارصوفيا مكتب تخطيط يهيء مسبقاً خطة للنشاطات التعليمية ، وللقيام بابحاث ودراسات ، ولملاحظة الحاجات المالية والمادية لهذه الخطة . تقدم هذه الخطط الى وزارة التربية العليا لتدمج في الخطة القومية لمناهج التعليم العالي .

وبالاضافة الى الخطط الاقتصادية القومية ، هناك الخطط الاقتصادية على صعيد المنطقة المحلية . فموظفو الحكومات الاقليمية (او على صعيد المنطقة) والمحلية لهم مكاتبهم الخاصة في دوائر التخطيط . وتكون الحكومة المحلية مكلفة بتسيير الصناعات المحلية التي تستخدم الموارد المحلية وبذلك يشبعون الحاجات المحلية . اما عن خطط نشاط هذه الصناعات فتهيئها

اقسام التخطيط المحلية والاقليمية . تتعاون هذه الاقسام ايضاً مع هيئة تخطيط الدولة من أجل تخطيط تنمية اقتصاديات اقاليمهم .

هناك سببان هامان وراء ضرورة مساهمة الاشخاص العاملين (عمال ، مختصون ، اعضاء التعاونيات) في الخطة في مراحل تحضيرها . فهذه المساهمة تؤدي الى النظرة الى الخطط المدروسة نظرة واقعية وتتجنب وضع خطط من غير الممكن الاخذ بها . كذلك فانها تكشف عن الفائدة من المساهمة الفردية في تهيئة الخطة وتنفيذها. وكلما كانت موضوعة تبعاً للاصول الديمقراطية، كلما كانت واقعية وكلما كانت كبيرة الفائدة التي يجنيها الجميع من جراء تنفيذها .

كذلك فان اتباع الطريقة الديمقراطية في اصول وضع الخطة يفيد في التخفيف من مخاطر خطين ممكنين : الاول هو التقدير الناقص للامكانيات وتحديد اهداف قريبة المنال جداً ، الامر الذي يؤدي الى استخدام غير كاف للموارد الجاهزة وللعمال ، والثاني هو المبالغة في تقدير الامكانيات ووضع خطط لا يمكن تحقيقها. في بدء نشوء الديمقراطيات الشعبية كان ارتكاب الخطئين امراً غالباً ما يتكرر لذلك كان لا بد من المرور بتجارب من أجل التوصل الى حكم واقعي صحيح .

عاشراً - خلاصة : تقييم تجربة

استعرضنا في هـذا المقال وباختصار مبادىء التخطيط الاقتصادي كما نظمت وتطورت في الاتحـاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية . واعطينا الاهمية بصورة خاصة لتجربة الديمقراطيات الشعبية لأن وجـود قطاعات خاصة ضمن اطار اقتصادياتها القومية اعطى تجربتها في التخطيط اهميـة خاصة بالنسبة لبعض البلدان كالهند .

تشكلت طرق ونماذج التخطيط الاقتصادي على اساس هذا الوضع التاريخي الخاص وعلى تجارب البلدان التي اخذت بطريق التنمية الاقتصادية. وفي الحين الذي تكون فيه الأوضاع الاساسية والتجارب هي ذاتها في مختلـف البلدان ، فان بعض الخلافات وبعض الأمور النسبية لا بد من ملاحظتها بالنسبة لكل بلد على حدة .

ان الوضع التاريخي العالمي في عصر الاحتكارات الرأسمالية والاستعمار ادى الى أن تكون اولى البلدان التي اختارت طريق الاشتراكية هي البلدان المتخلفة الزاخرة بالعناصر الاقطاعية في بنيانها الاجتماعي البالي . ان المشاكل الرئيسية لهذه البلدان هي في تغلبها على تأخرها ، وفي ازالة بنيان اجتماعي تقليدي ، وفي

ولوج مرحلة التصنيع . وكانت كل من تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية عبارة عن استثناء ، ولكن ضمن حدود فقط . ذلك ان جزءاً من تشيكوسلوفاكيا ، أي سلوفاكيا ، كان اقليماً متخلفاً وكثير التأخر بالنسبة لبقية بلدان اوربا الشرقية . وتتألف الجمهورية الالمانية الديمقراطية من المناطق الالمانية (المانيا بكاملها) الأقل تصنيعاً والأقل تقدماً .

وللاسباب والمبررات التي وردت في هذا البحث ، لا يمكن وضع حل للمشاكل المذكورة في ظل نظام رأسمالي . لذلك كانت الاصلاحات الاجتماعية ضرورية للقيام بمهام ثورة بورجوازية متأخرة ، كذلك كان من الضروري وضع اسس تصنيع مخطط بطريق تنمية قطاع اشتراكي تتزايد اهميته في الاقتصاد القومي .

لقد تحقق ذلك في روسيا بواسطة السلطة السوفييتية . وتحقق ذلك في بلدان اوربا الشرقية والوسطى ، وفي الصين وكوريا الشمالية والفيتنام ، بواسطة النظام الديمقراطي الشعبي ، أي قيام دولة تمكنت بشكل كاف من ازالة تمركز السلطة الاقتصادية الفردية البالية ، هذا التمركز اللاديمقراطي والخاضع للسيطرة الاجنبية ، واستبدال ذلك بتقدم اقتصادي يقوم على أساس التخطيط . اما الطرق المستخدمة للانتصار على هذا التمركز القديم للسلطة الاقتصادية الفردية واخضاعه لمقتضيات التنظيم الجديد فقد اختلفت باختلاف الشروط الخاصة بكل بلد ، كما يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في المعالجات المختلفة للقطاع الرأسمالي

في بلدان اوروبا الوسطى والشرقية والصين .

وفي يومنا هذا ، اكتشف عدد من البلدان المتخلفة ، دون أن يمر بمرحله الثورات الديمقراطية الشعبية ، ولكن بتفهم متزايد الوضوح للمشكلة ، بأن السبيل الوحيد للتغلب على التأخر ولرفع مستوى معيشة السكان، ولحماية الاستقلال القومي المتحقق حديثاً، هو اللجوء أو اختيار طريق التنمية الاقتصادية المخططة . والهند هو أبرز مثال على ذلك فالعناصر الحاكمة في هذا البلد بدأت تعترف بأن خطة اقتصادية مجدية تستوجب قيام قطاع مؤمم متين الركائز بحيث يشكل القوة المولدة والدافعة لتنمية الاقتصاد القومي بكامله ، وان قطاعاً كهذا فقط يمكن له ان يؤمن الأسس الاقتصادية للاستقلال الوطني .

والسؤال الذي يمكن طرحه هو الى أي حد يمكن لتجربة التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية أن تكون ذات قيمة علمية لهذه البلدان المتخلفة ضمن إطار الشروط التاريخية الخاصة بها . يبدو لي أن هناك وجهين لهذه التجربة يمكن أن يكون لهما قيمة عملية .

يتجلى الأول في المبادىء العامة للتخطيط الاقتصادي المتعلقة بوضع أهداف مادية وتنسيقها عن طريق جداول أو موازين الداخل ـ الخارج (الناتج والمستخدم) والاستهلاك واستخدام الطاقة العاملة الجاهزة ، كذلك تلك المتعلقة المبادىء الناظمة

للعلاقات بين التوزيعات والتخصيصات المادية والمالية للموارد . ان هذه المبادىء تكون صالحة بالنسبة لكل اقتصاد مخطط . كذلك فإن طرق تمويل الخطة الاقتصادية القومية تكون ذات طابـع عام بعض الشيء ، علماً بأنه لا بد من الأخذ بالحـــذر والاحتياطيات في هذا المجال من أجل تطبيق تجربة في بلد آخر .

ويصح هذا القول أيضاً على طرق تجهيز الطاقـات بواسطة خلق حوافز ، وعلى الطرق الادارية في تحضير الخطط ومراقبة تنفيذها .

أما الوجه الآخر فيتجلى في علاقات الخطة الاقتصادية مع التمركزات الخاصة للسلطة الاقتصاديـة ـ أجنبية كانت أم وطنية ـ هذه التمركزات التي يمكن لها أن تجمد تنفيذ الخطة . وبصورة عامة يمكن التأكيد أن تخطيطاً انمائياً للحياة الاقتصادية بصورة مثمرة لا بد له من أن يعمد الى إزالة - أو تجميد على أقل تقدير ـ هذه التمركزات للسلطة الاقتصادية الخاصة التي تقوم بتجميد تنفيذ الخطط . ولترجمة هذا القول بلغة عامية نكتب ان التدابير الممكن اتخاذها بهذا الشأن تختلف تبعاً للظروف التاريخية الخاصة بكل بلد ، كما يمكن لها أن تختلف باختلاف مراحل التجربة بالتخطيطية للبلد ذاته . ويتعلق الحل العلمي بالطريقة التي تتماشى معها مثل هذه التمركزات الخاصة للسلطة الاقتصادية بالأهداف العامه للتخطيط الاقتصادي القـومي .

ويمكن لهذا التماشي ، أو الخضوع ، أن يتعلق بدوره بالتدبير الذي يمكن معه للحكومة المكلفة بتحقيق الخطة القومية للتنمية الاقتصادية أن تتخذه بالاعتماد على الفئات الرئيسية من الشعب وتنظيماتها .

●

ملحق ١

ميزان المحروقات في الاقتصاد القومي
(عن الاقتصادي الروسي)

A. I. Cozulov

العناصر	فحم	خشب	مازوت	غاز طبيعي	عناصر أخرى للمحروقات	المجموع

أ موارد جاهزة :

١ – مخزون متوفر في أول السنة ويتضمن :

أ) مخزون في مراكز الانتاج .

ب) مخزون متوفر في دورة التوزيع .

ج) مخزون لدى المستهلكين .

٢ – استخراج أو انتاج المحروقات .

نصيب مختلف الوزارات أو المشاريع .

٣ – استيراد .

٤ – مصادر أخرى .

مجموع الموارد الجاهزة

ب - استعمال الموارد :

١ - في الصناعة . نصيب الوزارات والمشاريع .

٢ - في النقل . نصيب مختلف أشكال النقل .

٣ - مختلفة .

٤ - الاستخدام والتلف في مراكز الانتاج .

٥ - تصدير .

٦ - مخزون في نهاية العام ، ويتضمن :

أ) مخزون متوفر في مراكز الانتاج .

ب) مخزون متوفر في دورة التوزيع .

جـ) مخزون لدى المستهلكين .

مجموع الموارد المستعملة

ملحق ٢

ميزان (جدول) تداخل العناصر بين فروع الاقتصاد القومي
(عن الاقتصاد الروسي A . I . Cozulov)

العناصر	انتاج صناعي	انتاج زراعي	المجموع
١ ـ الانتاج السنوي (بالاسعار التي يدفعها المستهلكون) ...			
استهلاك وتراكم			
٢ ـ في الصناعة			
٣ ـ في الزراعة			
٤ ـ في البناء			
٥ ـ في القطاع العام التجاري من قبل الشعب.			
٦ ـ في التجارة والتجهيزات السلعية والنقل والمواصلات ...			
٧ ـ المجموع			
٨ ـ متضمناً السلع التي تم الحصول عليها بواسطة التجارة السوفييتية .			
٩ ـ بواسطة المؤسسات والمشاريع غير الانتاجية			
١٠ ـ المجموع			

ملحق ٣

ميزان (جدول) انتاج واستهلاك وتراكم الانتاج القومي

(عن الاقتصادي الروسي A. I. Cozulov)

العناصر	وسائل الانتاج	أغراض الاستهلاك	المجموع
١ – الثروة القومية في أول السنة	٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠
الانتاج السنوي :			
٢ – في الصناعة، الزراعة، البناء، القطاع العام التجاري، بالاسعار التي تضعها المشاريع...	١٩٥٠	١٦٥٠	٣٦٠٠
٣ – في نقل البضائع، المواصلات ونقل السلع لمصالح الانتاج والتوزيع والتجارة السوفييتية....	١٥٠	٢٥٠	٤٠٠

٤ ـ مجموع الانتاج (٢+٣) بالاسعار التي يدفعها المستهلكون	٢١٠٠	١٩٠٠	٤٠٠٠
٥ ـ ما يستعمل سنوياً من الانتاج	١٦٠٠	—	١٦٠٠
الاستهلاك السنوي غير المنتج			
٦ ـ من قبل السكان	—	١٦٤٠	١٦٤٠
٧ ـ مؤسسات ومشاريـع غير انتاجية	—	١٦٠	١٦٠
٨ ـ المجموع (٦ + ٧)	—	١٨٠٠	١٨٠٠
٩ ـ الثروة القومية في نهاية السنة	٧٥٠٠	٣١٠٠	١٠٦٠٠
١٠ ـ الدخل القومي المتحقق خلال السنة.....	٥٠٠	١٩٠٠	٢٤٠٠
١١ ـ التراكم المتحقق خلال السنة	٥٠٠	١٠٠	٦٠٠

ملحق ٤

ميزان (جدول) باليد العاملة الجاهزة في الاقتصاد القومي

(عن الاقتصادي الروسي A. i. Cozulov)

العناصر	الرقم السنوي الوسطي			في أول السنة	زيادة خلال السنة	نقص خلال السنة	الرقم في آخر السنة
	المجموع	مدن	قرى				
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧

أ – اليد العاملة الجاهزة :

١ – السكان العاملون بالاعمار العادية ..

٢ – أشخاص مستخدمون أصغر أو أكبر ..

٣ – مجموع السكان العاملين والقابلين .
للاستخدام (١ + ٢) ....

ب – استخدام اليد العاملة :

١ – اشخاص يعملون في ميدان
الانتاج المادي ....
منهم

أشخاص عاملون في المشاريع الحكومية
(تعداد بحسب فروع العمل)

منهم

عمال ....
موظفون ....
حرفيون ....
(تعداد حسب نوع الحرفة)
مزارعون جماعيون ...

مزارعين وأصحاب حرف مفردون ...

٢ ـ اشخاص يعملون في الادارات العامة . .
لاغراض ثقافية واجتماعية (بحسب الفروع)
منهم
عمال وموظفون .....
أعضاء في التعاونيات .....
٣ ـ طلاب في سن العمل .....
٤ ـ المستخدمون في الخدمات المنزلية .

ملحق ٥ :

ميزان الدخول النقدية ومصاريف السكان

(عن الاقتصادي الروسي A. I. Cozulov)

الدخول	مصاريف وادخار
آـ مصاريف المشاريع والمؤسسات والمنظمات الاشتراكية.	آ ـ دخول متأتية من المشاريع والمؤسسات والمنظمات الاشتراكية .
منهـــا	منهـــا
(١) شراء منتجات مصالح التجارة العائدة للدولة والتعاونيات والمؤسسات العامة لشؤون التغذية.	(١) الأجور
(٢) مصاريف أخرى غير متعلقة بالمنتجات وشراء السلع .	(٢) دخول نقدية مقابل أيام عمل المزارعين في التعاونيات .

(٣) الدفعات للجهاز المالي . (٤) إدخار نقدي . (٥) دفعات أخرى . ب – دخول متأتية من بيع السلع والخدمات للسكان . ج – تبدلات في الموجودات النقدية لدى السكان .	(٣) مدفوعات للمزارعين مقابل شراء الانتاج الزراعي بشكل افرادي . (٤) موارد متحققة من الجهاز المالي : آ – تقاعد ، تعويضات ، مساعدات ..... ب – فوائد الودائع ، تأمينات ، علاوات سندات الحكومة ..... (٥) دخول مختلفة . ب – مصاريف لشراء المنتجات والخدمات للسكان.
المجموع	المجموع

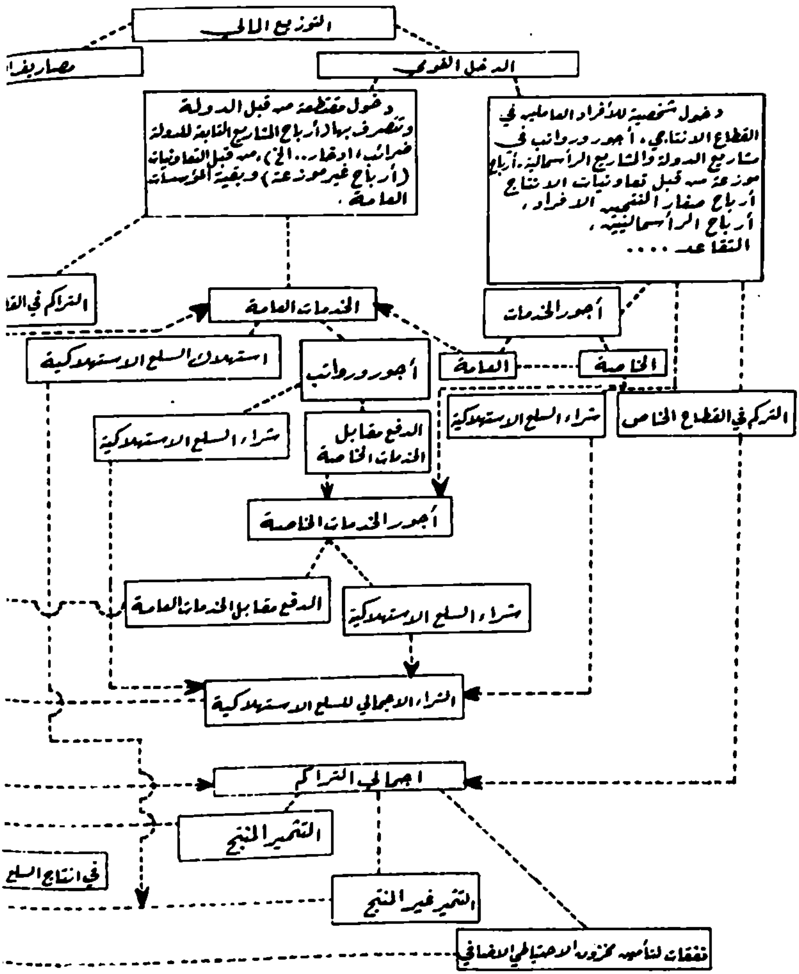
جدول الاقتصـاد القومي للاسـتاذ سـتروميلين

١٩٥٤

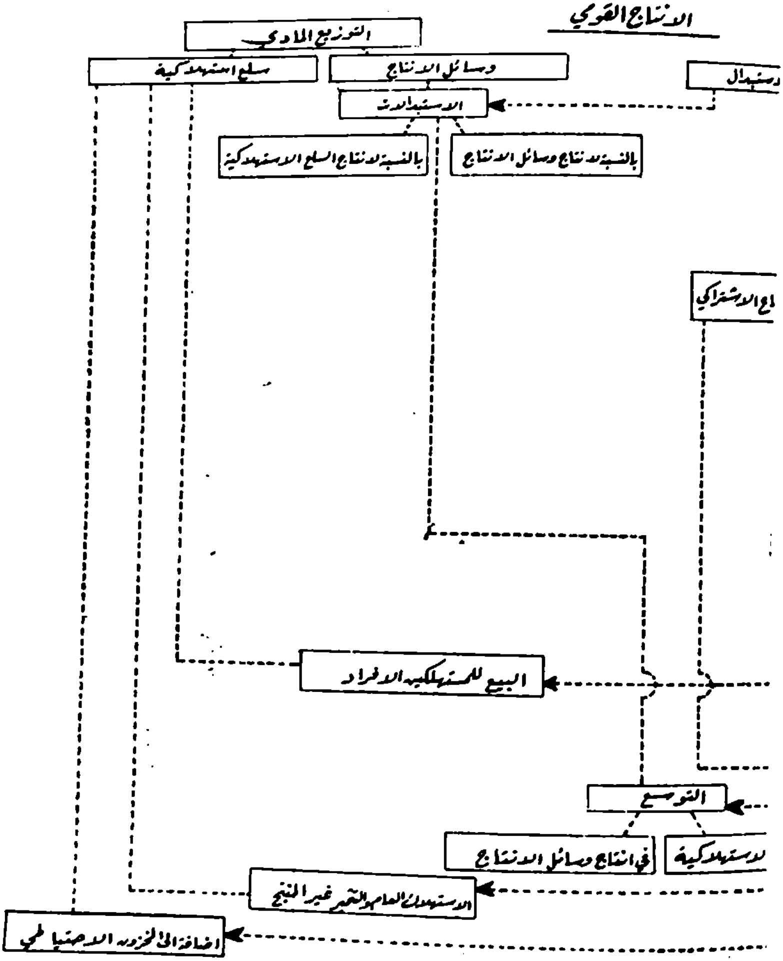
قطاعات الاقتصاد القومي	مخزون السلع المادية المتوفر في أول السنة		الكلفة الاجتماعية لتجديد الانتاج				الانتاج القومي غير الـــ		
	مخزون اساسي	مخزون متحرك	العمل الماضي: تلف وسائل العمل	العمل الماضي: تلف مواد العمل	العمل المضاف: الموزع	العمل المضاف: غير الموزع	وسائل العمل	مواد العمل	السلع الاستهلاك
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
الانتـــــــاج									
آ ـ وسائل الانتاج .									
آ ـ ١ ـ لانتاج وسائل الانتاج	١٢٠٠	٣٨٠	٧٠	٣٨٠	٤٥٠	٤٥٠	٢٤٠	١٠١٠	ـ
آ ـ ٢ ـ لانتاج السلع الاستهلاكية	٦٠٠	٧٧٠	٣٠	٧٧٠	٣٠٠	٣٠٠	١٠٠	١٣٠٠	ـ
مجموع ـ آ ـ	١٨٠٠	١١٥٠	١٠٠	١١٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٤٤٠	٢٣١٠	ـ
ب ـ السلع الاستهلاكية	٧٠٠	٩٥٠	٥٠	٩٥٠	٢٥٠	٢٥٠	ـ	ـ	١٠٠٠
مجموع آ + ب	٢٥٠٠	٢١٠٠	١٥٠	٢١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٤٤٠	٢٣١٠	١٠٠٠
استهلاك وخدمات									
١ ـ مؤسسات عامة .									
ـ المؤسسات الاجتماعية والثقافية .	١٥٠	٢٢	٣	٢٢	١٥٠	-١٥٠	ـ	ـ	ـ
ـ السكن والخدمات المحلية .	٢٥٠	٣٨	٥	٣٨	١٣٠	-١٣٠	ـ	ـ	ـ
ـ الادارات والدفاع الوطني .	١٠٠	١٥	٢	١٥	١١٠	-١١٠	ـ	ـ	ـ
مجمـــوع (١)	٥٠٠	٧٥	١٠	٧٥	٣١٠	-٣١٠	ـ	ـ	ـ
٢ ـ النفقات المنزلية .									
ـ عمال ومستخدمين .	١٥٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ـ اعضاء المزارع الجماعية التعاونية .	٣٣٠	٩٠	٢٦	٩٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ـ المنتجين الافـــراد .	٢٠	١٠	٢	١٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
مجموع (٢)	٥٠٠	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
مجموع ١ + ٢	١٠٠٠	٢٧٥	٥٠	٢٧٥	٣١٠	-٣١٠	ـ	ـ	ـ
المجموع بالنسبة للاقتصاد القومي .	٣٥٠٠	٢٢٧٥	٢٠٠	٢٢٧٥	١٣٩٠	٦١٠	٤٤٠	٢٣١٠	١٠٠٠

...ـاني	الدخل القومي		استخدام الانتاج						مخزون السلع المادية في آخر السنة	
الانتاج العام	تبعا لمصدر الانتاج	تبعا لمكان الاستعمال	اعادة توزيع ثانوية	مصدر الاستبدال	الاستهلاك الفردي	التوسع	مخزون اساسي	مخزون متحرك	مخزون أساسي	مخزون متحرك
(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)	(١٩)	(٢٠)	(٢١)
١ ٣٥٠	٩٠٠	٢٢٥	—	٤٥٠	—	٢٢٥	١٧١	٥٤	١ ٣٧١	٤٣٤
١ ٤٠٠	٦٠٠	١٥٠	—	٨٠٠	—	١٠٠	٦٦	٨٤	٦٦٦	٨٥٤
٢ ٧٥٠	١ ٥٠٠	٣٧٥	—	١ ٢٥٠	—	٣٧٥	٢٣٧	١٣٨	٢ ٠٣٧	١ ٢٨٨
١ ٥٠٠	٥٠٠	١٢٥	—	١ ٠٠٠	—	١٢٥	٥٣	٧٢	٧٥٣	١ ٠٢٢
٤٢٥٠	٢٠٠٠	٥٠٠	—	٢٢٥٠	—	٥٠٠	٢٩٠	٢١٠	٢٧٩٠	٢٣١٠
—	—	١٨٣	١٤٧-	٢٥	—	١١	٩	٢	١٥٩	٢٤
—	—	١٨٥	١٣٢-	٤٣	—	١٠	٨	٢	٢٥٨	٤٠
—	—	١٣٢	١١١-	١٧	—	٤	٣	١	١٠٣	١٦
—	—	٥٠٠	٣٩٠-	٨٥	—	٢٥	٢٠	٥	٥٢٠	٨٠
—	—	٥٠٠	٣٩٠٠+	١١٢	٧٦٠	١٨	١٠	٨	١٦٠	١٠٨
—	—	٤٦٥	—	١٨	٣٤٠	٩	٦	٣	٣٣٦	١٣
—	—	٣٥	—	١٢	٢٥	٢-	١-	١-	١٩	٩
—	—	١٠٠٠	٣٩٠٠+	٢٤٠	١١٢٥	٢٥	١٥	١٠	٥١٥	٢١٠
—	—	١ ٥٠٠	٠	٣٢٥	١١٢٥	٥٠	٣٥	١٥	١٠٣٥	٢٩٠
٤٢٥٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠	٢٥٧٥	١١٢٥	٥٥٠	٣٢٥	٢٢٥	٣ ٨٢٥	٢ ٦٠٠

نموذج للعلاقة بين المظاهر المادية



والمالية لخطة التنمية الاقتصادية (من وضع أوسكار لانجه)



ملحق ٨ :

جدول الانتاج والتوزيع واعادة التوزيع واستخدام الانتاج القومي والدخل القومي

(عن الاقتصادي الروسي A. I. Gozulov)

البنـــود	فروع او قطاعات الاقتصاد القومي وفئات السكان			المجموع
	مشاريع اشتراكية للانتاج المادي (١)	مؤسسات ومشاريع ذات صفة غير انتاجية (١)	السكان مع تعداد الفئات الاجتماعية	
١ – انتاج الناتج القومي .	٣٩٠٠	—	١٠٠	٤٠٠٠
٢ – سلع مادية مستخدمة في الانتاج .	١٥٥٠	—	٥٠	١٦٠٠
٣ – الدخل القومي .	٢٣٥٠	—	٥٠	٢٤٠٠
٤ – أجور انتاج العمل .				

(١) مع التعداد تبعاً للفروع أو القطاعات ولأشكال الملكية .

التوزيع الأولي للدخل القومي :				
٥ – الاموال الأولية لدخول الموظفين من السكان	–	–	١٤٠٠	١٤٠٠
٦ – الأموال الاولية للواردات العامة .	١٠٠٠	–	–	١٠٠٠
٧ – مدفوعات الجهاز المالي والمصرفي .	٨٥٠	١٠٠	١٥٠	١١٠٠
٨ – نفقات الجهاز المالي والمصرفي .	٣٥٠	٤٥٠	٣٠٠	١١٠٠
٩ – أجور العمل في القطاعات غير المنتجة .	–	– ٢٢٠	+ ٢٢٠	–
١٠ – مصاريف السكان مقابل خدمات .	–	+ ١٢٠	– ١٢٠	–
١١ – استهلاك السلع المادية .	٥٠٠	١٦٠	١٦٤٠	١٨٠٠
١٢ – تراكم السلع المادية .	٥٠٠	٩٠	١٠	٦٠٠
١٣ – سلع مادية للسكان مقدمة من قبل مؤسسات ذات طابع غير انتاجي .	–	– ١٣٠	+ ١٣٠	–

التوزيع النهائي واستخدام الناتج الاجتماعي :				
١٤ – استبدال السلع المادية المستخدمة في الانتاج.	١٥٥٠	–	٥٠	١٦٠٠
التوزيع النهائي واستخدام الدخل القومي :				
١٥ – اشباع الحاجات الفردية المادية والثقافية للسكان .	–	–	١٧٨٠	١٧٨٠
١٦ – تجديد الانتاج الاشتراكي وحاجات اجتماعية اخرى .	٥٠٠	١٢٠	–	٦٢٠
١٧ – الاستخدام الكلي للانتاج الاجتماعي.	٢٠٥٠	١٢٠	١٨٣٠	٤٠٠٠

بعض قضايا التخطيط الاقتصادي في البلدان المتخلفة

١ – المشكلة الاساسية لاقتصاد متخلف

الاقتصاد المتخلف هو اقتصاد يكون فيه مخزون السلع والتجهيزات الرأسمالية القائمة والجاهزة غير كاف لاستخدام مجموع القوى العاملة الجاهزة ضمن اطار التقدم التقني الحديث للانتاج. ونتيجة لهذا الوضع يجد اقتصاد كهذا نفسه تجاه امكانيتين: الاولى هي استخدام اليد العاملة الجاهزة على اساس طرق ووسائل في الانتاج متخلفة وبدائية، الامر الذي تنتج عنه انتاجية ضعيفة في العمل، وبالتالي دخل فردي حقيقي ضئيل. والامكانية الثانية هي تبني طرق في الانتاج اكثر تقدماً وتحقيق انتاجية اكبر في العمل، الأمر الذي يصاحبه بالضرورة استخدام ناقص أو بقاء جزء من القوة العاملة عاطـل عن العمل، ذلك لان التجهيزات الرأسمالية الجاهزة لا تكفي لاستخدام مجموع اليد العاملة ضمن اطار التقنية الحديثة في الانتاج. واستحالة الاستخدام الكامل العاملة ينتج عنه دخل قومي للفرد ضئيل الارتفاع.

نصادف هذين الوضعين في الاقتصاديات المتخلفـــة بصورة

عامة . ونجد الامكانية او الظاهرة الاولى في البلدان او المجالات حيث تكون طريقة الانتـــاج الرأسمالي لم تظهر بعد، أو انها لم تظهر إلا تحت شكل صناعات محلية (في البيوت أو ما شابـه ذلك) ينظمها التجار الرأسماليون . اما الظاهرة الثانية فنجدها في كل مرة يحل فيها الانتاج الرأسمالي في المصنع محل الصناعات البيتية أو اليدوية ويحل فيها خراب وزوال صغار المنتجـــين المستقلين. ونجدها كذلك في القطاع الزراعي حيث تؤول الملكية الزراعية الاقطاعية الى ازالة صغار الفلاحين وحرمانهم من تملك الارض، أو حيث واجه الانتاج الفلاحي الفردي النظام الرأسمالي بإنتاجه الزراعي الغزير والاحتكاري .

ويمكن الرمز للاقتصاد المتخلـف على الوجه التالي . ليكن الحرف (م) رامزاً لقيمة المخزون الاجمالي من التجهيزات الرأسمالية القائمة والجاهزة ، والحرف (ي) رامزاً للقيمـة الاجمالية للقوة العاملة المستخدمة. وليكن الحرف (ك) رامزاً للدرجة المتوسطة لكثافة رأس المال في الانتاج (أي التركيب العضوي لرأس المال بحسب ماركس) . وعندئذ نحصل على المعادلات التالية :

$$ك = \frac{م}{ي} \qquad (١)$$

واذا رمزنا الآن بالحرف (ف) الى القوة العاملة المستخدمـة بكاملها (مقاسة مثلا بعدد الساعات بالنسبة للافراد العاملين

$\frac{\text{ساعات}}{\text{افـراد}}$، وبالحرف (ع) الى المعدل الوسطي للاجور نحصل على المعادلة التالية :

$$\text{ي} = \text{ف ع} \qquad (٢)$$

فالاستخدام الـكامل اذن هو :

$$\text{ف} = \frac{\text{م}}{\text{ع}} \qquad (٣)$$

وليكن الان الحرف (فَ) يمثل مجموع القوة العاملة الجاهزة وبذلك يكون الاقتصاد متخلفاً في كل مرة يكون فيها (ف) أصغرمن فَ، ف > فَ. ويمكن اعتبارالعلاقة $\frac{\text{ف}}{\text{فَ}}$ ممثلة لقياس درجة التخلف .

وبما انه لا يمكن تخفيض (ع) الى اقل من حد ادنى متعلق بالحاجات الحيوية والاجتماعية لاستمرار الفئة العاملة من الشعب (كلفة تجديد القوة العاملة) فانه لا يمكن رفـــع الاستخدام الكلي الى درجة الاستخدام (العمالة) الـكامل الا بالطريقتين التاليتين . اما ان يكون العنصر (ك) قد خفض بدرجة معتبرة ويكون مستوى الانتاجية في الحياة الاقتصادية ضئيل ، وامـا ان يزداد العنصر (م) بدرجة معتبرة لكي يصبح من الممكن تحقيق الاستخدام الـكامل ضمن إطار الطرق التقنية الحديثة في

الانتاج . وهذه الامكانية الأخيرة يستوجب تحقيقها تراكماً في رأس المال . إن التزايد النسبي للمخزون من التجهيزات الرأسمالية الضرورية يتناسب مع المعادلة $\frac{\text{ف.فَ}}{\text{ف}}$ ، كما يستلخص ذلك بسهولة من المعادلة الثالثة .

من البديهي أن طريق تراكم أو تشكل رأس المــال هي الطريق الوحيدة للخروج بالاقتصاد من حالة التخلف . وتكمن المشكلة الأساسية لاقتصاد التخلف في أن تشكل أو تراكم رأس المال لا يكون كافيــاً لتمكين العنصر (م) من بلوغ المستوى الضروري خلال فترة من الزمن قصيرة بحدود منطقية . وبسبب ضعف انتاجية العمل ، أو بسبب الاستخدام الناقص أو البطالة ، يكون فائض الدخل القومي على ما هو ضروري من أجــل تجديد القوة العاملة – وهو ما ندعوه بالفائض الاقتصــادي – ضعيفاً . ومع ذلك ليست هذه أهم العقبات في وجه تراكم رأس المال بل ان العقبة الرئيسية هي ان هذا الفائض الاقتصادي ، بعد تحققه ، لا يستخدم في عملية تراكم وتشكل رأس المال .

ان الأسباب التي وقفت في الاقتصاديات المتخلفة في وجــه استخدام هذا الفائض من أجل تشكيل أو تراكم رأس المال هي بصورة أساسية ما يلي :

نصادف أولاً في الاقتصاديات المتخلفة طريقة الانتــاج من النموذج الاقطاعي وطراز المعيشة المتمم لها للطبقات القديمة ذات

السيادة والسيطرة . وطريقة الانتاج من النموذج الاقطاعي تتميز بانتاجية منخفضة ، وبالتالي فان الفائض الاقتصادي المتحقق يكون ضئيلاً . هذا في الوقت الذي تعمد فيه الطبقة الاقطاعية المسيطرة إلى تبذير هذا الفائض الضئيل في انفاقه على استهلاك من نوع الفخفخة ، أي تستخدمه لغايات غير انتاجية . ولعله من الجدير هنا استعادة التمييز الذي كان قد وضعه الاقتصاديون التقليديون الانكليز (خاصة آدم سميث وريكاردو) بين اليد العاملة المنتجة واليد العاملة غير المنتجة . وقد اتهم هذان الاقتصاديان الارستقراطية الاقطاعية بتبديد موارد الامة بالقيام باستهلاكات ترفيه بقصد المباهاة وباستخدام اليد العاملة استخداماً غير منتج ، وذلك بدلاً من استعمالهم لدخولهم في سبيل تشكيل ومراكمة رأس المال وتشغيل اليد العاملة في اعمال انتاجية .

وبما ان أغلب البلدان المتخلفة خضعت لنير الاستعمار ، فقد ازدادت حدة الاستنزاف من الفوائض الاقتصادية الضئيلة المتحققة بسبب « النفقات الباهظة » للادارات . أما بالنسبة للبلدان المتخلفة التي بقيت مستقلة ، فان استنزافاً من النموذج ذاته تمارسه بصورة عامة السلطات المحلية وموظفوها .

وإذا نظرنا إلى الاقتطاع غير الإنتاجي ، خلال فترة الرأسمالية الانحصارية (الاحتكارية) التي بدأت في نهاية القرن

التاسع عشر ، من الفوائض الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، نجد انه قد ازداد ونما بسبب تصدير (تحويل) الأرباح المتحققة عن توظيف رأس المال الأجنبي . اذ إن رأس المال الأجنبي كان يثمر في البلدان المتخلفة في ظل شروط استعمارية أو شبه استعمارية ، أي انه كان يعتبر هذه البلدان كاحتياطي يحميه الاستغلال الانحصاري أو الاحتكاري . والأرباح التي تتحقق عن احتكار الاستثمار لا يصار ، بصورة عامة ، إلى اعادة تثميرها بحيث تخلق شروط التقدم الاقتصادي في هذه البلدان . بل ان الجزء الأكبر من هذه الأرباح المتحققة من قبل الرأسماليين الأجانب يصار إلى تصديره (تحويله) من البلدان المتخلفة الى المراكز التي أتى منها ليستخدم في التنمية الاقتصادية هناك ، (وتجلى ذلك خاصة تحت شكل الفائض المستمر للمستوردات على الصادرات بالنسبة لأهم البلدان الرأسمالية في أوروبا الغربية) ، أو إلى اعادة تثميره بحيث لا يزاحم الصناعات المشابهة التي يملكها الرأسماليون الاحتكاريون في بلادهم . وبما ان هذه الصناعات هي ، على وجه العموم ، صناعات ثقيلة ، فان عملية اعادة تثمير الأرباح هذا اذا ما تمت في البلدان المتخلفة ، تجري في انشاء صناعات السلع الإستهلاكية ، أو في انتاج المواد الأولية ، أو المواد الغذائية الأساسية

وعن ذلك ينتج التوجيه أو الارتباط الوحيد الطرف والمعروف لاقتصاد البلدان المتخلفة باقتصاد البلدان الصناعية

أو الرأسمالية . فمن جهة نجد ان طرق الانتاج تستخدم رأس مال ضئيل وتوزع دخولاً ضئيلة ، ومن جهة ثانية نجد الاستخدام الناقص والبطالة المتزايدة لصغار المنتجين الذين توقفوا عن الانتاج بسبب المزاحمة (المنافسة) الناشئة عن انتاج المنتجات الصناعية الرأسمالية ، وعن استيراد المنتجات الصناعية من البلدان الصناعية الرأسمالية . وفي الوقت ذاته يكون تراكم أو تشكل رأس المال غير كاف .

يستخلص مما تقدم ان التركيز على زيادة نسبة تراكم رأس المال ، هذا التراكم أو التشكل الذي يمثل الحل الوحيد للاقتصاديات المتخلفة ، يستوجب الغاء العقبات التالية :

١ - الغاء جميع مظاهر طرق الانتاج من النموذج الاقطاعي وطرز المعيشة الاقطاعية ، هذه المظاهر التي لا تؤدي إلى تحقيق فوائض اقتصادية ضئيلة تنفق على استعمالات غير انتاجية .

٢ - التحرر من نير الاستعمار ومن السلطات التحكمية المحلية وتوابعها ، لأن الانفاق الكلي لجزء من الفائض الاقتصادي المتحقق يكون على أهداف وغايات غير انتاجية .

٣ - التحرر من التبعية أو الارتباط بالرأسمال الاحتكاري الأجنبي الذي يحرم البلدان المتخلفة من جزء من الفائض الاقتصادي بتصديره (تحويله) للارباح ، وبقيامه بالحد من

تنمية اقتصادية متوازنة .

تلك هي المتطلبات الأولية الأساسية لتحقيق معدل تشكل أو تراكم لرأس المال يمكن من زيادة نسبة التشغيل أو العمالة ، وانتاجية العمل ، وبالتالي زيادة الدخل القومي .

٢ – تراكم او تشكل رأس المال عن طريق تخطيط التنمية الاقتصادية .

تهدف الشروط المذكورة الى القضاء على انفاق الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي على الاستهلاك غير الضروري ، أو الى منع استخدام هذا الفائض خارج البلدان المتخلفة نفسها ، وبالاضافة الى هذه التدابير التي من شأنها استبعاد العقبات من وجه تشكل أو تكوين سريع لرأس المال ، لا بد من اتخاذ تدابير إيجابية من أجل تأمين تحقق عملية التراكم أو التشكل المرغوبة لرأس المال. وان التراكم أو التكوين السريع لرأس المال لا يمكن ان يتحقق في البلدان المتخلفة بواسطة رأس المال الخاص نظراً للظروف التاريخية المعاصرة والمتمثلة بالرأسمالية الانحصارية (الاحتكارية) والاستعمار . وتجمع بين البلدان المتخلفة صفة عامة ومميزة لها وهي افتقاد طبقة محلية من الصناعيين الرأسماليين على درجة معتبرة من الأهمية والثراء من أجل توجيه الموارد نحو المشاريع التثميرية الهامة والضرورية للسير في طريق الانماء

الصناعي . وانه لمن المستحيل تكرار التطور الذي حصل في أوائل القرن التاسع عشر في بلدان أوروبا الغربية . ان تكوين وتراكم رأس المال في هذه البلدان قد تحقق بواسطة الموارد الخاصة للطبقة المتوسطة الصناعية . وقد استكمل هذا التطور في أوروبا الغربية بالموارد المتحصلة عن الاستغلال الاستعماري . ورغم هذه الظروف المؤاتية ، فان سير النمو الصناعي كان بطيئاً نسبياً ، بل بطيئاً جداً إذا ما اريد منه اشباع المتطلبات والحاجات الاجتماعية للزمن الحاضر .

وليس تدفق رأس المال الأجنبي بدوره بقادر على دفع حركة التصنيع والتنمية الاقتصادية . ذلك ان رأس المال الأجنبي – بصفة عامة – ليس مستعداً لأن يوظف أو يثمر في البلدان المتخلفة إلا على اعتباره رأس مال احتكاري في ظل شروط استعمارية أو شبه استعمارية . وهذا يعني استنزاف إضافي على الفائض الاقتصادي المتحقق في البلدان المتخلفة ، وعرقلة لسير التنمية الاقتصادية في هذه البلدان على الوجه الذي تقدم وصفه .

على أنه يمكن النظر للرأسمال الأجنبي من وجهة نظر اخرى في ظل بعض الشروط المؤاتية ، وذلك مثل الحال في بلد كبير وقوى كالهند خاصة حيث يكون التنافس على أشده بين مختلف فئات أصحاب رأس المال الاحتكاري الأجنبي ، وحيث تتوفر المساعدة الاقتصادية من بلدان غير رأسمالية

عندئذ يمكن القول انه يمكن للرأسمال الأجنبي أن يستخدم ضمن بعض الحدود في التنمية الاقتصادية . ومع ذلك فإن هذه الحدود تكون ضيقة جداً . وفي الواقع فان شروط استخدام مفيد للرأسمال الأجنبي تستوجب تنمية للموارد الداخليه للبلد بحيث يتمكن معها من تحقيق درجة معتبرة من الاستقـــلال والقدرة لـكي يتوصل إلى فرض شروطه الخاصة على الرأسمال الأجنبي .

هذا ، واعتماداً على الأوضاع التي تقدم تحليلها ، نقول بأنه لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق إلا على أساس التثمير الذي يقوم به القطاع العام ، أي أن تكوين أو تراكم رأس المال يتم عن طريق الدولة والمؤسسات العامة (البلـــديات ، التعاونيات ... الخ .) وبذلك يصبح التثمير الذي يقوم بـه القطاع العام الأداة الأكثر فعالية للتنمية الاقتصاديةفي البلدان المتخلفة .

ان الموارد المادية الضرورية للتثمير العام توجد تحت شكل يد عاملة مستخدمة جزئياً أو غير مستخدمة ، وموارد طبيعية مستثمرة استثماراً ناقصاً . إن قضية تشكيل أو تكوين أوتراكم رأس المال هي في جوهرها عبارة عـن استثمار لهـذه الموارد استثماراً يمكن معه صنع التجهيزات الرأسمالية ، أي وسائل الإنتاج . وهذا يستوجب بدوره استخدام الموارد الجاهزة من أجل تنمية صناعات السلع الإنتاجية . وتنمية صناعات السلع

الانتاجية هذه هي الأداة الأساسية للتقدم الاقتصادي للبلدان المتخلفة .

من الممكن ان يحدث ، كما هو الحال في الهند ، انـــه حتى تحقق نمو سريع في صناعات السلع الإنتاجيـة يكون غير كاف لامتصاص مجموع قوى العمل المستخدمة استخداماً ناقصاً أوغير المستخدمة . هناك وسيلتان لامتصاص ما يبقى غير مستخدم من اليد العاملة : بواسطة اصلاح زراعي توزع بموجبـه الأرض على الفلاحين الذين لا يملكون أو ان ملكيتهم محدودة لدرجـــة لا يمكن معها من استخدام كامل طاقتهم على العمل ، أو بواسطـة استثمار الأراضي الجديدة التي تم الحصول عليها نتيجـة لتحقيق مشاريع الري . ويجري امتصاص للجزء الباقي من اليد العاملة بواسطة تنمية وتطوير الصناعات اليدوية التي تتطلب عملا كثيراً وكثيفاً وقيام صناعات صغيرة . ويتولد طلب على منتجات هذه الصناعات نتيجة للاستخدام في مشاريع التثمير العام للصناعة الثقيلة، وفي زيادة دخول الفلاحين نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي . ان هذا الطلب يؤمن السوق الاستهلاكية للانتاج المتزايد من قبل الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة .

وتختلف طرق تمويل المشاريع التثميرية العـامة الضرورية لتحقيق نمو صناعي سريـع تبعاً لاختلاف الظروف والأوضاع . وتكون مشكلة التمويل هذه محلولة من حيث المبدأ ما دامت الموارد المادية الضرورية لتحقيق هذه التثميرات العامةجاهزة.

ففي الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا آسيا تم الحصول على الموارد المالية بطريقتين : من ارباح الصناعات المؤممة (بما في ذلك الضريبة على رقم الأعمال) ، ومن مساهمة الفلاحين بتقديمهم للدولة جزءاً من انتاجهم باسعار مخفضة . ان تأميم الصناعات الكبيرة (كبير منها كانت ملكية أجنبية) والجهاز المصرفي هيأ الموارد المالية الأولية التي وجهت نحو تمويل مشاريع التثمير العام . ومكن الإصلاح الزراعي الفلاحين من المساهمة بجزء من إنتاجهم في تمويل حركة التصنيع في البلاد . واستكفلت وسائل التمويل هذه بالضرائب واكتتاب الشعب بقروض الدولة .

وفي البلدان الأخرى ، كايران وبعض بلدان أمريكا اللاتينية ، التي حاولت التحرر من استغلال رأس المال الاحتكاري الأجنبي دون أن تعضد حركة التحرر هذه بثورة ديمقراطية شعبية ، جرت محاولة للحصول على الموارد الضرورية لتمويل مشاريع التثميرات العامة عن طريق تأميم الموارد الطبيعية العائدة للاجانب (كتأميم النفط والنحاس ... الخ .) وكان الفشل نصيب هذه المحاولات بسبب التدخل السياسي الأجنبي.

وإذا كانت الهند لا ترغب في المستقبل القريب ان تقوم بأي تأميم للصناعات ، فلا بد لها من أن تعتمد بدرجات كبيرة في تحصيلها للموارد المالية الضرورية لتمويل التثميرات العامة على الضرائب وقروض الدولة والتمويل عن طريق استحداث عجز

في الموازنة . وعن طريق التثميرات العامة هذه يمكن خلـــق قطاع مؤمم على درجة كبيرة من لأهمية بحيث أن الأرباح المتحققة عن هذا القطاع تصبح مصدراً هاماً لمشاريع التثميرات العامة القادمة ، وبالتالي لنمو القطاع المؤمم في المستقبل .

٣ - دور القطاع المؤمم

ان التصنيع والتنمية الاقتصادية عن طريق القيام بمشاريع تثميرية عامة يستوجبان تطور القطاع المؤمم في الاقتصـــاد ، تطوراً يصبح معه هذا القطاع الطاقة الموجهة لتقدم الاقتصاد القومي بمجموعه بمعنى ان الجزء الأكبر من التثميرات الجديدة تتحقق ضمن إطار القطاع المؤمم الذي يصبح مصدر سير عملية خلق الوظائف الجديدة وخلق الدخول الجديدة . انـــه تطور القطاع المؤمم الذي يخلق - مباشرة بتأثير مشترياته الخاصة ، أو بصورة غير مباشرة بتأثير الدخول التي يوزعها على الأفراد - طلباً اضافياً وسوقاً في توسع مستمر على السلع الاستهلاكية التي تنتجها القطاعات الخاصة في الاقتصاد القومي . وبذلك فان توسع القطاعات الخاصة إنما يعتمد على اتساع القطاع المؤمم المتشكل عن التثميرات العامة المتحققة .

وإذا كان يوجد في أغلب البلدان المتخلفة ، وخاصة في الهند ، قطاع رأسمالي خاص يحتوي على طاقة معتبرة من الإنتاج غير المستخدم ، فإن الأرباح تزداد كثيراً في هذا القطاع دونما حاجة

لتحقيق تثميرات جديدة كثيرة . ومن الممكن استخدام هذه الأرباح جزئياً ، عن طريق الضرائب والقروض ووسائل اخرى ، في تحقيق تثميرات في القطاع المؤمم .

ان تصنيع بلد متخلف بطريق التثمير العام يستوجب ان يزداد الإنتاج ورأس المال المثمر في القطاعات المؤممة بصورة أسرع من ازدياد الانتاج ورأس المال المثمر في القطاعات الخاصة . وعلى هذا فان « وزن » أو مركز القطاع المؤمم يزداد ويتوسع في الاقتصاد .

ان تطور قطاع مؤمم ونموه بشكل أسرع من تطور ونمو القطاعات الخاصة في الاقتصاد القومي عبارة عن شرط ضروري لتصنيع البلدان المتخلفة في ظل الظروف التاريخية الحالية . وعندما لا تتوفر الشروط السياسية والاجتماعية لإنشاء قطاع مؤمم عن طريق التثمير العام، ولتحقيق نمو أسرع لهذا القطاع من نمو القطاعات الخاصة ، فان التقدم الاقتصادي للبلدان المتخلفة يكون مستحيلا . ولا بد من أن يبقى متأخراً حتى تتوفر وبشكل ناضج الشروط السياسية والاقتصادية الكفيلة بازالة هذا التأخر .

٤ – الاشتراكية ورأسمالية الدولة

ان التطور والنمو للقطاع المؤمم بمعدل أسرع مما هو حاصل

في بقية القطاعات لا يحددان وحدهما طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد . ذلك لأن هذه الطبيعة تتعلق بالهدف الذي يرمي إلى بلوغه القطاع المؤمم : والهدف من القطاع المؤمم هو وضعه في خدمة الأمة بكاملها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وهذا يعني انه يصبح النواة ونقطة الانطلاق لتطور مجتمع اشتراكي . ولكن يمكن للقطاع المؤمم أن يكون أيضاً خاضعاً لمصالح التمركز القائمة والتابعة للسلطة الاقتصادية الخاصة،أي للرأسمال الاحتكاري المحلي والأجنبي ، ولمنافع الطبقات الإقطاعية القديمة المسيطرة . عندئذ يكون القطاع المؤمم عبارة عن اداة من أدوات رأسمالية الدولة ، أي استخدام النشاط الاقتصادي للدولة لزيادة مصالح الرأسماليين .

ورأسمالية الدولة هي مظهر من المظاهر المعتادة للرأسمالية الانحصارية أو الاحتكارية المعاصرة . وتتخذ في الولايات المتحدة ، بصورة أساسية ، شكل اقتصاد التسلح . فالدولة تكون مشتريةعلى نطاق واسع للاسلحة التي تنتجها الشركات الخاصة وتبيعها للدولة باسعار احتكارية ، أي بدون مزاحمة . وهكذا فان جزءاً من الدخل القومي يقتطع من المكلفين أو المواطنين ليتحول إلى أرباح تحصل عليها الرأسمالية الاحتكارية الفردية أو الخاصة .

أما في غالبية بلدان أوروبا الغربية – وخاصة في فرنسا وانكلترا – فقد أحدث قطاع مؤمم على درجة من الأهمية بعد

الحرب العالمية الثانية . ولكن هذا القطاع يعمل في خدمة الرأسمالية الاحتكارية الخاصة ، ويشكل عادة اداة استغلال إضافية للشعب . فعدد كبير من الصناعات المؤممة في عجز مالي، أو انها لا تحقق إلا أرباحاً ضئيلة ، وتكتفي بأن تقدم للصناعات الرأسمالية المواد الأولية بأسعار رخيصة (فحم ، طاقة كهربائية ، مواصلات ... الخ .) أما تغطية العجز المالي والتكاليف التثميريه فتأتي من الضرائب المفروضة على الشعب . وفي وضع كهذا يكون القطاع المؤمم عبارة عن اداة لتحويل جزء من الدخل الذي يكسبه الشعب إلى أرباح تذهب للرأسمال الاحتكاري .

وعلى هذا الأساس فان الفرق بين قطاع رأسمالي عائد للدولة في اقتصاد قومي ، وقطاع مؤمم يعمل كنقطة إنطلاق للتطور نحو الإشتراكية يكمن في الهدف الذي وجد من أجله القطاع المؤمم .فالتثمير العام لرأسمالية الدولة ، والمشروع الرأسمالي العائد للدولة ، يؤديان إلى أن تفرض على المكلفين – أي جعل الشعب يدفع التكاليف الاجتماعية الثابتة لأعمال الرأسماليين الخاصة ، وتهيء للمشاريع الرأسمالية الخاصة شروط الاقتصاد الخارجي ، ويكونان أيضاً مصدراً لأرباح متزايدة .

أما التثمير العام الاشتراكي والمشروع المؤمم الإشتراكي فيلبيان حاجات الأمة بكاملها ، ويمكنان من تطوير الاقتصاد القومي بصورة متوازنة ، ومن التحرر من سيطرة التمركز

الخاص للسلطة الاقتصادية .

وهكذا فان التثمير العام ونمو القطاع المؤمم الضروريان لتقدم الاقتصاد المتخلف يمكن لهما أن يكونا مصدر تطور نحو إتجاه اشتراكي . ويتعلق الاتجاه الذي يتميز بـه التطور الفعلي بعلاقة السلطات السياسية بمختلف الطبقات الاجتماعية . انـه يرتبط ويتعلق بوضع الطبقة الاجتماعية ، أو الطبقات الاجتماعية التي تملك السلطة السياسية الفعلية في الدولة .

يمكن القول انه إذا ما اخذ بعين الاعتبار الوضع السابق ، أي وضع التأخر الاقتصادي في بلد ما ، فان تحقيق التثمير العام وخلق قطاع مؤمم من نموذج رأسمالية الدولة ، يشكـل خطوة إلى الأمام بالنسبة للبلدان المتخلفة . فايجاد قطـاع مـن نموذج رأسماليـة الدولة بواسطة التثمير العام يعني السير في طريق التصنيع والتطور الاقتصـادي العـام اللذين لم يكن من الممكن تحقيقهما بشكل آخر. وتقتضي هذه العملية أيضاً تقليص نفقات الرأسماليين الوطنيين تجـاه رأس المال الأجنبي الاحتكاري ، كما انها تؤدي بالتالي ، وبحدود معينة ، إلى تحرر البلد من السيطرة الاستعمارية . ولهذا السبب فان التطور نحو رأسمالية الدولة هو في مجمله ظاهرة تقدمية .

إلا ان رأسمالية الدولة هذه ، رغم انه يمكن لها ان تكون

مصدر تقدم في البلدان المتخلفة ، لا يمكن لها المحافظة على هذا التقدم خلال فترة طويلة . فكما سبق ورأينا لا بد للقطاع المؤمم من ان ينمو بشكل أسرع من نمو القطاعات الخاصة ، ذلك لأن التثمير العام يشكل – ضمن إطار الظروف الخاصة ببلد متخلف حديث – القوة الدافعة لتطوير الاقتصاد القومي بمجمله . أما إذا اقتصر القطاع المؤمم على ان يكون من النموذج المصنف تحت إسم رأسمالية الدولة ، فانه لا يكون عندئذ أكثر من فرع ممتد للرأسمالية الخاصة. كذلك فان دوره كموجه اقتصادي لا يعود فعالاً ، كما هو الحال بالنسبة للتطور الاقتصادي العـام للبلد ، وبالإضافة إلى ذلك فانه لا يعود قادراً على ربط ودفع التنمية الاقتصادية المتوازنة لمجموع قطعات الاقتصاد القومي . وهذا يعني انه في الامد الطويل لا يعود قادراً على توليد وتشجيع اي تقدم اقتصادي ، كائناً ما كان نموذجه . وذلك لانه في الامد الطويل يكون فقط تطوير الاعمال التأسيسية الانشائية الاساسية في الحياة الاقتصادية بهدف قيام مجتمـع اشتراكي قادراً على المحافظة على استمرار سير التقدم الاقتصادي في بلد متخلف .

كان الاستاذ أوسكار لانجه قد ألقى المحاضرتين التاليتين في بلغراد عام ١٩٥٧ ، وفي لاهاي بدعوة من الاستاذ تنبرغن Tinbergen (الذي زار سورية عام ١٩٥٤ كخبير اقتصادي لشؤون التخطيط بدعوة من الحكومة السورية) عام ١٩٥٨. وقد نشر المعهد المذكور أدناه هاتين المحاضرتين ، وقدم لهما الاستاذ تنبرغن بالكلمة التالية :

«ينقسم عالم اليوم الى مجموعتين من البلدان ذات أنظمة اجتماعية شديدة الاختلاف . وإن تباين الرأي حول بعض النقاط يشتد بين الكتلتين لدرجة يتهدد معها السلام العالمي أحياناً . لذلك كان لزاماً تفهّم وجهة نظر الطرف الآخر من أجل المحافظة على السلام في العالم . وهذا التفهم يستوجب حداً أدنى من اللغة المشتركة بين أطراف المجموعتين . والاستاذ أوسكار لانجه معروف جداً في بلدان الكتلة الغربية والكتلة الشرقية على حد سواء ، بالاضافة الى أنه يتكلم لغة يمكن « للغرب» ان يتفهمها وبدرجات كبيرة .

ثم ان النظامين الاجتماعيين القائمين يتميزان بكونهما غير سكونيين ، وغير جامدين ، بل على العكس في تطور مستمر .

ولعله من المأمول أن يتجه هذا التطور نحو التقارب أكثر من اتجاهه نحو التباعد. كذلك يمكن دفع عجلة هذا التطور بواسطة علماء أفذاذ يساهمون في صياغة المفاهيم الجديدة التى استوجبها التقدم المستمر للمجتمعات التي تعرضت لتغيرات وتبدلات في مجال الأساليب التقنيـــة (التكنيك) والتطور النفساني. والاستاذ أوسكار لانجه هو أحد هؤلاء العلماء.

وإنه لهذين السببين بالدرجة الأولى يسعد معهدنا أن يقدم للجمهور الواسع تحليلاً عميقاً للاقتصادالسياسي للاشتراكية على يد الاستاذ أوسكار لانجه»

« جان تنبرغن »

Oskar Lange ;
The political Economy of Socialism .
Institute of studies , The Hague . n 16 .

ألقيت هاتان المحاضرتان في السادس والتاسع من حزيران عام ١٩٥٨ في المعهد المذكور .

الاقتصاد السياسي للاشتراكية

ان الاشتراكية هي نظام اقتصادي جديد . انه نظام في طريق التشكل . وبالتالي فان النظريات الاقتصادية المتعلقة بهذا النظام ما زالت في مراحلها الأولى. انكم تذكرون كم تطلب وقت طويل فهم سير العمليات الاقتصادية للنظام الرأسمالي ، ولست واثقاً كل الثقة اننا توصلنا الى فهمها تماماً حتى يومنا هذا، وذلك لأن النظام الرأسمالي هو في تبدل وتطور مستمر . وهكذا فانه ليس من المستغرب أن تكون القضية المتعلقة بالنظرية الاقتصادية للنظام الاشتراكي هي قضية جديدة ، كما ان طريقة معالجتها بصورة علمية تظل مؤقتة وعرضة للتغيير .

ان مؤسسي الاشتراكية العلمية ، ماركس وانجلز ، كرّسا جهودهما لتحليل الاقتصاد الرأسمالي . أما فيما يتعلق بالاقتصاد الاشتراكي ، فقد اقتصرت مساهمتها على إيراد بعض الملاحظات العامة ، ورفضا من حيث المبدأ الدخول في التفاصيل ، وذلك

خشية عدم القيام بعمل علمي ، والانجراف وراء الخيال . كذلك فان الحركة الاشتراكية الكبرى التي ظهرت في القرن التاسع عشر وبدء القرن العشرين كرست كامل جهودهالتحليل النظام الرأسمالي تحليلاً علمياً ، ورغم هذا فان كتابات بيبل Bebel وكوتسكي Kautsky قد القت بعض الأضواء على المجتمع الاشتراكي .

ولكن الحالة تغيرت بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ ان مشكلة بناء الاشتراكية أصبحت مشكلة عملية تحت ضغط وتأثير الثورة الروسية . كذلك الأمر في اوروبا الوسطى – في المانيا والنمسا – فالثورة التي اندلعت في هذه الأمكنة طرحت مشكلة التحول من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي . ومنذ هذه الفترة توفرت لدينا بعض الكتابات التي عالجت القضايا الاقتصادية للاشتراكية . وفي الاتحاد السوفييتي كان لينين أول من طرح المسائل المتعلقة بالاقتصاد الاشتراكي على بساط المناقشة والبحث .

كذلك تعرض لبحث هذا الموضوع في كتاباتهم كل من بوخارين Bucharin وبريوبرازنسكي Preobrazenski وستروميلين Strumilin وكتّاب آخرون . ومع الحركة الاشتراكية – الديموقراطية التي ظهرت في ذلك الوقت ، انتشر أدب عالج المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الاشتراكي على يد بوير Otto Bauer وكوتسكي Kautsky وآخرون . كذلك فانه

خلال هذه الفترة ظهر بعض الكتاب غير الماركسيين وعالجوا القضايا المتعلقة بالاقتصاد الاشتراكي ، وحاولوا اثبات استحالة وضع حسابات اقتصادية بصورة صحيحة في ظل النظام الاشتراكي . وهكذا طرح كل من ماكس ويبر ، Max weber وميزس Mises وهايك Hayek بعض التساؤلات التي حاول الكتاب الاشتراكيون الإجابة عليها . وكتبت أنا عن هذا الموضوع ، كما عالجه ايضاً اقتصاديون انكليز أمثال ليرنر Lerner وديكنسون Dickinson وموريس دوب Maurice Dobb .

وفي الوقت ذاته اصبح النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي نظاماً عملياً، موضوعاً موضع التطبيق، الأمر الذي تولدت عنه تجارب جديدة . ولم ينتج عن هذه التجارب في ذلك الوقت إلا بعض التعميات النظرية (واننا لنجد بعضها في كتابات اوستروفيتيانوف Ostrovitianov) . اما المحاولة الجديدة الأولى لاستنباط بعض الأفكار النظرية العامة من التجارب التي مر بها اقتصاد الاتحاد السوفييتي فكانت على يد ستالين في كراسه الشهير « القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفييتي » ، كذلك كتاب الاقتصاد السياسي الذي نشرته اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي . وكانت هذه الكتابات محاولة لوضع اسس نظرية اقتصادية مستمدة من التجارب التي مر بها الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي . وفي الوقت

ذاته ظهرت تجارب اقتصادية اشتراكيـــة اخرى في بلدان متعددة . في يوغوسلافيا أولاً ، ثم في الصين وبولونيا وبقيـــة الديمقراطيات الشعبية . وهكذا يبدو ان السير بطريق التحليل النظري للتوصل الى استنباط نظرة تركيبيـــة Synthetical لمبادىء الاقتصاد السياسي الاشتراكي يتجه ببطء نحو النضج .

من المؤكد ان هذه النظرية التركيبية لا يمكـن ان تكون اكثر من أولية ومؤقتة . على ان ما سأذكره يمثل فقط وجهة نظري الشخصية . وقد تعرض الاقتصاديون البولونيون فيما بينهم لمناقشات كثيرة حول هذا الموضوع ، وخرجوا بوجهات نظر عديدة وكثيرة الاختلاف . وهذا طبيعي جداً إذا ما أخذ بعين الاعتبار ان دراســة الموضوع المذكور مــا زالت في مراحلهـا الأولى . لذلك ذكرت اني سأورد وجهة نظري حول الموضوع ، وهي وجهة نظر شخصية . وللسبب ذاتة ايضاً لن استغرب من نفسي اذا ما غيرت من وجهة نظري حول بعض المسائل المتعلقة بهذا الموضوع في المستقبل ، وذلك بسبب ما قـد يظهر مــن دراسات جديـدة ، واستنـاداً الى تطور بعض التطبيقـات والتجارب للاقتصاد الاشتراكي .

ان الأساس الذي ترتكز عليه الدراسة العلميـة للاقتصـاد السياسي الاشتراكي هي الافتراض انه توجد قوانين اشتراكية موضوعية في المجتمع الاشتراكي . سأبدأ حديثي بالاشارة الى ان المجتمع الاشتراكي يخضع أولاً الى القوانين العامة للتطور الاجتماعي ،

تلك القوانين المصاغة استناداً لنظرية المادية التاريخية ، ثم الى قوانين اقتصادية خاصة .

ففيما يتعلق بالقوانين العامة للتطور الاجتماعي ، يبدو انه قد عُمداحياناً الى نفي كون المجتمع الاشتراكي يخضع لقوانين المادية التاريخية . ففي بولونيا مثلاً ، كان العالم الاجتماعي الماركسي « كرزيويكي Krzywicki » يؤكد ان قوانين المادية التاريخية غير قابلة للتطبيق على المجتمع الاشتراكي . ولكن الى جانب هذا الرفض أو الانكار الصريح والنهائي ، غالباً ما وجد رفض ضمني وغير مباشر باعتبار المجتمع الاشتراكي يخضع لقوانين المادية التاريخية . وقد بدأ ذلك بانكار كون تطور المجتمع الاشتراكي يتم بفعل ومن خلال التناقضات . وغالباً ما ساد التفكير ان جميع التناقضات الاجتماعية ، بل كافة المتناقضات الاجتماعية ، بل كافة المتناقضات المتعلقة بالحياة الانسانية ، تزول آلياً أو تلقائياً في المجتمع الاشتراكي .

ان هذه النظرة للامور لا تتفق مطلقاً مع النظرية الماركسية. انها تمثل نظرة دينية ، ان صح هذا التعبير ، وليست نظرة ماركسية علمية . ذلك ان النظام الاشتراكي ليس مجرد تحقيق وتجسيد لمثالية دينية أو لمملكة الإله على الأرض ، بل هو مرحلة جديدة في تطور المجتمع الانساني ، هذا التطور الذي يمكن ويجب ان يدرس على اساس الطرق الماركسية في التحليل . تلك

هي أهمية ماوتسي تونغ Mao Tse Tung الذي اشار باصرار الى ان المجتمع الاشتراكي يتطور هو ايضاً بفعل التناقضات .

وتبعاً للنظرية المادية في التاريخ ، هناك نوعان من التناقضات الأساسية التي تشكل العامل المحرك للتطور الاجتماعي: فأولاً هناك التناقض القائم بين نمو وتطور الطاقات الانتاجية والطابع التقليدي لعلاقات الانتاج ، وثانياً هناك التناقض القائم بين علاقات الانتاج ، او ما يدعونه بالاساس الاقتصادي للمجتمع ، والركائز العليا لتنظيم الاقتصاد وادارته ، وللتنظيم السياسي ، وللسلوك النفساني والأخلاقي ، ولتقاليد المحافظة على العادات .. الخ . وتحتل هذه التناقضات الأساسية دورها في سير تطور المجتمع الاشتراكي . وعلى كل حال فان الفارق الأساسي بين المجتمع الاشتراكي والمجتمعات القائمة على أساس سيطرة أو هيمنة طبقة على بقية الطبقات يكمن في كون التناقضات ، في هذه المجتمعات الأخيرة ، وفيما يتعلق خاصة بالتناقضات بين نمو وتطور الطاقات الانتاجية والطابع التقليدي لعلاقات الانتاج ، ترتبط بالمصالح الطبقية وتأخذ شكل صراع الطبقات ، الأمر الذي لا يمكن حصوله في ظل المجتمع الاشتراكي . لذلك فاننا عندما نتحدث عن هذه التناقضات في ظل النظام الاشتراكي فاننا نتكلم عنها كما لو لم تكن مولدة للتناقضات .

ولكن هذا لا يعني انه لا تحدث صراعات اجتماعية في المجتمع الاشتراكي . وذلك لأنه ، بالاضافة لوجود الطبقات الاجتماعية ، توجد فئات Strata اجتماعية . والفارق بين الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعية يكمن انه في الحين الذي يتمثل فيه الأساس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية في علاقات الانتاج ، نجـد ان الأساس الاقتصادي للفئات الاجتماعية يتمثل بالشكل الخاص للركائز البيانية العليا أو الفوقية Superstructure للمجتمـع . مثال ذلك : يشكل الرأسماليون طبقة في المجتمع الرأسمالي ، ولكن رجال المصارف ، والتجار ورجال القانون ، ورجـال الدين ، وموظفي الدولة ، يشكلون فئـات اجتماعيـة . وان الأساس الذي تقوم عليه هذه الفئات نجده في التنظيمات للركائز البنيانية العليا للمجتمع ، وليس في علاقات الانتاج . أمـا فيما يتعلق بمصادر دخولهم ، فيمكن القول انه في الحين الذي يأتي فيه الدخل بالنسبة للطبقات الاجتماعية من توزيعه الأولي ، أي من الاجور ومقادير فائض — القيمة ، فان الفئات الاجتماعيـة تحصل على دخولها من توزيعه الثانوي . فموظفو الدولة يحصلون على دخولهم مثلاً من حصيلة الضريبة ،ورجال الدين من الهبات، والتجار ورجال المصارف من جزء من مقادير فائض القيمة التي تشكل علاوات نشاطاتهم غير الانتاجية (ولكنها نشاطـات ضرورية في المجتمع الرأسمالي) .

وفي كل مجتمع توجد طبقات اجتماعيـة كما توجد فئـات

اجتماعية . وهذا يعني انه اذا كان يمكن للتناقضات ان تتشكل خلال مراحل تطور المجتمع الاشتراكي بين الحاجات الأساسية للاقتصاد وبين الركائز البنيانية العليا والقديمة ، وذلك كطرق ادارة الاقتصاد القومي ، والركائز البنيانية المتعلقة بالسياسة وغيرها ، يمكن لها أيضاً ان تؤدي الى توليد التناقض بين الحقوق المكتسبة لبعض الفئات ، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان احداث تغييرات . ولكن هذه الفئات ليست بطبقات اجتماعية ، أي ليس هناك من صراع طبقي . وان التغلب على هذه العقبات لا يتطلب احداث تغيير جوهري في علاقات الانتاج ، اي القيام بثورة اجتماعية ، رغم انه يمكن لذلك ان يؤدي الى تخلخل الركائز البنيانية العليا خلال فترة تحول وتكيف هذه الركائز البنيانية وفقاً للمتطلبات الجديدة للاسس الاقتصادية للمجتمع .

ذلك هو أكثر ما يمكن قوله فيما يتعلق بسير قوانين المادية التاريخية في المجتمع الاشتراكي . هذا ، ولا اريد ان يمتد بي الحديث أكثر من ذلك حول ما يمكن ان يحصل فيما يتعلق بدور الفئات الاجتماعية في المرحلة الانتقالية نحو الشيوعية ، وذلك لاعتقادي ان كل ما نستطيع قوله في الوقت الحاضر لن يكون له أساس علمي حقيقي بسبب نقص المعلومات عن التجارب التطبيقية في هذا الميدان .

اما المشكلة الثانية فتتعلق بسير القوانين الاقتصادية في

المجتمع الاشتراكي . وكان عدد من الاقتصاديين الماركسيين قد تبنى وجهة النظر القائلة ان القوانين الاقتصادية لا تلعب أي دور في المجتمع الاشتراكي وان الاقتصاد السياسي كعلم سيزول بزوال الرأسمالية . ان ابرز من قال بهذا الرأي هو روزا لوكسمبرغ Rosa Luxemburg التي أعلنت في جملة شهيرت لها بأن ثورة الطبقة العاملة (البروليتاريا) هي العمل الأخير للاقتصاد السياسي على اعتباره علماً . من المحتمل ان يكون الاقتصاديون الماركسيون الآخرون الذين تبنوا وجهة النظر هذه ، وخاصة في السنوات الأولى للثورة الروسية ، واقعين تحت تأثير نظرة روزا لوكسمبرغ . فقد تبنى بوخارين Bucharin ومدرسته ، وبصور اساسية ، وجهة النظر المذكورة ، أي ان الاقتصاد السياسي هو علم خاص بالنظام الرأسمالي وانه سيزول بزواله . ولكن لم يكن كذلك رأي ماركس ، وانجلز ، ولينين . ومع ذلك فليس فيما تقدم ذكره أهم وجه للنقاش ، إذ النقطة الأكثر أهمية هي أن تجربة الاقتصاد الاشتراكي قد أظهرت ان القوانين الاقتصادية تطبق وتعمل في ظل هذا الاقتصاد .

وكان قد ظهر اتجاه خلال فترة معينة من تاريخ الاتحاد السوفييتي ، رغم ان هذا الاتجاه لم يعبر عنه دوماً بصورة واضحة وصريحة ، مفاده انكار امكانية تطبيق القوانين الاقتصادية في

ظل النظام الاشتراكي ، والاعتقاد بأنه يمكن لموجهي السياسة الاقتصادية في دولة اشتراكية ان يتصرفوا كما يريدون . وأطلق الاقتصاديون السوفييت فيما بعد على هذا الاتجاه اسم voluntarism .

والفارق الأساسي المتعلق بسير القوانين الاقتصادية في مجتمع رأسمالي ومجتمع اشتراكي هو ان القوانين لا تعمل في ظل المجتمع الأخير وكأن يد الانسان لا تتحكم فيها Elemental way بل نجد العكس وهو ان المجتمع المنظم يخلق ، بصورة واعية ، وبطريقة مدروسة ، الظروف التي تحدد سير وتطبيق القوانين الاقتصادية تبعاً للارادة البشرية ، تماماً كما يتمكن الانسان ، من خلال الطرق التقنية « التكنولوجية » الحديثة ، من استخدام قوانين الطبيعة وجعلها تعمل وفقاً لارادته . ذلك هو مفاد الفكرة الشهيرة التي كان قد تكلم عنها انجلز عندما تحدث عن المجتمع الذي يصبح قادراً على ان يراقب بوعي قوانين تطوره الذاتي ، والتي دعاها « بالقفزة من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية » .

وفي مجال الحديث عن القوانين الاقتصادية العاملة في مجتمع اشتراكي ، اظن انه بامكاننا تمييز اربعة نماذج لها ، وذلك تبعاً للطريقة التي ترتبط بموجبها هـذه القوانين بالاسلوب الاشتراكي للانتاج .

أولاً هناك ، قوانين اقتصادية تتسم بكونها عامة لأنها تعمل في ظل كل نظام اجتماعي – اقتصادي انها القوانين المتعلقة بالانتاج وتجديده . وعلى وجه التحديد هي القوانين المتعلقة بالصفات العامة لتنظيم سير العمل وتقسيمه وبالتعاون ، وبالدور غير المباشر للعمل المتبلور في وسائل الانتاج ، وبالعمل الذي يساهم مباشرة في سير عملية الانتاج ، وبتوزيع الانتاج بين الاستهلاك والتراكم ، وقوانين التوازن خلال مرحلة سير عملية تجديد الانتاج لمختلف فروع النشاط الاقتصادي. ان هذه القوانين قابلة للتطبيق في ظل أي نظام من انظمة الانتاج سواء أكان اشتراكياً ، أو رأسمالياً ، أو اقطاعياً ، أو اي نظام آخر. فمن البديهي القول اذن ان هذه القوانين الاقتصادية العامة تطبق ايضاً في اقتصاد اشتراكي . وتقيم هذه القوانين أوضاعاً من التوازن التقني Technical Balances بين المواد أو الأشياء المادية . فتبين مثلاً انه لا يمكن لأحد ان يؤمن عملية تجديد الانتاج اذا لم يعمد الآخر الى استبدال وسائل الانتاج الهالكة ، وأنه اذا رغب البعض بانتاج كمية معينة من الفولاذ ، فالبعض الآخر يحتاج لكمية معينة من الفحم لتحقيق ذلك . ان هذه الأنواع من التوازن بين المواد أو الأشياء المادية لا بد من توفرها في اي نظام اقتصادي كائناً ما كان النظام الاجتماعي القائم ، وذلك لارتباطها بسير عمل طاقات وقوى الانتاج .

اما النموذج الثاني فيتألف من القوانين الخاصة بالطريقة

الاشتراكية في الانتاج ، أي كافة القوانين التي تحددها علاقات الانتاج في النظام الاشتراكي . ان علاقات الانتاج هي تلك التي تحدد الدوافع التي تتحكم بالنشاط الاقتصادي . فملكية وسائل الانتاج تحدد الأهداف التي ستستخدم بموجبها وسائل الانتاج هذه لتحقيق هدف الربح ، كما هو الحال في ظل النظام الرأسمالي حيث تكون ملكية هذه الوسائل فردية أو خاصة ، أو على العكس ، حيث يكون الهدف من استخدام وسائل الانتاج في ظل النظام الاشتراكي هو تحقيق واشباع حاجات المجتمع . في الواقع اننا لا نأتي بشيء جديد ، فالفكرة بجوهرها موجودة لدى ماركس . ومفادها اننا عندما ندرس نظاماً اجتماعياً يجب علينا ان نكشف القانون الاقتصادي الذي ينظم النظام بكامله والذي يتعلق بعلاقات الانتاج . ففي ظل النظام الرأسمالي نرى أن هذا القانون يعني ان الانتاج يتم لتحقيق المصالح الخاصة . أما في ظل النظام الاشتراكي فانه يعني ان الانتاج يتحقق لاشباع الحاجات الاجتماعية . وهكذا فاننا نجد باديء ذي بدء هـــذا « القانون الأساسي » لكل طريقة من طرق الانتاج والذي يحدد الهدف الذي يتحقق بموجبه استخدام وسائل الانتاج .

وبالاضافة الى الهدف الذي يتحقق بموجبه استخدام وسائل الانتاج ، والذي بموجبه يكون سير الانتاج بكامله منظماً ، فان علاقات الانتاج تحدد هي أيضاً الطريقة التي يتم بموجبها التفاعل الاجتماعي (الفعل ورد الفعل) Social Interaction لنشاط

وفعالية الكائن الانساني . ومثال ذلك فان هذا التفاعل للجهود البشرية اما ان يأخذ شكل المزاحمة (المنافسة) او شكل الانحصار (الاحتكار) ، او شكل الادارة التخطيطية .وهذه ايضاً هي نتيجة لطريقة الانتاج ، واننا لنجد هنا ان العلاقات الاشتراكية في الانتاج تؤدي الى ظهور قوانين اقتصادية خاصة .

هناك نتيجتان للعلاقات الاشتراكية في الانتاج، أي للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . الأولى هي ان الهدف من الانتاج والنشاط الاقتصادي هو اشباع حاجات المجتمع . اما الثانية فهي ان الطريقة الأساسية للتفاعل الاجتماعي في ميدان النشاط الاقتصادي هي التخطيط ، وأعني بهذه الكلمة الارشاد او التوجيه الواعي لسير الحياة الاقتصادية من قبل مجتمع منظم . لن اتعرض هنا للحديث عن الطريقة الواجب اتباعها في ميدان التخطيط : مركزي أم غير مركزي وغير ذلك ، بل عن هذا الواقع من ان كون وسائل الانتاج في ملكية المجتمع يؤدي الى نتيجة هي ان مجمل عمليات الانتاج وسير الحياة الاقتصادية انما يتمان تبعاً لارشاد وتوجيه واعٍ ، ولغاية معينة من قبل المجتمع الاشتراكي . وبهذا المعنى يكون التخطيط قائماً في المجتمع الاشتراكي . وهنا يكمن السبب في كون القوانين الاقتصادية في مجتمع كهذا ليست منعزلة عن ارادة الانسان ، بل ان سيرها انما يخضع ويوجه ، وبصورة واعية ، نحو اشباع الحاجات البشرية .

والى جانب القوانين الاقتصادية العامة التي يمكن تطبيقها في ظل أي نظام اجتماعي ، والقوانين الخاصة بنموذج معين للانتاج، توجد ايضاً القوانين التي تحتل مركزاً وسطاً بحكم طبيعتها . انها ليست بالقوانين العامة ولكنها تخص أو تتعلق بأكثر من نموذج واحد في الانتاج . انها تعمل في ظل عديد من نماذج أو طرق الانتاج ، وتمثل بعض الصفات المشتركة لهذه النماذج أو الطرق .

ومثل ذلك القوانين الاقتصادية الناتجة عن انتاج السلع ، كقانون القيمة . وبما ان انتاج السلع يقتضي عملياً التبادل بواسطة النقد ، تجب أيضاً الاشارة الى القوانين الأساسية عن التداول النقدي ، يمكننا نظرياً أن نميز سير تبادل السلع عن التداول النقدي ، ولكن العمليتين ترتبطان ببعضها ، من وجهة عملية ، بصورة دائمة . فتبادل البضائع في المجتمعات المتقدمة يجري بواسطة النقد . لذا اود أن اضيف هنا أيضاً القوانين الأساسية للتداول النقدي .

ان انتاج السلع ، وبالتالي قوانين القيمة والقوانين المتعلقة بالتداول النقدي ، وجدت وعمل بموجبها في المجتمعات خلال مرحلة ما قبل الرأسمالية ، ولكن ضمن نطاق ضيق ومحدود . اما في ظل النظام الرأسمالي فان الانتاج بكامله يأخذ شكل انتاج سلع ويخضع لقانون القيمة والقوانين المتعلقة بالتداول النقدي . ويستمر مفعول قانون القيمة في ظل الاقتصاد

الاشتراكي لأن الانتاج يستمر في اخذ شكل انتاج سلعي .وان سبب كون الانتاج في ظل الاقتصاد الاشتراكي هو انتاج سلع أو بضائع وبالتالي خضوعه لقانون القيمة ، هو وجود عدد كبير من المالكين ملكية جماعية للمنتجات في المجتمع الاشتراكي . وان تعدد مالكي المنتجات في المجتمع الاشتراكي ينتج من صفتين مميزتين لهذا المجتمع . ينتج أولاً عن وجود طرق متعددة من الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، الأمر الذي ينتج عنه انه لا يوجد مالك واحد لوسائل الانتاج ، بل كثرة من هؤلاء المالكين . وينتج ثانياً عن طريقة توزيع المنتجات في المجتمع الاشتراكي ، طريقة تتحول بموجبها ملكية المنتجات المنتجة وفقاً للاسلوب الاشتراكي في الانتاج الى ملكية خاصة للمستهلكين .

اما عن سبب وجود طرق أو اشكال متعددة للملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، فهو تاريخي . فكما نعرف ان وسائل الانتاج في البلدان الاشتراكية الحاضرة يمكن ان تكون مملوكة اجتماعياً ، أي يمكن لها ان تكون في ملكية الأمة بمجموعها كما يمكن لها ان تكون مملوكة من قبل التعاونيات او البلديات أو مختلف الشركات والمؤسسات ، كمؤسسة اتحاد العمال مثلاً . وهكذا نرى ان هناك اشكالاً مختلفة ومتعددة للملكية الجماعية في النظام الاشتراكي . ويعود سبب تعدد نماذج الملكية الجماعية هذه الى شروط تاريخية تم خلالها الانتقال أو التحول من المرحلة

الرأسمالية الى المرحلة الاشتراكية . ومن وجهة النظر هذه تختلف الامور باختلاف البلدان . ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ذهب أغلب الاشتراكيين الى انه سيكون هناك نموذج واحد للملكية الاجتماعية التي يمكن تسميتها بالملكية القومية أو الوطنية التي ، بعد أمد طويل ، أي عندما تذوب الدول القومية الاشتراكية في عالم واحد من الاتحاد الاشتراكي ستتحول الى ملكية اشتراكية عالمية . تلك كانت الصورة السائدة للحركة الاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . كذلك ذهب المفكرون الاشتراكيون في ذلك الوقت الى ان التحويل الاشتراكي يتم بكل بساطة عن طريق نزع الملكية من الطبقة الرأسمالية التي تكون قد اتجهت اكثر فأكثر نحو التمركز ، بحيث يمكن القول ان تحقيق الثورة الاجتماعية هو على الأغلب عمل سهل وبسيط .

وقد أظهرت تجربة التاريخ ان ازمة النظام الرأسمالي قد حصلت في وقت سابق ، أي قبل ان يتمكن هذا النظام من ان يكشف وينمي اتجاهه في هدم النماذج غير الرأسمالية في الانتاج ، وخاصة انتاج السلع على صعيد ضيق ومحدود . ويرتبط هذا الأمر بظاهرة الاستعمار . ونتيجته هي ان انهيار الرأسمالية يتم أولاً في أقل البلاد نمواً . وتبدأ التجربة الاشتراكية أولاً في هذه البلدان التي يمنعها الاستعمار من التطور وفقاً للنموذج الرأسمالي . وهكذا فانه بالاضافة الى نزع الملكية الخاصة من

الطبقة الرأسمالية ، الأمر الذي يؤدي الى نموذج واحد من الملكية الاشتراكية ، أي الملكية الاجتماعية، يجب تنظيم الملكية الاشتراكية على أساس انتاج السلع على صعيد ضيق ومحدود ، الأمر الذي يؤدي الى الكشف عن الأهمية الكبيرة للنموذج التعاوني للملكية الاشتراكية .

وتتمكن الطبقة العاملة في بعض البلدان من التوصل الى مراقبة الحكم المحلي قبل أن تتوصل للاستيلاء على السلطة أو الدولة . ومن شأن ذلك ان يؤدي الى تقدم وزيادة نماذج الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على صعيد الادارات المحلية أو البلديات أو المحافظات .

ولكن ما تقدم قوله لا يستنفد كافة الامكانيات. والذي اود اثباته هو ان الظروف التاريخية الخاصة التي ينهار خلالها النظام الرأسمالي ويبدأ بناء المجتمع الاشتراكي ، تحدد تنوع نماذج الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وتؤدي هذه الظاهرة ، شأنها في ذلك شأن قضية التوزيع في ظل النظام الاشترا كي حيث تنتقل منتجات الانتاج الاشتراكي الى الملكية الخاصة الفردية للمستهلكين ، الى ان يتخذ الانتاج طابع الانتاج السلعي وبالتالي فانه يخضع لقانون القيمة .

ويمكنني ان اضيف ان الشرط الثاني وحده يعتبر كافياً . وحتى اذا كان لم يوجد هناك إلا نموذج واحد للملكية الاشتراكية

لوسائل الانتاج ، كالنموذج القومي مثلاً ، فان مجرد الواقع بأن عملية التوزيع تؤدي الى تحول ملكية السلع الى ملكية فردية للمستهلكين يكفي لأن يصبغ الانتاج الاشتركي بطابع الانتاج السلعي ويفسح المجال لقانون القيمة لأن يطبق أو يلعب دوره . ولكن تعدد نماذج الملكية الاشتراكية لوسائل الانتـــاج يبقى موضوعاً آخر .

فالمنتجات ، عندما يتبدل مالكوها ، تصبح سلعاً وتخضع لقانون القيمة . ويجري ذلك، كما رأينا، في الاقتصاد الاشتراكي. والسؤال الذي يمكن طرحه هو كيف يتوجب علينا ان نصنف المنتجات « المتبادلة » (لنضع كلمة « متبادلة » بين معترضتين) بين مختلف وحدات القطاع المؤمم الاشتراكي للاقتصاد . فاذا كان تبادلها قد تم بين وحدات تعاونية ، فهذا يعني بالبداهـة انتقالها من مالك لآخر . وهذا واضح . ولكن وسائل الانتاج التي تنتقل من احدى وحدات القطاع القومي الى وحدة اخرى من القطاع نفسه لا تغير في مالكيها . واني سأطلق على هـــذه المنتجات اسم : شبه - سلع . Quasi Commodities ويسري قانون القيمة هنا بصورة غير مباشرة بطريق عزو القيمة حسابياً Imputation فعندما تباع المنتوجات التامة الصنــع الى المستهلكين أو الجمعيات التعاونية أو البلديات أو غيرها ، تعتبر سلعاً . وان عملية العزو هذه تصبغ الصفة السلعية على وسائل الانتاج المستخدمة لانتاج السلع المنتهية الصنع . وباستخـدام

طريقة محاسبية يلاحظ ان قيمة السلع المنتهية الصنع تعزى بالرجوع الى العمليات الأولى للانتاج ، الى وسائل الانتاج التي كانت قد استخدمت لانتاج هذه السلع المنتهية الصنع .

وهكذا فان قانون القيمة يعمل أيضاً في المجتمع الاشتراكي. وهو ليس خاصاً أو مقتصراً على طراز الانتاج الاشتراكي فقط، بل انه يكون ساري المفعول أيضاً على طراز الانتاج في ظل النظام الرأسمالي ، وبنسبة أقل في المجتمعات التي ما زالت تمر في مرحلة ما قبل الرأسمالية . فهذا القانون يعبر اذن عن طابع مشترك لعدة نماذج أو انظمة في الانتاج .

وهناك نموذج رابع للقوانين الاقتصادية العاملة في ظل الاقتصاد الاشتراكي . ان هذه القوانين غير مرتبطة أو متصلة بالطراز الاشتراكي للانتاج ، بل هي ناتجة عن النماذج الخاصة للركائز الأساسية للادارة العليا في تسيير الاقتصاد الاشتراكي والتي ، بالتالي ، تتغير بتغير تنظيم وادارة النماذج الهيكلية لهذه الركائز .

ونجد في النظام الرأسمالي أيضاً قوانين ليست خاصة بالنظام الرأسمالي ككل ، بل بنماذج معينة من التنظيم والادارة للقطاعات الرئيسية أو الحيوية . وكمثال على ذلك هناك قوانين عامة عن التداول النقدي التي يمكن القول ، عرضاً ، انها ليست خاصة بالنظام الرأسمالي ، بل تكون سارية المفعول على انتاج السلع .

ولكننا عندما نتحدث عن نظام الأساس الذهبي ، أو عن الورق النقدي ، نقول ان هناك قوانين خاصة تكون سارية المفعول حصراً على نموذج معين من النظام النقدي . وفي مجال التداول النقدي هذا هناك قانون آخر هو قانون غريشام الذي يكون ساري المفعول فقط عندما يكون لنموذجي النقد المعدني القيمة القانونية ذاتها .

ان مختلف طرق ادارة الاقتصاد الاشتراكي التي تتغير تبعاً لتبدل وتطور الأوضاع التاريخية ، وتبعاً لاختلاف البلدان ، تؤدي الى ايجاد قوانينها الاقتصادية الخاصة بها . وانها لتؤدي الى ايجاد هذه القوانين الاقتصادية الخاصة بها لأنها تخلق دوافع وفرص فعل وعمل خاصة بها .

ولا بد من ملاحظة أمرين هنا . الأول هو ، من جهة ، المدى النسبي للتوزيع الاداري للسلع وقانون القيمة من جهة ثانية . ان قانون القيمة يأخذ مجراه في المجتمع الاشتراكي . ومع ذلك فان بعض نماذج ادارة الاقتصاد الاشتراكي تمارس اشكالاً مختلفة من التوزيع الاداري للسلع . (الأمر الذي يحدث أحياناً في ظل النظام الراسمالي) . من المؤكد ان الفعالية النسبية ، والتأثيرات المتقابلة لتوزيع السلع ادارياً ، ولقانون القيمة ، تؤدي جميعها الى ان تولد النتائج الاقتصادية الخاصة بها ، وذلك وفق قواعد منتظمة بحيث تصبغ عليها صفة القوانين الاقتصادية العاملة في

ظل هذه الشروط والظروف (كالنماذج المتخلفة لظاهرة «السوق السوداء » مثلاً .)

اما النقطة الثانية فتتعلق بنتائج مختلف نماذج واشكال اجور العمل . كيف ندفع للعمال ؟ بأي قدر ، وتحت أي شكل سيكون نصيب العمال في ربح المشروع ، وهكذا . وهذا من شأنه ايضاً ان يؤدي الى ظهور بعض النتائج الاقتصادية ذات صفات ثابتة ومنتظمة ، نتائج تتسم بطابع القوانين الاقتصادية. وسأضرب مثلاً عن بولونيا . فواقع كون العلاوات التي دفعت لاداريي المشاريع وعمالها كانت مرتبطة بمعدل تجاوز الخطة لمعدلها الأصلي ، أدى بفعل انتظام القانون الاقتصادي إلى نتيجتين: أولاً، كان المعدل الذي استهدفت الخطة تحديده منخفضاً جداً ، وذلك لأنه اذا كان المعدل المراد تحقيقه على هذا الشكل فانه من الممكن توفر الدافع لتجاوز هذا المعدل بسهولة . ثانياً ، ان تجاوز المعدل الموضوع للخطة كان تجاوزاً متواضعاً ، وذلك لكي لا يصار الى تبني معدل مرتفع جداً في السنة التالية . ولهذا السبب فقد الغيت في بولونيا العلاقة التي تربط بين دفع العلاوات ومعدل تجاوز الخطة . وحدث الشيء ذاته في تشيكوسلوفاكيا . اننا نريد الغاء هذا النموذج من القانون الاقتصادي . وعوضاً عن ذلك فان حساب العلاوات سيقوم على اساس تحسن النتائج التي يحققها المشروع بالنسبة لما كانت عليه في السنوات السابقة .

ويقودني هذا الى الحديث عن الفرص والدوافع في الاقتصاد

الاشتراكي . فالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تستوجب توفر فرص وامكانيات جديدة للتنمية الاقتصادية . وتتولد هذه الفرص أو الامكانيات عن عدم وجود مصالح خاصة مكتسبة تعرقل الاستخدام العقلاني لوسائل الانتاج طبقاً لمقتضيات المصلحة العامة . ان الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تجعل من الممكن الأخذ بالتخطيط الاقتصادي : تخطيط معدل التراكم والمشاريع التثميرية الأساسية التي تتحكم في توجيه تنمية الاقتصاد القومي ، تخطيط توزيع الدخل القومي ، تخطيط الانتاج بهدف تأمين التنسيق بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة .

ومع ذلك فان هذه الفرص أو الامكانيات ليست أكثر من ذلك . انها ناتجة عن ازالة العقبات التي تقف في وجه الاستخدام العقلاني لوسائل الانتاج ، والتنمية الاقتصادية المتسقة أو المتوازنة . وهذه العقبات هي خاصة بالمجتمع الرأسمالي ولاتضمن المتوصل الى تحقيق الأهداف المذكورة بصورة آلية . ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن توجد دوافع ملائمة في تنظيم وطرق ادارة الاقتصاد الاشتراكي . وتنتج هذه الدوافع بجزء منها وبشكل مباشر عن العلاقات الاشتراكية للانتاج ، وبجزء آخر تتعلق بتنظيم وادارة الركائز الأساسية او القطاعات الحيوية للاقتصاد .

وفيما يتعلق بالدوافع الناشئة عن العلاقات الاشتراكية للانتاج

علينا ان نلاحظ ان الانتاج وبقية النشاطات الاقتصادية تكون منظمة تحت شكل مشاريع ومؤسسات اشتراكية ، اي تنظيم الفعاليات الرامية لتحقيق وظائف واهداف اجتماعية معينة . ولا بد من جعل الأشخاص العاملين في المشاريع والمؤسسات الاشتراكية اصحاب مصالح اقتصادية ومعنوية من اجل حسن تنفيذ هذه الوظائف والأهداف بصورة ملائمة . وعلى هذا فانه يجب تنظيم هذه الدوافع بحيث تتلاقى وتتماثل المصلحة الشخصية والاجتماعية للعاملين في المؤسسة او المشروع مع الهدف الاجتماعي الذي يرمي هذا المشروع الى تحقيقه .

ولبلوغ نتيجة كهذه ، لا بد للمشروع الاشتراكي من ان يحقق شرطين : ان يكون في تعامله «كمستودع امانة» للمصلحة الاجتماعية العامة ، وان يكون مؤسسة مستقلة تدير نفسها بنفسها. وبما انه يوجد نموذجان للملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، اي الملكية القومية والملكية العائدة لفئات او جماعات (تعاونية بلدية ..) ، لذلك فان هناك فرقاً معيناً في النظام القانوني للمشاريع الاشتراكية تبعاً لكونها تعود لهذا النموذج او ذاك من الملكية . فمع التعاونيات والفئات او الجماعات الاخرى تملك المجموعة وسائل الانتاج وتحكم نفسها بشكل مستقل . اما مع المشاريع التي تعود بملكيتها للامة بمجموعها ، فان المشروع يتصرف بوسائل الانتاج كما لو كان اميناً وحارساً عليها لأنها ملكية وطنية أو قومية . ومع ذلك فانه في الحالين يتصرف المشروع الاشتراكي كأمين وحارس لوسائل الانتاج طبقاً

لمقتضيات المصلحة العامة للمجتمع . ويصح هذا القول ايضاً على التعاونيات وبقية المؤسسات او المشاريع التي تنحصر الملكية فيها بفئات او جماعات حيث يتوجب عليها ان تتصرف ، في ظل مجتمع اشتراكي ، طبقاً لمقتضيات المصلحة الاجتماعية العامة . وان الملكية الاشتراكية ، سواء اكانت تحت شكل تعاونيات او نماذج ملكية فئات وجماعات اخرى ، تجد مبررها الحقيقي في انها في حالات معينة تمكن من تحقيق تناسق أفضل للدوافع بين المجموعة العاملة في المشروع وبين المصلحة العامة للمجتمع . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لا بد للعمال من ان يساهموا بشكل اساسي في ادارة المشروع عندما تكون ملكيته تعود للامة بمجموعها ، والا انعدم تأثير الدوافع الاقتصادية والمعنوية ، واتسم المشروع بطابع التسلسل الوظيفي او « البيروقراطي ». وبذلك فانه لا يقوم بوظيفته الاجتماعية او انه يؤديها بدرجة قليلة من الانتاجية .

وهكذا يجب ان يكون المشروع الاشتراكي مؤسسة مستقلة ، يديرها العمال ، وتعمل في سبيل المصلحة العامة للمجتمع . على ان هناك نقطتين متباعدتين من شأنهما تشكيل خطر على الطابع الاشتراكي الحقيقي للمشروع .

الأولى هي ان يكف المشروع عن العمل طبقاً لمقتضيات المصلحة العامة . وفي هذه الحالة فان ملكية وسائل الانتاج ،

كائنة ما كانت صفاتها القانونية او الشرعية ، تكف عملياً عن ان تكون ملكية اشتراكية وتصبح عبارة فقط عن ملكية مشتركة بين مجموعة من الأفراد ، ملكية قد انسلخ عنها مفهوم المسؤولية تجاه المجتمع . واني سأطلق على هذه الحالة اسم : التهلهل أو التفسخ النقابي الفوضوي .

اما النقطة الأخرى التي تقع في الطرف الآخر ، فانيسأطلق عليها اسم : التهلهل والانهيار في ادارة الامور للدرجة المكتبية (البيروقراطية) وهي تعني انعدام الادارة الذاتية الفعالة من قبل العمال للمشروع . وفي حالات كهذهفان الطابع الاشتراكي للملكية وسائل الانتاج يصبح أقرب الى ان يكون وهمياً،وذلك لأنه لا يكون للعمال الا نصيب ضئيل من التأثيرفي الادارةالفعلية للمشروع . وهكذا فان ما يبقى من تأثير يمر خلال « انفاق » من الآلة الوظيفية (البيروقراطية) المركزية . ويبرز هنا خطر ذو نموذج جديد للاستلاب أو تبعيةAllenation (لاستعمال اصطلاح ماركسي معروف جداً) المنتج لانتاجه الأمر الذي يؤدي الى ادخال خلل على الطابع الاشتراكي لعلاقات الانتاج. اذ ان الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تستوجبتحققشرطين في الوقت ذاته : استخدام وسائل الانتاج لمصلحة المجتمع بكامله، مشاركة فعالة وديمقراطية للمنتجين وبقية العمال في ادارة وسائل الانتاج .

تلك هي الصفات الأساسية للاشتراكية . اما النماذج الخاصة

للاشتراكية والتي تتجسد فيها هذه الصفات فيمكن ان تختلف من بلد لآخر ومن مرحلة في تطور المجتمع الاشتراكي لأخرى . ولا بد لبعض الاخطاء والخلل من الظهور في المرحلة الانتقالية وخلال المراحل الأولى من التحول الى المجتمع الاشتراكي . ومثال ذلك من المحتمل الا تقوم التعاونية بصورة كافية بواجبها من خدمة المصلحة الاجتماعية العامة ، او ان الحاجة او الضرورة لوجود حكومة مركزية من المحتمل ان يعرقل نمو الادارة الذاتية للعمال في ادارة المشروع . وان زوال هذا الخلل او العيوب رهين بمقدار درجة النضج التي يبلغها المجتمع الاشتراكي .

وفضلاً عن ذلك فان الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج تؤدي ، عن طريق ادارة الركائز الأساسية أو القطاعات الحيوية للاقتصاد ، الى التحكم بالدوافع أو الحوافز وتحديدها ، وبطرق التخطيط وتنفيذ الخطة ، وبمبادىء الحسابات الاقتصادية المتبعة: طرق دفع الاجور ، طرق المشاركة في ارباح المشاريع ، كذلك الدور الذي تلعبه السوق ... الخ . ان ذلك كله يؤثر في الدوافع والحوافز لدى العمال . وعلى هذا الأساس فان تنظيماً ملائمـــاً للركائز الأساسية للادارة الاقتصادية يكون أساسياً لينشط ويحرك الدوافع أو الحوافز الضرورية لجعل الانتاج موافقاً وملبياً لحاجات المجتمع ، ولاستغلال مصادر الثروة استغلالاً عقلانياً ، ولتشجيع التقدم التقني (التكنيكي) .

ولا بد من توجيه اهتمام خاص لدور الدولة في بناء الاقتصاد الاشتراكي . وعلى العكس من الثورة البورجوازية التي تتحقق بعدما تكون العلاقات الرأسمالية للانتاج قد تغلغلت تغلغلاً كبيراً في صلب المجتمع الاقطاعي ، فـــان الثورة الاشتراكية تسبق ظهور العلاقات الاشتراكية في الانتـــاج . والدولة الثورية – ديكتاتورية البروليتاريا – تلغي علاقات الانتاج الرأسماليـــة وتستبدلها بتنظيم اشتراكي لعلاقات الانتاج . ويمكـن اجراء هذه العملية فجأة أو اتمامها على مراحل ، ولكن في كل الاحوال تكون السلطة السياسية للدولة المحرك الدافع لسير هذه العملية . وتنشأ العلاقات الاشتراكية للانتاج في البلدان المتخلفة (حيث حدثت في معظمها ثورات اشتراكية) من تطور وتقدم الطاقات الانتاجية (تصنيع ، تحديث الزراعة) التي تنميها الدولة الثورية الجديدة .

وهكذا فانه في المراحل الأولى من ولاده وتطور الاقتصاد الاشتراكي تلعب القوى غير الاقتصادية للدولة دوراً مهيمناً . وان هذه القوى تكون خلاقة ويتم بفضل توفرها الانتقال من النموذج الرأسمالي الى النموذج الاشتراكي لعلاقات الانتاج والتي تؤدي ، وخاصة في البلدان المتخلفة ، الى توليد نمو سريـــع للطاقات الانتاجية .

وخلال هذه الفترة تلغى القوانين الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية

وتظهر لتحل محلها القوانين الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي الجديد. وانه بالقدر الذي يزداد معه الدور الفعال للقوانين الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي، يجنح دور العوامل غير الاقتصادية للدولة الى الانكماش والتضاؤل. وهكذا تحل القوانين الاقتصادية وعلى مراحل محل العوامل غير الاقتصادية، أي بفعل دوافع وحوافز اقتصادية ملائمة يكون من نتيجة نشوئها تحقيق الرغبات التي تهدف اليها ارادة المجتمع المنظم.

يجب ان تتم عملية استبدال العوامل غير الاقتصادية بالقوانين الاقتصادية بطريق الفصل على مراحل بين ادارة الاقتصاد القومي والنشاطات غير الاقتصادية للدولة، لممارسة السلطة السياسية. دعوني اذكركم بالتمييز الذي وضعه انجلز Engels بين « حكومة الاشخاص » و « ادارة الأشياء وتوجيه سير عملية الانتاج ». ففي الأمد البعيد للمجتمع الشيوعي ستزول تدريجياً « حكومة الأشخاص » في حين ان « ادارة الأشياء وتوجيه سير عملية الانتاج » يبقيان الهدف الرئيسي للتنظيم الاجتماعي. وهذا هو جوهر سير عملية زوال الدولة Withering Away.

وبما ان ذلك لن يتحقق الا بعد أمد بعيد، يجب البدء بتهيئة المؤسسات منذ المراحل الأولى. ويتم ذلك بالفصل التدريجي للمؤسسات الخاصة بالادارة الاقتصادية عن المؤسسات السياسية للحكومة. ومنذ عام ١٩١٨ قال لينين Lenin

موجهاً كلامه لأعضاء الاجتماع الأول لمجالس الاقتصاد الوطني انه : « ليس هناك من شك ابداً في أنه بالقدر الذي يحسن فيه السير بتنفيذ منجزات ثورة اوكتوبر ، وانه كلما ازدادت التغيرات المتولدة عن الثورة عمقاً ، وكلما ازدادت الأسس المتينة للثورة الاشتراكية تأكيداً ، وكلما ازداد استقرار النظام الاشتراكي ، كلما ازدادت وكبرت أهمية الدور الذي تقوم باعبائه مجالس الاقتصاد الوطني ، هذه المجالس التي ستنفرد عن بقية مؤسسات الدولة باقسامها بطابع الاستمرار . وستزداد أهمية هذه المجالس بقدر اقترابنا من مرحلة البدء والسير بالنظام الاشتراكي ، في حين أن الجهاز الاداري ، الجهاز الذي يهتم فقط بالقضايا الادارية ، ستقل ضرورته وتتضاءل . ان الجهاز الاداري هذا ، بالمعنى الضيق لهذه الكلمة ، جهاز الدولة القديمة ، سيؤول الى الزوال بعد الانهيار الأخير للمقاومة التي كان يقوم بها المستغلون ، وبعد أن تكون الجماهير العاملة قد تعلمت تنظيم الانتاج الاشتراكي . وعلى العكس، فان الجهاز من نموذج المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني سيتضخم وينمو وتزداد صلاحياته ويصبح المسؤول عن أهم قطاع من قطاعات النشاطات في مجتمع منظم » .

ان السير التدريجي لعملية فصل الادارة الاقتصادية عن المؤسسات السياسية للحكومة انما يهيء الشروط المؤسسية

الضرورية لبلوغ مرحله زوال الدولة . كما ان التقلص التدريجي للتوجيه السياسي لسير الفعاليات الاقتصادية هو نتيجة لزيادة نمو الوعي الناضج في المجتمع الاشتراكي . وكلما ابتعد المجتمع الاشتراكي عن ارث أو مخلفات المجتمع الرأسمالي ، كذلك كلما ابتعد عن مخلفات المرحلة الانتقالية التي تلعب خلالها القوى غير الاقتصادية دوراً مهيمناً ، كلما ازداد فصل سير العمليات الاقتصادية عن ممارسة السلطة السياسية الحكومية . وان سير هذه العمليات الاقتصادية من شأنه أن يهيء للأمد البعيد مرحلة زوال الدولة .

الحرب ليست مقتصرة على الاشتراكية لأنها تستخدم أيضاً في العالم الرأسمالي خلال فترة الحرب . وقد تطورت هذه الطرق بفعل الحربين العالميتين . وجرى تطبيق طرق مشابهة في البلدان الرأسمالية خلال فترة الحرب : تمركز جميع الموارد بغاية تحقيق هدف معين هو صنع العتاد الحربي. وقد تم التمركز هذا بشكل جرى معه تجنب تحويل الموارد لصنع ما هو معتبر غير ضروري (أي كل ما هو غير ضروري لسير العمليات الحربية) . كذلك جرى توزيع الموارد بقرارات ادارية تبعاً لأولويات صنفتها الحكومة التي اتبعت سياسة تشغيل على نطاق واسع ،معتمدة على دوافع سياسية ومناشدة وطنية من أجل المحافظة على الانتاجية وعلى حسن سير نظام العمل . ان هذا كله من صفات اقتصاد الحرب . وقد شملت هذه الصفات جميع البلدان الرأسمالية خلال زمن الحرب .

فمن الواضح إذن ان مركزية التخطيط والادارة ليست خاصة بالاشتراكية بل هي غالباً ما تكون أدوات «تكنيكية» تستخدم في فترة اقتصاد الحرب . على ان الصعوبة تبدأ عندما تجري مقارنة عن تماثل طرق اقتصاد الحرب مع جوهر الاشتراكية ، واعتبار هذه الطرق جزء أساسياً من الاشتراكية .

ان احدى طرق اقتصاد الحرب التي استخدمتها غالبية

دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي

ان التخطيط الاقتصادي ، أو ان شئنا استعمال لغة أكثر دقة ، تخطيط التنمية الاقتصادية هو عبارة عن صفة أساسية للاشتراكية . والقصد منه هو ان تنمية الاقتصاد الاشتراكي لا تتم بمعزل عن تحكم يد الانسان Elemental way ، ولكن ارشادها أو توجيهها يتمان تبعاً لارادة واعية في مجتمع منظم . فالتخطيط هو مجموعة الوسائل التي يتم بموجبها اخضاع سير القوانين الاقتصادية للمجتمع الى الارادة البشرية .

وقد دلت تجربة بناء الاشتراكية في مختلف البلدان ان تبني الاقتصاد المخطط هو من النتائج الأولى للثورة الاشتراكية . وهذا الاقتصاد يسبق الاستكمال التام لعلاقات الانتاج الاشتراكية ، ولكن وجود حد أدنى منها ضروري للأخذ بالاقتصاد التخطيطي . وخلال الفترة الانتقالية ، عندما تكون

الطرق غير الاشتراكية في الانتاج مازالت تلعب دوراً هاماً ، ترتبط التنمية الاقتصادية بالتخطيط . ويمكن لهذا الوضع أن يتحقق حين يتضمن النظام الاقتصادي قطاعاً اشتراكياً هامـاً ، يمكن بواسطته مراقبة ما يمكن تسميته باللغـــة السائدة « بمراكز التوجيه » «Commending OutPosts» للحياة الاقتصادية . وهذا أقل مـــا يتوجب توفره من أجل الأخـــذ بالتخطيط الاقتصادي .

يتجلى بدء التخطيط بالتدخل المباشر للدولة في العلاقات الاقتصادية . والغاية من هذا التدخل هي تصفية علاقـــات الانتاج الرأسمالية ووضع القطاعات غير الاشتراكية التي مـــا زالت تعمل في النشاط الاقتصادي قيد المراقبة . والأمر الذي يجعل من الممكن مراقبة القطاعات غير الاشتراكية هو وجود قطاع اشتراكي ، وبصورة خاصة الجزء المؤمم من هذا القطاع (أي ذلك الذي تعود ملكيته للدولة) ، الـــذي يراقب « مراكز التوجيه » للحياة الاقتصادية .

وخلال المرحلة الأولى الانتقالية ، لا تكون الدولة الجديدة الثورية محايدة تجاه مختلف القطاعات الاقتصادية . فهي تستخدم بوعي القطاع المؤمم الاشتراكي كأداة لمراقبة سير الاقتصـــاد

بمجموعه . والوسائل التي تستخدمها في سبيل ذلك هي الأدوات الاقتصادية المتشكلة عن وجود القطاع المؤمم الـــذي يتضمن الفعاليات الاقتصادية الأساسية التي يمكن بواسطتها مراقبة سير الحياة الاقتصادية بمجموعها ، وتأخذ بعين الاعتبار أيضاً السلطة السياسية التي هي عامل غير اقتصادي . وهي الفترة الأولى من المرحلة الثورية حيث يلعب التدخل السياسي دوراً أساسياً في سير الحياة الاقتصادية .

وفي الفترة الأولى من التنمية الاقتصادية الاشتراكية يخضع كل من تخطيط التنمية الاقتصادية والادارة اليومية للقطـــاع الاشتراكي لدرجة كبيرة من المركزية .

على انه من الممكن التساؤل الى أي حد يمكن لهذه الدرجة الكبيرة من المركزية أن تمثل ضرورة على الصعيد العالمي . فقد جرت مناقشات في بولونيا مثلاً حول كون اجتيـــاز مرحلة المركزية الشديدة للتخطيط والادارة اليومية للقطاع الاشتراكي عبارة عن ضرورة تاريخية أو خطأ سياسي فادح . اني شخصياً أتبنى وجهة نظر ان ذلك كان يمثل ضرورة تاريخية .

ويبدو لي باديء ذي بدء ان سير الثورة الاجتماعية بحد ذاته ، بحيث تتمكن هذه الثورة بواسطته من تصفية نظـــام اجتماعي واستبداله بآخر ، يستوجب أن تتركز جميع موارد البلاد ، وأن توضع تحت تصرف الحكومة الثورية الجديدة ، وبالتالي أن

تكون هناك مركزية في الادارة والتخطيط . وأعتقد ان ذلك ينطبق على جميع الثورات الاشتراكية .

وهناك اعتبار آخر بالنسبة للبلدان المتخلفة . فالتصنيع الاشتراكي ، وخاصة التصنيع السريع جداً ، الـــذي كان ضرورياً للبلدان الاشتراكية الأولى ، وخاصة الاتحاد السوفييتي وذلك كضرورة سياسية للدفاع الوطني ، وكوسيلة لايجاد حل لكافة القضايا السياسية والاجتماعية الناشئة عن الوضع المتخلف للبلد ، يستوجب تمركز كافة موارد البلد بيد الدولة . وهكذا فان السير الحقيقي لتطور أو تحول النظام الاجتماعي ، بالاضافة إلى ضرورات سلوك سبيل التصنيع السريع في البلدان المتخلفة ، يتطلب درجة عالية من تمركز التخطيط والادارة .

ان سير عملية التصنيع بصورة سريعة تتطلب هذا التمركز في استثمار الموارد لسببين : الأول هو انه لا مندوحة عن تركز إدارة استثمار الموارد وتوجيهها نحو تحقيق أهداف معينة ، وتجنب تبذيرها في تحقيق أهداف اخرى من شأنها إبعاد الموارد عـن تحقيق الهدف الرئيسي الذي هو التصنيع السريع . وما أتينـا على ذكره هو من الأسباب التي تبرر اتباع تخطيط وإدارة على درجة كبيرة من التمركز ، وتوزيع اداري للموارد تبعـــاً لنظام الأوليات . أما السبب الثاني الذي يستوجب اعتماد درجة عالية من التخطيط والادارة المركزية من أجل الاسراع في سير

عملية التصنيـع ، فهو ندرة وضعف التقنيين في ميدان الصناعة . اذ عندما تتطور هذه بسرعة يكون الجهاز التقني جديداً أو غير ذي خبرة . أما التقنيون القدامى الـــذين يدربون على إدارة المشاريـع الصناعية والنشاطات الاقتصادية الأخرى فغالباً مـا يكونون سياسياً ضد الأهداف الاشتراكية . ونتيجة ذلك هي ان درجة كبيرة من المركزية في اتخاذ القرارات على مستوى الادارة تكون ضرورية .

وهكذا فان المرحلة الأولى من التخطيط والادارة في الاقتصاد الاشتراكي ، على الأقل بحسب تجربتنا الحالية ، كانت دومـاً تتصف بالادارة الادارية أو التسيير الاداري Administrative management والتوزيـع الاداري لموارد الثروة على أساس ان تصنيف الأوليات يتم بشكل مركزي .

وخلال هذه المرحلة ، تحل الدعوة السياسية والاخلاقيـــة للعمال ، ومناشدة ضميرهم الوطني ووعيهم الاشتراكي ، محـــل الدوافع الاقتصادية . وهذا يعني ، ان صح التعبير ، بلوغ مرحلة اقتصادية قد اتسمت بالطابع السياسي لدرجة كبيرة جـداً ، سواء فيما يتعلق بوسائل التخطيط والادارة ، أو بالدوافع التي تستخدمها لهذا الغرض .

اعتقد انه يمكن وصف هذا الوضع أصلاً على انه حالة خاصة Sui generis باقتصاد الحرب . وهذه الطرق الخاصة باقتصاد

البلدان الاشتراكية خلال هذه المرحلة أو تلك من تطورها . هي اجبار الفلاحين على بيع جزء من محصولهم للدولة. وقدتملك القلق الكثير من الرفاق في بولونيا لأن البرنامج الحالي للحكومة كان يرمي الى الغاء العملية المذكورة . وكان مصدر قلقهم تخوفهم من ان يؤدي ذلك الى التخلي عن بعض مبادىء الاشتراكية . وكان جوابي لمواطني بلدي ينحصر بصورة عـــامة بسؤالهم اذا كانوا يذكرون من الذي ادخل لأول مرة في بولونيا تنظيم اجبـــار الفلاحين على بيع جزء من محصولهم للدولة . لقد تم ذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، في ظل جيش الاحتلال الذي الذي كان تابعاً للامبراطور غليوم الثاني Guillaume الذي لايعتبره أحد، فيما أعتقد ، بطلاً من أبطال الاشتراكية . وهذا يعني ان هذه الطرق والوسائل لا يمكن اعتبارها كمظهر اساسي للاشتراكية . انها بكل بساطة طرق تستخدم خلال فترات اقتصاد الحرب، الضروري خلال فترة الانتقال الثوري .

ان تاريخ ومصير هذه الطرق عبارة عن مثـــال تقليدي للطابع الجدلي (الديالكتيكي) لتطور المجتمع الاشتراكي . انها طرق ضرورية ونافعة خلال مرحلة الثورة الاجتماعية والتصنيع السريع ، ولكنها تصبح عقبة في وجه التقدم الاقتصادي الذي سيتحقق فيما اذا استمرت وجاوزت الفترة الضرورية والمبررة تاريخياً للأخذ بها . والسبب في كونها تصبح عقبة هو ان مـــا يميزها هو عدم مرونتها الذي يؤدي إلى تبـــديد الموارد وإلى

وجوب توفر جهاز مكتبي (بيروقراطي) كثير التكاليف ، وبذلك يصبح من الصعب جعل الإنتاج ملبياً لحاجات الشعب . ومع ذلك فان العقبة الرئيسية الناشئة عن عدم مرونة هذه الطرق والتي تقف في وجه التقدم الاقتصادي هي عدم توفر الدوافع الاقتصادية الصحيحة التي تميز هذا النموذج من الادارة المكتبية (البيرواقراطية) الشديدة المركزية . انها تمنع الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية في الوقت الذي تشجع فيه على التبذير والحد من امكانية التقدم التقني (التكنيكي) .

وهكذا فانه في الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الاشتراكي بالتخلي عن هذه الطرق المكتبية (البيروقراطية) والمركزية للتخطيط والادارة ، فهذا يعني ان المجتمع الاشتراكي الجديد بدأ يدخل مرحلة النضج . تعرضنا في مساجلتنا البارحة الى مناقشة موضوع المرحلة الانتقالية : متى تنتهي وكيف يمكن تعريفها . لن أتعرض هنا لهذه المشكلة ولن اعتبر ما سبق قوله كتعريف نهائي للفترة الانتقالية أو المرحلية . ولكني استطيع أن أقول إن استبدال الطرق المتعلقة بالتوجيه المركزي للتخطيط والادارة بطرق جديدة مستندة على استخدام القوانين الاقتصادية يعني نهاية الفترة المرحلية وبدء سير اقتصاد اشتراكي ثم دعم ركائزه . لا اريد أن أقول هنا ان هذا يمثل الوجه الوحيد لمشكلة الفترة الانتقالية ، ولكنه من المؤكد يمثل مظهراً هاماً لها . وكما سبق

وأشرت ، ان مرحلة مركزية التوجيه والتخطيط هي من جهة نتيجة لضرورات التحول الثوري للمجتمع ، ومن جهة ثانية ، وفي البلدان المتخلفة ، نتيجة لحاجات تأمين السير السريع بحركة التصنيع . ولدى دراسة هذه المرحلة ، لا بد من الأخـذ بعين الاعتبار بعامل اجتماعي هام : هو ضعف الطبقة العاملة في البلدان المتخلفة . ويبدو لي ان هذا الضعف للطبقة العاملة ، وفي ظل شروط من التخلف ، هو السبب في الأهمية البالغة التي تحتلهـا « البيروقراطية » وفي نشؤ بعض الظواهر وانتشارها ، كظاهرة « تقديس الفرد » Cult of personality وتحل هذه الظواهر ، بشكل من الأشكال ، محل النشاط العفوي للطبقة العاملة .

ويبدو ظاهراً هنا أيضاً منطق سير بناء الاشتراكية . فنجاح الطرق المركزية الهادفة الى تحقيق سير سريع لحركة التصنيـــع يؤدي ، كنتيجة لذلك ، الى تقدم الطبقة العاملة تقدماً سريعاً . انها تزداد عدداً في الوقت ذاته الذي ينمو فيه وعيها ونضجها السياسي . ويلي هذه الظواهر لدى الطبقة العاملة ظهور عامل اجتماعي هام آخر هو ولادة « طبقة مثقفة » اشتراكية جديدة متشكلة بمعظمها من أوساط العمال والفلاحين . وعندما يصبح من الواضح ان الطرق الادارية والمكتبية الشديدة التمركز من حيث التوجيه بدأت تخلق العراقيل والعقبات في وجه التقدم ، فان جزءاً من الجهاز السياسي للدولة يقتنع بأن تغييراً في طرق الادارة والتوجيه قد أصبح ضرورياً . انها القوى الاجتماعية

الجديدة التي دخلت مرحلة النضج هي التي تطلب وتجعل من الممكن اجراء هذا التبديل .

وهنا يكمن الفارق الأساسي بين نمو المجتمع الاشتراكي ونمو المجتمع القائم على أساس تناقض العلاقات الطبقية . ففي المجتمع الأول لا وجود لطبقة سائدة مهيمنة يمكنها أن تقف في وجه هذه التغييرات ولكن من الممكن ان توجد فئات وجماعات لها مصالح مكتسبة ، كما قلت في محاضرتي عن « الاقتصاد السياسي للاشتراكية » ، وتتعلق بالطرق القديمة وتخلق بذلك العقبات . ولكن لا يمكن لهذه العقبات ان تبلغ درجة من الأهمية تجعل من المستحيل احداث التغييرات التي تتطلبها الظروف التاريخية الجديدة .

واذا ما القينا نظرة على تجربة بولونيا حيث أدى التصنيع الذي تحقق بفعل مركزية ادارة التخطيط والتوجيه الى زيادة الطبقة العاملة زيادة كبيرة ، بدت لنا الامور التي تقدم الحديث عنها شديدة الوضوح . فتعداد الطبقة العاملة في بولونيا الآن يبلغ ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب . واكتسبت الطبقة العاملة خبرة في أكبر المؤسسات الصناعية . وكانت في البدء متشكلة بمعظمها من افراد أصلهم من الريف ، الأمر الذي أثر بطبيعة الحال على سلوكها النفسي أو العقلي ، ولكن هذا لم يكن أكثر من فترة انتقالية أو مرحلية. اذ ان التصنيع والثورة الإجتماعية

خلقا فئة مفكرة جديدة Intelligentsia متشكلة بجزء كبير منها من العمال والفلاحين . وقد أدى ذلك كله الى نمو ونضج قوى المجتمع الاشتراكي الجديد . وكنتيجة لذلك شهدنا نشوء بعض الظواهر كالحركة الكبيرة لمجالس العمال الذين طالبوا بالاستقلال الذاتي Selfgovernment للعمال في الصناعة ، وبتغيير طرق ادارة الاقتصاد القومي . وتقبل الحزب طلبات الشعب هذه وجسدها بصيغ مرتبة .

ان جميع البلدان الاشتراكية تتعرض اليوم عملياً لتغيرات في طرق التخطيط وادارة الحياة الاقتصادية . وتختلف صيغ ومضامين هذه التغيرات من بلد لآخر ، ولكنها تستوجب جميعها درجة من اللامركزية في ادارة الاقتصاد القومي . لن اتعرض فيما يلي الى وصف ما يجري في مختلف البلدان الاشتركية . بل أفضل ان احدثكم ما اعتقده الطريقة الصحيحة لعرض دور وطرق أو مناهج التخطيط في اقتصاد اشتراكي .

لا بد لي من أن اذكر باديء ذي بدء من ان التخطيط الاقتصادي في مجتمع اشتراكي ، ايجابي ؟ هو تخطيط فعال active planning . هناك بعض الاقتصاديين في بولونيا يستعملون تعبير « التخطيط الموجه» Directive planning . ولكنه تعبير مبهم وغامض . لذلك افضل استخدام تعبير « التخطيط الفعال » . وأقصد من ذلك ان التخطيط لا

يعني فقط القيام بعملية تنسيقية للنشاطات العـــائدة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي . انه شيء أكثر من ذلك . انه تحديد فعال وايجابي لأهم خطوط وركائز تنمية الاقتصاد القومي . وفي الواقع فانه اذا اقتصر التخطيط على مجرد كونه عملية تنسيقية ، فان نمو الاقتصاد الاشتراكي يكون بعيداً عن تحـــكم الارادة البشرية فيه . وعلى هذا فليست هي ارادة المجتمع المنظم التي توجهه توجيهاً فعلياً . فعندما لا تكون التنمية الاقتصاديـــة خاضعة لتحكم الارادة البشرية ، بل عندما تكون موجهة من قبل مجتمع منظم ، عندئذ لا بد للتخطيط من ان يكون تخطيطاً اقتصادياً فعالاً .

تطرح مسألتان بصدد التخطيط الاقتصادي الفعـــال . الأولى : ما هو مداه ؟ ما هي فروع النشاط في الاقتصاد القومي التي لا بد من اخضاعها لقواعد للتخطيط ؟ . والثانية : ما هي الطرق التي سيتأمن عن طريقها تنفيذ الخطة ؟

ان الطابع الفعال أو الايجابي للتخطيط لا يتطلب ان تنفذ الخطة الى تفاصيل الحياة الاقتصادية . فقد مرت فترة في تاريخ البلدان الاشتراكية – ربما باستثناء الصين التي بدأت تجربتهـــا متأخرة واستفادت من تجربة بقية الدول الاشتراكية – حيث كان انتاج السلع ، حتى تلك الأقل أهمية ، خاضعاً للتخطيط . والنكتة التي سادت بولونيا حينذاك – ولم تكن في الواقع نكتة

بل الحقيقة الساخرة – هي انه لا بد للخطة الاقتصادية القومية من أن تشمل انتاج مخلل الخيار المملح . كذلك لم يكن من باب التنكيت بل حقيقة واقعة ما قررته الهيئة القومية للخطة في بولونيا حين حُدد عدد الأرانب التي يمكن للصيادين صيدها خلال العام . وفي الوقت ذاته لم يكن بالإمكان مثلاً ان تجد النساء ازراراً أو دبابيس شعر بسبب بسيط هو نسيان وضع هذه الأشياء في متن خطة الاقتصاد القومي .

انه من الممكن توفر تخطيط فعال وادارة فعالة لتنمية الاقتصاد القومي دون شمول الخطة لمثل هذه التفاصيل . بل أكثر من ذلك : ان تعميم التخطيط يشمل مثل هذه التفاصيل يحد من ادارة الاقتصاد القومي ادارة فعالة حقاً . واني لأعتقد انه من الممكن القول ان وضع مثل هذه التفاصيل في الخطة الاقتصادية القومية ليس له أية صلة أو رابطة مع التخطيط الاقتصادي الحقيقي . والحق ان ذلك كان يرتبط بمركزية ادارة الاقتصاد القومي يوماً فيوماً بطريقة اتخاذ التدابير الادارية . وهذا أمر يختلف عن التخطيط.

ومع ذلك لا بد للخطة الاقتصادية القومية التي ستوجه التنمية الاقتصادية القومية من ان تتضمن أمرين على أقل تقدير . أولهما توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك . والثاني توزيع التثميرات بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي . اما

الأول فيحدد المعدل العام للنمو الاقتصادي ، في حين ان الثاني يحدد توجيه التطور الإقتصادي .

ان عدم توفر هذين العنصرين في الخطة يعني انه ليس هناك من توجيه فعال لتطور الاقتصاد القومي . انهما الحد الأدنى الذي يتطلبه وضع الخطة . وبالاضافة الى ذلك يمكن للخطة ، أو لا يمكن لها ، ان تتضمن أهداف انتاج بعض السلع الأساسية ، كالمواد الأولية الأساسية ، ووسائل الانتاج الأساسية ، والى غير ذلك . ذلك ان الموضوع هنا يتعلق بقضايا تقنية (تكنيكية) ، وليس بقضايا جوهرية .

تلك هي المظاهر الأساسية للخطة التي تحدد اتجاه وادارة التنمية الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك فان تنسيق نشاطات مختلف قطاعات الاقتصاد يجب ان يشكل جزءاً متمماً من الخطة وبالدرجة الأولى يجب تنسيق المظاهر المالية مع المظاهر الحقيقية أو الفعلية للخطة ، وبصورة خاصة تنسيق مجموع القوة الشرائية المتوفرة بين ايدي الشعب مع كمية السلع الاستهلاكية المخصصة والجاهزة للتوزيع الفردي . ولا بد للخطـــة من أن تتضمن أيضاً ، بطريقة ما وبوسائل معينة ، تنسيقاً بين مقادير انتاج مختلف قطـاعات الاقتصاد القومي . والا فانه يصبح مـن المستحيل تنفيذ المقررات المتعلقة بالخطة والخاصة بتوجيه التنمية الاقتصادية . واذا لم يتحقق تنسيق ملائم بين الكميات التي تنتجها

مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، فانه من الممكن ان يصبح مستحيلاً تحقيق التثميرات المرادة لأن السلع التجهيزية لن تكون منتجة ومتوفرة . بل انه من المحتمل ان تبرز جميع انواع « الخناقات الاقتصادية » Bottlenecks وتسبب صعوبات بحيث تجعل من المستحيل تنفيذ الخطة التثميرية . ها قد تحدثت كثيراً عن مضمون الخطة .

اما المسألة الثانية فتتعلق بالطرق الواجب اتباعها لكي يصبح من الممكن تأمين تنفيذ الخطة . وفي هذا المجال لدينا من حيث الأساس طريقتان ممكنتان. الأولى تتمثل بالأوامر الادارية والتوزيع الاداري للموارد . أي ان أوامر تعطى لمختلف وحدات الاقتصاد الاشتراكي لتنفيذ مهمات معينة ، كانتاج هذه الكمية أو تلك من سلعة ما . وتوزع ادارياً الموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف ، سواء اكانت موارد مادية أم مالية . تلك كانت الطريقة التقليدية لتنفيذ الخطة في الفترة المنصرمة . أما الطريقة الثانية فتتمثل باستخدام ما يمكن أن نسميه « بالوسائل الاقتصادية » ، أي احداث نظام من الدوافع التي تغري أفراد الشعب بان يقوموا بصنع أشياء أو السلع تماماً كما هي مطلوبة في الخطة . ويبدو لي ان الاقتصاد الاشتراكي ذو التخطيط الفعال لا بد له من استخدام الطريقتين ، ولكن بنسب أو درجات مختلفة .

ولكن يجب اعطاء الأفضلية لاستخدام الوسائل الاقتصادية. أما الطرق الادارية فيجب ان تنحصر في الميادين التي تكون فيها الوسائل الاقتصادية ، لسبب أو لآخر ، ذات آثار غير فعالة . ذلك انه توجد دوماً أحوال تكون فيها الوسائل الاقتصادية غير ذات أثر فعال . وانها لتوجد خاصة في فترات التغيرات الكبيرة الهامة جداً ، لأن الوسائل الاقتصادية عبارة عن أدوات أقرب الى الحذق والدقة Subtle ويكون مجالها تعرض الأوضاع لتبدلات « عادية » ولكنها تتهشم وتتهلهل عندما تكون بحاجة الى تغيرات أساسية أو ثورية . وفي مثل هذه الحالات الأخيرة يجب تقبل الوسائل الادارية . واننا لنرى انه حتى في ظل النظام الرأسمالي حينما تتعرض الأوضاع لتغيرات عميقة الجذور ،تستخدم الدولة لتنفيذ سياستها الاقتصادية تدابير تستند الى المراقبة الادارية ، وذلك لأن الوسائل الاقتصادية العادية ليست كافية لتحريك ردود الفعل الضرورية.

ان القرارات الأساسية حول الخطة ، والمتخذة بشأن توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك والمتعلقة بالتوجيه الأساسي للتثميرات هي في الحقيقة ذات طابع سياسي ، ولكن الوسائل المستخدمة في التنفيذ لا بد لها من ان تكون ادارية بجزء منها . فالقرار المتعلق بمعدل التراكم يوضع موضع التنفيذ بطريق التدابير الادارية . ان جزءاً من الدخل القومي الناتج لا يوزع تحت شكل دخول فردية ، وجزءاً من أرباح المؤسسات

الاشتراكية تحتجزه الدولة ، وهذا عبارة عن تـدبير اداري ، كذلك الأمر بالنسبة لكافة نماذج الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسات والأفراد . اما جوهر توجيه التثميرات ، كالقرار المتخذ ببناء محطة كهربائية ، فلا يتخذ تبعاً لردود الفعـــل على أوضاع السوق ، بل يتخذ كقرار أساسي من القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . ويمكن لتنفيذ القرارات في هذه الحال ان تستخدم كافة نماذج الوسائل الاقتصادية .

يمكن التساؤل في أي معنى يجب على الخطط الاقتصادية ان تأخذ بعين الاعتبار القوانين الاقتصادية. وعندما يتم تنفيذ الخطة بقرارات ادارية ، فلا بد لها من ان تأخذ بعين الاعتبار القوانين الاقتصادية للعامة المتعلقة بالنسب الضرورية في سير عملية الانتاج وتجديد الانتاج . ومثال ذلك اذا كانت الخطة تهدف الى زيادة انتاج الصلب ، وجب أن تتضمن زيادة معينة في انتاج الفحـم الضروري لزيادة انتاج الصلب . ان أي نموذج من التخطيط لا بدّ له من ان يأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من العلاقات .

هناك قوانين اقتصادية اخرى يجب ان تأخذها الخطة بعين الاعتبار . انها القوانين الناتجة عن فعل الدوافع الاقتصادية في ظل الظروف التي تخلقها الخطة . ان تنفيذ الخطة يدفع بالحوافز الاقتصادية التي يكون لافراد الشعب رد فعل تجاهها بطريقة معينة يمكن قياسها أو حسابهـــا . وحتى في فترة التخطيط

الاداري نجد ان بعض الدوافع الاقتصادية تلعب دوراً، وانه يجب أخذ نتائجها بعين الاعتبار . ومع ذلك فانه خلال هذه الفترة تكون الوسائل الاقتصادية ثانوية بالنسبة للوسائل الادارية . على اني أود أن أقول انه لا بد للوضع من أن يتغير بحيث تصبح الوسائل الاقتصادية هي القاعدة والأساس ، وتحتل الوسائل الادارية المركز الثانوي بالنسبة لها . وهكذا فانه يتوجب على واضعي الخطة ان يلاحظوا دور قوانين الانتاج وتجديد الانتاج. وانه بالقدر الذي يتم فيه التنفيذ على أساس استخدام الوسائل الاقتصادية ، أي على أساس وضع القوانين الاقتصادية موضع التطبيق ، فانه يجب ايضاً ان تؤخذ هذه القوانين بعين الاعتبار .

وباستخدامه الوسائل الاقتصادية ، يستخدم التخطيط الصفة الآلية (الاوتوماتيكية) لردود فعل الشعب تجاه دوافع معينة . وبهذه الطريقة فان « اندفاعات » آلية معينة تظهر في الحياة الاقتصادية . ولكن هذه « الاندفاعات » processes الآلية لا تخرج عن تحكم الارادة الانسانية . اذ لا بد من التمييز بين شيئين . ففي المجتمع الاشتراكي حيث يشكل سير الامور آلياً جزءاً من طرق تنفيذ الخطة ، فان الشروط التي تمكن من تنفيذها تخلقها السياسة الاقتصادية ، في حين نجد ان هذه الشروط في المجتمع الرأسمالي تتطور دون ان تتحكم فيها الارادة البشرية . فهناك فارق جوهري إذن : ففي حالة (الرأسمالية)

تنمو الدوافع وتتطور بشكل لا تتحكم معه فيها الارادةالبشرية، وبالتالي لا تخضع للارشاد الواعي للمجتمع . وفي الحالة الثانيـة (الاشتراكية) تكون هذه الدوافع منظمة بصورة واعية من قبل مجتمـــع منظـــم بحيث تؤدي الى تحقيق النتـــائج المرغوبـة .

سأضرب مثلا عن ذلك : ان الاقتصاد الرأسمالي « كريشة في مهب الريح » ، تتقاذفها التيارات الهوائية وتوجهها الوجهة التي تقذفها اليها . والانسان غير قادر على التحكم باتجاه هـــذه الريشة الطائرة . اما الاقتصاد الاشتراكي خلال فترة تنفيـذ الخطة بطريق التدابير الادارية فكطائرة قديمة يحاول ربانها تحريك مقودها . وما دام جالساً قريباً من المقود ، فانه قادرعلى توجيه الطائرة نحو الوجهة المرادة . وعندما تتبدل الانواء ،فانه يدير المقود بطريقة تمكنه من المحافظة على الاتجاه الـذي اختاره .

والآن سأشبه نموذج التخطيط حيث يجري التنفيذ على أساس الوسائل الاقتصادية بطائرة حديثة ، مجهز مقودها باداة تسيره آلياً . وينظم الربان سير الآلية بحيث تسلك الطائرة الاتجاه الذي يختاره لها ، وتنتقل الطائرة ضمن خط الاتجاه المرغوب بفضل هذه الآلية . ويمكن للربان ان يقرأ كتاباً أو صحيفـة خلال الزمن ذاته الذي تسلك فيه الطائرة من ذاتها الاتجـــاه

المختار . وبتعبير آخر ليست هي الرياح التي تدفع بالطائرة وتتقاذف اتجاهها ، بل الارادة الواعية للربان التي تعرف بالضبط الوجهة التي اختارتها . فالربان اذن هو الذي يحدد الاتجاه الذي تسلكه الطائرة ، وبامكانه تغيير الاتجاه اذا أراد بتغييره اتجاه اداة التسيير الآلي .

وللسير في المثال حتى نهايته ، أقول انه يتوجب على الربان أن يراقب من وقت لآخر حسن السير الآلي للطائرة واتجاهها . وبصورة عامة تدل التجربة انه عندما تكون تيارات الريح شديدة يكف السير الآلي عن العمل ويتوجب حينئذ على الربان ان يمسك بالمقود ويقود الطائرة بنفسه . وبعد هدوء الرياح يستطيع اعادة السير الآلي للعمل . اما عندما يصبح الأمر خطراً بشكل مفاجىء ، فلا بد من اتخاذ قرارات ادارية وتطبيقها لتوجيه الاقتصاد الاشتراكي .

اما المشكلة التالية التي سأعالجها فتتلخص الى أي حد يمكن للقرارات المتعلقة بالخطة أن تكون مركزية أو غير مركزية . انها حاجات التنسيق التي تتطلب أن تكون القرارات مركزية. فالقرارات المتعلقة بالتوجيه الأساسي للمشاريع التثميرية يجب ان يتم اتخاذها مركزياً ، لأنها بدورها يجب أن تكون منسقة من خلال وبموجب التنسيق الشامل لمختلف القطاعات الاقتصادية. لا بد لكل خطة من أن تتضمن عدداً معيناً من العناصر

والقرارات التي تتخذ مركزياً . بل اذهب الى القول الى ان القرارات الأساسية المتعلقة بالخطة لا بد من اتخاذها من قبل السلطات المركزية . وبالاضافة إلى ذلك يمكن للخطة أن تتضمن كاقسام ثانوية بعض الخطط الثانوية غير المركزية ، وذلك من أجل ضمان مرونة للخطة . هناك معياران يمكننا من تحديد درجة اللامركزية التي يمكن للتخطيط ، أو يجب عليه ، أن يقوم عليها. الأول يتعلق بامكانية اللامركزية ، والثاني بضرورة اللامركزية هذه .

يمكن للتخطيط الاقتصادي أن يكون لا مركزياً ، وبالقدر الذي يكون فيه ذلك ممكناً من أجل خلق دوافع اقتصادية بحيث تكون قرارات المؤسسات اللامركزية ذاتها فيما لو تم اتخاذها من قبل السلطات المركزية . ومن جهة ثانية يجب ان يكون التخطيط الاقتصادي لا مركزياً في كل مرة يصل فيها القرار المركزي لمعالجة قضية معينة بصورة متأخرة جداً . لأنه إذا لم يكن التخطيط لا مركزياً في مثل هذه الحال ،فالتخطيط المركزي يصبح وهمياً ، وما يمكن تحقيقه حينئذ هو تطور لا تتحكم به الارادة الانسانية . وانه لمن المهم الملاحظة انه في كافة الدول الاشتراكية حين كان التخطيط والادارة على درجة كبيرة من المركزية ، كان هناك عدد كبير من النماذج في الحياة الاقتصادية التي كان سير عملياتها لا يخضع للارادة البشرية .

ففي بولونيا مثلاً ، وخلال فترة زمنية معينة ، تعدد سير

العمليات التي لا تتحكم بتوجيهها الارادة البشرية لدرجـة يمكن التساؤل معها إذا كان نظام التخطيط الاقتصادي قائماً أم لا : فمن جهة كانت توجد هناك خطة ، ومن جهة ثانية كان الانتاج الاقتصادي يتحقق بطريقة بعيدة عن تحكم يد الانسان في ضبط هذا الانتاج . كان هناك سببان وراء انتقاد تحكم الارادة البشرية في تسيير الامور : الأول هو المبالغة في مركزية الخطة . فقبل وصول الامور التي تتعرض لها مختلف قطاعات الاقتصاد القومي الى علم السلطات المركزية ، وقبل ان تتخذ هذه السلطـات التدابير العلاجية بشأنها ، كانت تحدث بالتبعية احداث لا يمكن الرجوع عنها . وكانت نتيجة ذلك عملية لا مكان فيهـا بالمرة للارادة التحكمية البشرية . اما الأمر الثاني فهو وجود دوافع اقتصادية « غير سليمة » wrong . فعندما لم تعد الدوافع القديمة الأخلاقية والوطنية ، دوافع فعالة ، وذلك لأنهـا لا تكون كذلك إلا خلال فترة معينة ، اكتشف أن بقية انواع الدوافع التي تجهل وجودها السلطات المركزية ، كانت موجودة في الخطة بصورة ضمنية وكانت تعرقل تنفيذها .

لذلك فانه من المهم جداً من وجهة نظر عملية معرفة عـدد القرارات المتعلقة بالخطة الاقتصادية والصادرة عن السلطات المركزية ، وعدد القرارات المناطة بوحدات اقتصادية ذات مستوى أقل ، كالمشاريع والمؤسسات الصناعية .. الخ . وهذا مهم بصورة خاصة حين يكون الأمر متعلقاً بالخطط التثميرية .

ففي بولونيا مثلاً وضع مشروع تقرر السلطة المركزية بموجبه الخطة المتعلقة بما يمكن تسميته بالتثميرات الأساسية : كتشييد مصنع جديد أو توسيع هام لمصنع قائم . وبالمقابل اعطي الحق للمؤسسات والمنشآت بالقيام بالتثميرات ذات الأهمية الثانوية ، وذلك دون الرجوع الى سلطات اخرى وطلب السماح لهـــا بذلك .

وبدأ التدبير الأخير ضرورياً بسبب تأمينه مرونة أكبر في اتخـــاذ القرارات المتعلقة بالتثمير . فاذا كانت المؤسسة مثلاً بحاجة لأموال لمواجهة اصلاحيات غير منتظرة ، أو اذا كانت ترغب في الحصول على آلات جديدة لزيادة الانتاج بصورة أسرع ، أو اذا رأت ادخال تعديلات على الناحية الفنية للخطة ، فان ذلك يتحقق بموجب المبدأ المذكور الذي يؤمن مرونة أكبر . وقد علمتنا التجربة في بولونيا ان الوضع يكون قد تغير كلياً قبل ان تحصل المؤسسة على موافقة السلطات المركزية على هذا النوع من التثميرات . فالوضع لم يكن مرناً بالمرة اذن قبـــل ذلك . فالموارد المالية الضرورية لتمويل التثميرات من هـذا النموذج كانت تتحصل بجزء منها من الأموال المخصصة للاهتـــلاك amortisation والعائدة للمشروع ، وبجزئها الآخر من السلف المصرفية . أما تثميرات المؤسسات الصغيرة فيجري تمويلها بتمامه من السلف المصرفية ولا يأتي ذكرها أبداً في الخطة الاقتصادية العامة .

هناك شيء لا يمكن نسيانه . ان جزءاً من هذه التثميرات يجري تمويله عن طريق السلف المصرفية ، ويكون في الوقت ذاته خاضعاً لضوابط الخطة العامة بصورة غير مباشرة ، وذلك لأنه بديهيــاً يمكن للمصرف رفض طلب التمويــل . ولكن القرارات التي يتخذهــا المصرف تتم ضمن اطــار سياسة اقتصادية عامة : ما هو حجم التسليف الممنوح ، ولأية غاية قد منح ، وبأية شروط ستتم عملية المنح . فهناك اذن طريقة غير مباشرة لمراقبــة التثميرات الثانوية من قبل السلطــة المركزية .

وهناك مسألة اقتصادية مشابهة ، أكثر حدة ، توجد فيما يتعلق بتخطيط الانتاج . ففي السابق كان لا بد لأقل المنتجات أهمية من أن ترد في الخطة الاقتصادية العامة أو المركزية . أما الآن ، فالأمر على عكس ذلك : فالخطة الاقتصادية المركزية لا تتضمن الا الانتاج الأساسي للمؤسسات . وبالمقابل فانه يحق للمؤسسات ان تنتج المنتجات الثانوية التي لا يرد ذكرها في الخطة المركزية . لقد ناقش الاقتصاديون البولونيون كثيراً فكرة اذا كان يجب ذكر الإنتاج في متن الخطة . أكد بعضهم انه يجب ان يكون الانتاج خارج الخطة ، وبالتالي يترك أمر ضبطه فقط للدوافع الاقتصادية للسوق . ولعل الحل العملي الذي سيتم تبنيه في بولونيا هو اقتصار الخطة الاقتصادية المركزية على ايرادها ذكر بعض المنتجات الأساسية : كالفحم والصلب والمواد الأولية

وبعض وسائل الانتاج والنسيج الذي يتم انتاجه على نطاق واسع، أي السلع أو المنتجات التي تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد القومي . أو بالنسبة لانتاج بقية السلع ، فستكون هناك خطة تتعلق بالقيمة الصافية الإجمالية للانتاج تخضع لضوابطها المؤسسات ، ولكن دون التشعب في التفاصيل . فمصنع أحذية مثلاً يجب أن ينتج ما يقابل قيمة اجمالية، ولكنه يكون حراً في توزيع هذه القيمة الاجمالية تبعاً لما يرتئيه خبراؤه: أحذية رجالية أو نسائية أو للاطفال .

ان هذه القضايا جميعها تتعلق بامور تقنية (تكنيكية) وليست قضايا مبدئية . ويبدو لي ان الشيء الوحيد الأساسي في الاقتصاد الاشتراكي هو ان تكون الخطة ذات طابع فعّال Active Plan يمكن من خلالها تحديد طابع واتجاه تنمية الاقتصاد القومي . أما ما بقي فيتألف من مسائل تقنية يمكن لها ان تتغير بتغير الظروف والأوضاع . على اني أود الاشارة الى مسألة اخرى بهذا الصدد . وهي مسألة أساسية وليست تقنية : يجب أن ترتكز الخطة على محاسبة اقتصادية صحيحة. أي محاسبة تضم حسابات صحيحة عن التكاليف الاقتصادية والأرباح الاقتصادية وبالتالي نظام أسعار سليم . فهذه امور لا غنى عنها .

تهدف الأسعار الى أمرين في ظل الاقتصاد الاشتراكي :

الأول يعتبر الأسعار كوسائل توزيع،والثاني كادوات للحسابات الاقتصادية. وتبعاً لذلك هناك مبدآن يجب اخذهما بعين الاعتبار في عملية تشكل الأسعار : ومعرفتها تتطلب حساب نوعين من الأسعار ، على الأقل كما نرى ذلك في دراساتنا في بولونيا ،أسعار السوق والأسعار المحاسبية Accounting prices.

فاذا لم يكن توزيع السلع الاستهلاكية يتم بطريق التقنين ، فلا بد لأسعار السوق من أن تنشىء توازناً في السوق ، أي تعادل العرض مع الطلب . وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لأسعار وسائل الانتاج عندما تكون التوزيعات الادارية ملغية وتقوم المؤسسات بشراء وبيع منتجاتها بشكل حر. ان شروط السوق تحدد توازن الأسعار الذي يؤدي الى توازن أو تعادل العرض مع الطلب . فالمبدأ الذي تتحدد بموجبه الأسعار في السوق هو على غاية من البساطة : فمن طريق الأسعار يجب أن يتوازن أو يتعادل العرض مع الطلب .

ومع ذلك فان الأسعار المتشكلة في السوق لا تكفي . اذ لا بد من ان تتوفر أيضاً أسعار محاسبية تعكس الكلفة الاجتماعية لانتاج مختلف المنتجات . ومن المؤكد انه من الممكن أن يكون هناك فارق كبير بين الأسعار المحاسبية وأسعار السوق . ونحاول في بولونيا الآن ان نحسب ما أسميناه بالأسعار الأصلية أوالعادية التي تمثل كلفة الانتاج مضافة اليها الأرباح ، وتستخدم لتغطية

تراكم رؤوس الأموال والاستهلاك الجماعي للمجتمع . وعلى الأسعار العادية هذه تقترح اضافة كمية make — up (ايجابية أو سلبية) تمكن من الحصول اسعار السوق التي يمكن معها توازن العرض مع الطلب . وحينئذ فان الفروق (ايجابية أم سلبية) بين اسعار السوق والأسعار العادية تشكل مؤشراً للتخطيط الاقتصادي .

وفي الخطة الثانية يعمد الى زيادة انتاج السلع (بالقيام بالتثميرات الضرورية) التي تكون اسعارها في السوق أعلى بكثير من السعر العادي ، ويحد أو ينقص من مقدار الانتاج حيث لا يبلغ سعر السوق مقدار السعر العادي .

والنقاش الدائر بين الاقتصاديين البولونيين حالياً يتناول موضوع الكلفة التي يجب الإخذ بها في تركيب الأسعار العادية . استكون الكلفة الوسيطة للمؤسسات في فرع معين من الصناعة أم كلفة هامشية (حديثة) ؟ ان غالبية الاقتصاديين يذهبون الى انه يجب ان تكون الكلفة هامشية . ولكن البعض منهم يتبنى وجهة نظر الكلفة المتوسطة . على ان الذين يتبنون وجهة النظر الأخيرة هذه ينقسمون الى فئتين : الأولى هي الى جانب فكرة الكلفة المتوسطة من حيث المبدأ ، والثانية الى جانب فكرة الكلفة الهامشية من حيث المبدأ أيضاً ولكنها تعتقد انه من ناحية عملية سيصعب حساب هذه الكلفة ، لذلك فان اصحابها يذهبون الى الأخذ بالكلفة المتوسطة لأن الحل الآخر ، رغم انه

أفضل من الناحية النظرية ، ولكنه صعب التحقيق من الناحية العملية .

ويقترح انصار الأخذ بالكلفة الهامشية بالطبع ان يؤخذ عملياً بمبدأ التقدير القريب من هذه الكلفة . فالكلفة التي ستستخدم كأساس لحساب السعر العادي هي الكلفة الوسيطة المتغيرة لمجموعة المؤسسات في فرع معين من الصناعة حيث تكون التكلفة بلغت أعلى درجاتها في القطاع الصناعي . وهكذا يمكن تصنيف المؤسسات في مجموعات متعددة (مجموعات غير كثيرة وإلا صعب تنظيمها عملياً) ، ثم تؤخذ المجموعة حيث تكون الكلفة بلغت أعلى درجة من الارتفاع كمجموعة نموذجية pilot على اعتبارها مؤشراً ، ومن ثم تحسب الكلفة الوسطية المتغيرة لهذه المجموعة . وذلك لأننا اذا اكتفينا بأخذ مؤسسة واحدة نتوصل الى نتيجة تعتمد على أسباب عرضية بحتة ، في حين اننا لا نريد ان نقيم حساباتنا على التبدلات العرضية . ان ما نريد الحصول عليه عبارة عن شيء يمثل التركيب الحقيقي للتكلفة في القطاع الصناعي . ولهذا السبب فاننا نأخذ الكلفة المتوسطة المتغيرة للمؤسسات في المجموعة الأخيرة .

والسبب في اعطاء الأفضلية للكلفة الهامشية وهذه الطريقة في التفسير العملي للكلفة الهامشية ، هو التالي : لنأخذ مثال محطات توليد الطاقة الكهربائية . كل واحدة من هذه المحطات

تنتج تياراً كهربائياً بكلفة تختلف عن غيرها . لنفترض الآن انه بامكاننا توفير جزء من الطاقة الكهربائية . فبأي مقدار سيجري بالتالي تخفيض الكلفة بالنسبه للمجتمع ؟ من المسلم به القول انه عندما يتعلق الأمر بتوفير الطاقة الكهربائية فمن الممكن إيقاف أو تخفيض انتاج الوحدات أو المحطات التي تنتج الطاقة بأغلى الأثمان ، وليس تلك التي تنتجها بأقل الأثمان . وهكذا فان الموارد التي يمكن توفيرها بواقع إنتاج الوحدات التي تنتج بأقل الأثمان تمثل التوفير في التكاليف بالنسبة للمجتمع . واذا كنا بحاجة لزيادة انتاج الطاقة الكهربائية فإن الكلفة بالنسبة للمجتمع هي الكلفة المتمثلة في سير انتاج المحطات التي تنتج الطاقة بأرفع التكاليف ، والتي تكون ضرورية لتلبية زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية . وينتج عن ذلك انه اذا كان هناك من تغيير في استهلاك الطاقة ، فتظهر حصيلة هذا التغيير فيما يتعلق بكلفة الكهرباء بالنسبة للمجتمع في المحطات التي تكون فيها كلفة انتاج الطاقة الكهربائية أكثر ارتفاعاً من غيرها ، أي الكلفة الهامشية . لذلك نأخذ بعين الاعتبار الكلفة المتوسطة المتغيرة في محطات توليد الكهرباء حيث تكون الكلفة في أعلى درجات ارتفاعها لأن الكلفة الثابتة معروفة ولا تتبدل حتى لو كان هناك تغير في استهلاك الكهرباء .

ذلك هو ، في خطوطه العريضة ، المنهج الذي تقترحه غالبية الاقتصاديين البولونيين . فإلى الكلفة الهامشية يجب اضافة شيء لكي تؤخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف الثابتة في الصناعة . من الممكن ان يتعلق الأمر بكمية تعادل الصفر ، وذلك لأن أرباحاً أكبر من تلك التي تحققها المؤسسات التي تنتج بأقل الأسعار يمكن أن تكون كافية ضمن اطار هذا الهدف . والا فان علينا ان نضيف شيئاً على الكلفة الهامشية . ويجب ان تكون الكمية المضافة ، وفي كل الأحوال ، متناسبة مع الكلفة الهامشية لكي تكون الأسعار العادية متناسبة مع الكلفة الهامشية لمختلف المنتجات وتغطي الكلفة الثابتة .

أما فيما يتعلق بالخطة فان المؤشر هو علاقة سعر السوق بالسعر العادي ، هل هو أقل منه أم أعلى ، أي اذا كانت زيادة أو تقليص انتاج ما هي ذات مردود اجتماعي أم لا . على ان أضيف أيضاً انه يجب ان يتضمن السعر العادي اضافة Surcharge لتغطية تراكم رأس المال والاستهلاك الاجتماعي ، وذلك مثل النفقات غير الانتاجية للدولة ... الخ . ويجب ان تكون هذه الاضافات متماثلة في مختلف فروع الاقتصاد بحيث لا تؤثر على النسبة بين الأسعار العادية والتكاليف الهامشية .

ذلك ما يمكن قوله حول هذا الموضوع . ومن الواضح

الآن ان تخطيطاً فعالاً يتطلب ان يكون علم الاقتصاد متطوراً وان يرتكز على تحليل اقتصادي علمي . ذلك هو أحد أوجه الخلاف الأساسية بين الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي . ففي الاقتصاد الأخير لا تتحكم الارادة البشرية في تسيير الأمور ، أما في الاقتصاد الاشتراكي فيمكن توجيهها على أساس المعرفة العلمية لحاجات وامكانيات الاقتصاد القومي بمجمله .

يذهب أوسكار لانجه في محاضرتيه عن « القضايا المعاصرة للاقتصاد الاشترا كي » و « تطور التخطيط الاقتصـــادي » اللتين كان قد ألقاهما في روما عام ١٩٦٤ [١] الى ان هناك صلة وثيقة بين مستوى التنمية والطرق المختـــارة في التخطيط الاقتصادي . ففي المرحلة الأولية لبدء عملية التنمية تكون القضية الأساسية المطروحة امام المخططين هي التنسيق بين عناصر الخطة من داخل الخطة . وهو في هذا إنما يستوحي نموذج تجديد الانتاج المعروفة لدى ماركس ، وطرق المحاسبة التي تستخدمها عادة المشاريـع الرأسمالية . وهكـــذا تحسب الميزانيات أولا على اساس الانتاج المادي physique ، ومن ثم على اساس تدفقات مالية ونقدية (ميزان واردات ونفقات السكان) ، ليصار الى دمجها فيما بعد في الميزانية العامة للانتاج وتوزيـع الدخل القومي .

---

(1)O.Lange :Problèmes d'èconomic socialiste et de Planification ·
Accademia polacca ·di S!enze E Lettere .
Biblioteca di Roma - Warszanca 1964

وتكون اهداف الخطة بسيطة وواضحة في المرحلة الاوابة للتنمية الاقتصادية ، ويكفي توفر الحس السليم من اجل اتخاذ القرارت الضرورية بشأن هذه الأهداف : اذ العملية لا تتعدى حدود اقامة او اعادة بناء المصانع . اما بعد ان يجري تجاوز المرحلة الأولية ، ويصبح الاقتصاد الاشتراكي اكثر تداخلا وتشابكاً وتعقيداً ويدخل مرحلة التنمية الكثيفة ، كما هو حاله الآن ، فلا بد من تحديد وصياغة اهداف الخطة بشكل دقيق . ولا يمكن لهذه الدقة ان تتوفر الا بتزايد الدخل القومي بحيث يمكن المقارنة بين مختلف الأجزاء والعناصر المؤلفة للخطة . وتعتمد قضية جعل كل هدف يبلغ حدوده القصوى على الحسابات الرياضية لقضايا البرمجة في مجال التخطيط . فكل مشروع يسعى لبلوغ الحدود القصوى بانتاجه الصافي ، وبذلك فانه يساهم في جعل الدخل القومي يتزايد ليبلغ حدوده القصوى . وانه عن طريق استخدام نظام ملائم في تشكيل الاسعار وتنظيمها ، ولكن اوسكار لانجة لم يشرح بالتفصيل طريقة تشكيل هذه الأسعار ، وضمن توفر شروط معينة ، يصبح بلوغ الحدود القصوى للانتاج الصافي مساوياً لتحقيق الحدود القصوى للربح .

لقد تقدم العلم كثيراً ، لدرجة ظهرت معها بعد الحرب الثانية طريقة التوصل الى التحكم الآلي بسير الأمور cybernètique ، والتي يمكن بواسطتها وضع خطة نموذجية بفضل ما يمكن الحصول عليه من معلومات تنتقل بسرعة الى

المركز التجميعي الرئيسي . وهكذا فان الآلات الحاسبة الالكترونية تحل محل الآلية العفوية للسوق بوضعها ، وفي آن واحد ، الحلول لعدد كبير من المعادلات الرياضية . وعلى هذا الأساس يمكن اتخاذ القرارات العاجلة والهامة بسرعة ويمكن الانطلاق من مجموعة من الخطط المتناوبة . وبذلك تكون الأدوات الرئيسية الثلاث للتخطيط هي: الميزانيات المحسوبة بمساعدة وواسطة الآلات الالكترونية ، حسابات الحدود المثلى ، وطريقة التحكم الاقتصادي على اعتباره علم التنظيم الأمثل للادارة . على انه من الناحية العملية لا تستخدم هذه الأدوات في الوقت الحاضر . ولا يعتمد على الميزانيات الموحدة الاجمالية للاقتصاد القومي في الوقت الحاضر الا من اجل دراسة التجارب الماضية ، والحلول التي تعطي الحدود المثلى ما زالت في ميدان النظريات .

واذا كان التطور الاقتصادي جعل من الضروري الاعتماد اكثر فأكثر على منجزات العلم الذي يتنبأ بالصورة التي ستصير عليها التنمية ، فانه يستوجب ايضاً معالجة قضية مركزية التخطيط . لقد كانت هذه المركزية ممكنة وضرورية بسبب التغييرات الجذرية والثورية التي تعرضها الاقتصاد، وبسبب ضعف مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان التي تعرضت لهذه التغييرات . اما اليوم ، وبعد التطور الذي حققه الاقتصاد الاشتراكي ، فان الاعتماد فقط على التوجيهات والأوامر

الادارية في تنفيذ الخطة (التوزيـع المادي المباشر للتثميرات والمواد الأولية وكميات الانتاج) لم يعـــد اليوم من الامور العقلانية ولا بد من استكماله بالحوافز الاقتصادية . وهكذا فان احدى القضايا الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي اليوم هي تنسيق الأوامر مع الحوافز الاقصادية .

ومشكلة هامة اخرى هي تنسيق الخطط الاقتصاديـــة القومية بين البلدان الاشتراكية . فلا بد من استكمال التنسيق غير المباشر الذي يتم عن طريق الاتفاقات التجارية بتنسيق مباشر عن طريق القيام بمشاريع تثميرية مشتركة ، واحداث مصرف دولي لتمويل وتسهيل عملية احداث هذه المشاريـــع المشتركة ضمن اطار ما يمكن تسميته تجاوزاً بالسوق المشتركة للبلدان الاشتراكية أو « الكوموكون ». ولا بد منذ الآن من البدء بوضع أسس التنسيق المباشر للخطط التي ستوضع في ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .

كذلك فان التبدلات التي طرأت على التركيب الاجتماعي تساعد على تغيير طرق التخطيط وتطويرها . فالطبقة العاملة التى نزحت من الريف اندمجتمع مقتضيات المجتمع الصناعي، الأمر الذي طرح قضية الادارة الذاتيـــة او التسيير الذاتي المعامل . ان طبقة مثقفة جديدة ظهرت اليوم بعـــد تطور الاقتصاد الاشتراكي، وتتألفمن المهندسين والمعلمين والباحثين العلميين ، او لنقل انها في طريق التشكل وهي تبحث عنطرق

جديدة وفعالة وعقلانيـــة في مجال التخطيط والادارة الاقتصادية .

تلك هي أهم النواحي التي أشار اليها مؤلفنا في محاضرتيه المذكورتين . والأمر الذي يمكن ملاحظته ان المؤلف قـــد بسط عملية التخطيط وجعلها أمراً جذاباً . والواقـــع ان التقدم او التطبيق العملي لم يبلغ هذه المراحل من التحكم العلمي بواسطة الآلات الالكترونية ، كما ان الاستعراض التاريخي لتجارب التخطيط في الاتحاد السوفييتي خصوصـــاً ، اهتم بالنواحي الاقتصادية وترك جانباً العوامل غير الاقتصادية من ضرورات سياسية وحزبية كان لها اكبر الأثر في زمن ستالين في جعل التخطيط الاقتصادي على الشكل الذي كان عليه .

المترجم

القضايا المعاصرة للاقتصاد الاشتراكي

انها المرة الثالثة التي احاضر فيها في معهد Gramsci في ابطاليا . ولا اكتمكم ان في ذلك دليلاً على متانة الرابطة التي تصلني بهذا المعهد سواء بسبب ما شعرت به تجاهه من خلال زياراتي السابقة او ، بل وخصوصاً ، بسبب الروح المسيطرة عليه لهذا أشعر بالسعادة بالتوجه بالكلام الى هذا الحفل الكريم .

سأحدثكم عن القضايا المعاصرة للاقتصاد الاشتراكي . وهو موضوع واسع جداً ، بل واسع لدرجة سأضطر معها الى اختيار بعض هذه القضايا . وهكذا سأقصر كلامي على القضايا الجديدة التي يواجهها اقصاد البلدان الاشتراكية .

ان عدد الدول الاشتراكية أصبح مرتفعاً اليوم ، كذلك

فان المعسكر الاشتراكي يتضمن بلداناً على درجة كبيرة من الاختلاف من حيث مستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ومن حيث شروطها التاريخية ،بشكل اصبح معه من الصعوبة بمكان الحديث عن للقضايا المعاصرة للاقتصاد الاشتراكي بوجه عام . سأقتصر في الكلام اذن على قضايا الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وبلدان الديمقراطيات الشعبية في اوروبا . اما قضايا الاقتصاد الاشتراكي في الصين الشعبية ، وكوريا ، وفييتنام فلها صفاتها الخاصة والمتميزة . لذلك سيكون من الصعب معالجة هذه القضايا في هذه المحاضرة .

على انه حتى لو حصرنا الموضوع ، يبقى هناك تنوع كبير في الشروط والقضايا المطروحة . فاذا كان الأمر كما يبدو لي من ان القضايا الأساسية لهذه المجموعة من البلدان الاشتراكية هي ذاتها من حيث المبدأ ، فان الأشكال والشروط الخاصة التي تتمثل بها تكون مختلفة . سأتحدث بشكل عام اذن عن قضية الاقتصاد الاشتراكي لمجموعة البلدان التي سميتها ، ولكني سأختار بولونيا لاعطاء الأمثلة العملية . من الواضح ان كثيراً من هذه القضايا لا يطرح فقط في بولونيا ، بل يكون عاماً ، ولكن شكل عرضها ، كذلك الحلول الموضوعة لها ، تكون مختلفة .

ان القضية الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي اليوم تنحصر في هذا الواقع التاريخي من ان الاقتصاد الاشتراكي يمر بمرحلة جديدة من مراحل تطوره . فالاقتصاد الاشتراكي تعرض

لسير عملية النمو في البدء في بلدان متخلفة نسبياً من الناحية الاقتصادية ، كالاتحاد السوفييتي وبلدان اوروبا الشرقية . وقد فرض هذا الوضع في البدء صفة خاصة لتطور الاقتصاد الاشتراكي في هذه البلدان . فالقضية الأولى التي طرحت عليها كانت تتعلق بتطوير وانماء القوى أو الطاقات الانتاجية ، وخاصة تصنيع البلد وتحديث زراعته . فتطور الاقتصاد الاشتراكي كان واقعاً تحت هيمنة هذه القضية الرئيسية . تأمين معدل مرتفع من التنمية الاقتصادية لتلافي التأخر عن البلدان الرأسمالية المتطورة، وخاصة باتباع طريق التراكم . فالتراكم كان يمثل اذن المهمة الرئيسية في اقتصاد تلك الفترة بحيث ان وسائل التخطيط والادارة للاقتصاد القومي كان لا بد لها من التناسق معه .

ولكن التنمية الاقتصادية دخلت مرحلة جديدة في مجموعة البلدان التي ذكرتها . فهذه البلدان التي كانت متأخرة قد تصنعت بشكل معتبر (اصبح الاتحاد السوفييتي المركز الصناعي الثاني في العالم) كما ان المستوى العام للحياة الاقتصادية فيها قد ارتفع . ويمكن القول على هذا الأساس ان اقتصاد البلدان الاشتراكية قد « نضج » ؛ كف عن ان يكون اقتصاداً متخلفاً ، وأصبح اقتصاداً صناعياً حديثاً . وهذه الظاهرة الرئيسية تطرح قضايا جديدة على السياسة الاقتصادية وطرق توجيه التنمية الاقتصادية . وكان من اولى نتائج تطور او نمو القوى الانتاجية في البلدان الاشتراكية زيادة مستوى الحياة الاقتصادية وفي الوقت ذاته ، زيادة تنوع وتعقد اقتصاد البلدان الاشتراكية . وهذا التعقيد

المتزايد يطرح قضايا جديدة على توجيه الحياة الاقتصادية .

والى جانب ظاهرة تعقد الحياة الإقتصادية ، هناك ظاهرة اخرى ، دخول مرحـلة ذات شروط جديدة من التنميـة الاقتصادية . ففي المرحلة السابقة تحققت التنمية الاقتصادية بموجب طريقة سأدعوها بالطريقة الممتدة : ففي كافة هذهالبلدان كانت تتوفر احتياطيات هامة غير مستخدمة من اليد العاملة ، وغير مستثمرة من الثروات الطبيعية . أما الاحتياطيات من اليد العاملة فكانت تتمثل بشكل رئيسي بفرطالسكانفي الزراعة ، وبشكل جزئي بالأفراد العاطلين عن العمل في المراكز الحضرية . فكيف يمكن تشغيل واستثار هذه الاحتياطيات من اليد العاملة والثروات الطبيعية انلم يكن بطريق التثمير ؟ فالوسيلتان اللتان امنتا تحقيق التنمية الاقتصادية كانتا اذن التراكم والتثمير . فقد شيدت المصانع ، وحفرت المناجم ، واستخدم افراد المجتمـع ، وكانت النتيجة نصراً لا شك فيه : ازدياد الإنتاج .

والآن فقد بلغ الاقتصاد الاشتراكي ، وخاصة اقتصاد بلدان الديمقراطيات الشعبية في اوروبا ، مرحلة أخذت تنضب فيهـا هذه الاحتياطيات شيئاً فشيئاً . وللمحافظـة على سير التطور الاقتصادي ، لا بد من استبدال الوسائل الممتدة بالوسائـل الكثيفة . ونقصد بالوسائل الكثيفة : زيادة انتاجية العمـل ، زيادة الآثار الخلاقة لتنظيم الاقتصاد القومي والتقـدم التقني

(التكنيكي) . اذ لا يكفي القول : سأتبع عملية التراكم ، وبهذا سأحصل على الوسائل الكفيلة بتحقيق المشاريع التثميرية . او القول : لديّ يد عاملة ، ولديّ الثروات الطبيعية : فالانتاج يتحقق اذن بصورة آلية او تلقائية . اذ تطرح القضية بشكل آخر : يتطلب الوضع الآن زيادة الانتاجية والآثار الخلاقة للوسائل التي بين ايدينا . وهكذا فان العاملين : التعقد المتزايد للاقتصاد الاشتراكي ، والانتقال من المرحلة الممتدة الى المرحلة الكثيفة في التنمية الاقتصادية ، يطرحان القضايا المتعلقة بـ :

١ - منهجية التخطيط .

٢ - تنظيم وادارة الاقتصاد القومي .

٣ - الوسائل المراد استخدامها لتأمين زيادة الانتاجية وتنشيط الحركة الاقتصادية .

فمنذ عام ١٩٥٦ تقريباً لوحظ اتجاه نحو تغيير طرق التخطيط ، وتنظيم وادارة الاقتصاد القومي في جميع البلدان الاشتراكية المذكورة . ودارت مناقشات علمية حادة حول هذه التغييرات والقضايا التي اشرت اليها .

ان المسألة المطروحة على مختلف الدول الاشتراكية تنكر ذاتها من حيث المبدأ . فأولاً هناك منهجية التخطيط وقضية

تأمين تحقق آثار خلاقة لهذا التخطيط على نطاق أوسع، وخاصة تنسيق أفضل للخطط فيما بينها . فالتخطيط في طور الانتقال من مرحلة التنسيق الداخلي فيما بين الخطط باتباع طريقة الميزانية الى المرحلة التي يخضع فيها أكثر فأكثر الاعتبارات .

وتتعلق بهذه التطورات المناقشات المعروفة عن منهجية التخطيط وخاصة صبغ هذه المنهجية بطابع رياضي،وامكانيات تحسينها . وقد تجلى نفع الآلات الالكترونية كادوات تستخدم لتأمين دقة أكبر في الشؤون التخطيطية ، تخطيط يعطي في الوقت نفسه أفضل النتائج من وجهة نظر الحدود القصوى Optimation التي لم يكن من الممكن تحقيقها بالطرق التقليدية .

اما القضية الثانية المتعلقة بتنظيم وادارة الاقتصاد القومي ، فتطرح ايضاً في مختلف بلدان الاقتصاد الاشتراكي . والنقطة الأساسية فيها تحديد درجة المركزية واللامركزية في ادارة هذا الاقتصاد .

كان التخطيط يحتوي في الماضي على الكثير من التفاصيل ، وبالتالي فان ادارة الاقتصاد التي هي وضع الخطط موضع التنفيذ تكون على درجة كبيرة من المركزية . واذا كانت هذه المركزية ممكنة فلأن الاقتصاد كان بسيطاً ، بل أكاد أقول بدائياً . وهذا يعني ان مركزاً واحداً موجهاً قادراً عملياً على

توجيهه حتى في جزئياته الصغيرة . بالاضافة الى ذلك كان يبدو هذا التمركز وكأنه ضرورة ، وذلك لأن القرارات الرئيسية المتعلقة بتصنيع البلاد وتحديث زراعتها كانت في الوقت ذاته عبارة عن قرارات تتضمن تغيرات ثورية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا يعني انه لا يمكن اتخاذهـا الا عن طريق السلطة المركزية ، كما ان تنفيذها ، حتى في جزئياته ، لا يتحقق الا على يد سلطة مركزية . والا ، اي بعد تجهيز وتمركز جميع الموارد بهدف تغيير البنيان الاقتصـادي والاجتماعي أولاً ، ثم تصنيـع البلاد وتحديث زراعتها ، والا لما تمت المجازفة بهذا العمل لرؤية الجهود الضائعة بسبب افتقـاد التنسيق وتبعثر الجهود والتوجيهات نحو اتجاهات مختلفة .

ولكن الآن ، بعد ان اصبح الاقتصـاد الاشتراكي اكثر شمولاً وتعقيداً ، فان القضايا تطرح بطريقة مختلفـة . ففي الاتحاد السوفييتي ، ومنذ سنوات ، كان يوجـد ٢٠٠,٠٠٠ مؤسسة صناعية و ١٠٠,٠٠٠ مركز بنـاء ، الأمر الذي يعطي ٣٠٠,٠٠٠ وحدة . ولا بد ان يكون هذا الرقم أكثر ارتفاعاً بكثير اليوم . فمن الواضح انه لا تمكـن ادارة جهاز كهـذا بالطريقة ذاتها التي كانت متبعة منذ عشرين عاماً ، أي عندمـا كان عدد الوحدات لا يجاوز عشراً ، أو جزءً من عشرين مما هو عليه الآن . والخص ما قلت اذن ان قضيـة تخفيف مركزية الادارة قد طرحت في جميع البلدان .

حاول الاتحاد السوفييتي ان يوجد حلاً لهذه المشكلة باتباع طريقة معروفة تحدثت عنها الصحافة العالمية، وهي تقسيم الوطن الى مناطق أو وحدات ارضية Organisation Territoriale وقام الاتحاد السوفيتي بتجارب متنوعة ، وذهب بعيداً مع تطبيق مبدأ تخفيف المركزية على مئات الوحدات الأرضية التي اطلق عليها اسم « مجالس الاقتصاد القومي » . ومنذ وقت قريب لجأت السلطات هناك الى اسلوب الدمج وانقصت عدد الوحدات المذكورة حتى الربع ، ولكن مع المحافظة على التنظيم المنطقي (نسبة الى كلمة منطقة أو وحدة ارضية) في ادارة الاقتصاد القومي . والفكرة الرئيسية هي دوماً التخطيط المركزي ، ولكن ضمن اطار ادارة – اي تنفيذ للخطط – اكثر أو أقل مركزية .

كذلك فعلت ، مبدئياً ، بولونيا ، مع الملاحظة ان أساس التنظيم الجديد لم يكن قائماً على مبدأ التقسيم الى وحدات أرضية . واذا كان الاتحاد السوفييتي قد اتبع الطريقة المذكورة، فاعتقد ان ذلك يعود الى سعة امتداده الجغرافي . ولكن المشكلة لا تطرح بالشكل نفسه في بولونيا . فبلدنا ليس بذي امتداد جغرافي واسع . وعلى هذا فقد طبق مبدأ التخفيف من المركزية بزيادة استقلال المؤسسات والادارات الصناعية : كصناعة الفحم ، وصناعات الكيمياء وغيرها من الصناعات الخاصة . وقد اتبعت مبدئياً طريقة مشابهة في تشيكوسلوفاكيا،

اي ان النزوع نحو اللامركزية طبق تبعاً للمؤسسات الصناعية وليس على أساس جغرافي . ومع ذلك فقد كان هناك فارق : وهو انه لم يكن المشروع الفردي أساس النزوع نحو اللامركزية، بل بالاحرى تجميع بعض المؤسسات التابعة للصناعة ذاتها. وقد اتبعت في البلدان الأخرى طرائق مختلفة في تفاصيلها ، ولكن الفكرة الأساسية هي ذاتها .

اما في بولونيا ، لاعطاء مثال عملي ، فقد زيد من استقلال المؤسسات بأن ترك لها شأن التقرير في اختيار الانتاج والقيام ببعض التثميرات المستقلة. وللوقوف عند هذا المثال عن بولونيا، نقول ان التثميرات الرئيسية للمؤسسة أو المشروع تكون محددة في الخطة المركزية ، أما وضعها المالي فيكون تحت شكل هبة من خزينة الدولة الى المشروع . ويملك المشروع امواله الخاصة التي يمكن له استعمالها لتمويل التثميرات الاضافية التي لا يكون فيها اذن مسبق ، كما انه يتمكن من تحقيق تثميرات يجري تمويلها من قروض مصرفية . على كل فان الفكرة الأساسية تقتضي تحقيق التثميرات الرئيسية – لنقل ٧٠ بالمئة حتى ٨٠ بالمئة من مجموع حجم التثمير – الوارد تحديدها وحصرها في الخطة المركزية ، وبقدر كاف لتحديد توجيه تنمية الاقتصاد القومي . ومن ثم يعمد الى تنفيذ باقي التثميرات تحت شكل تثميرات مستقلة تقوم بها المؤسسات ذاتها ، الأمر الذي يؤمن مرونة في النظام الاقتصادي المتبع .

وقد لاقى هذا التنظيم صعوبة لدى التطبيق العملي . واذا كان التنفيذ قد اتسم بصفات مغايرة فان المبدأ المذكور هوالذي تم اتباعه .

اما القضية الثانية المتعلقة بالانتقال من مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي الى اخرى ، فهي القضية المتمثلة بوسائل تنفيذ الخطط .

ويميز المختصون في بولونيـا ، وبصورة عامة ، بين نموذجين من الوسائل : الإدارية والاقتصادية . ونعني بالوسائل الادارية التوزيع المباشر المادي للتثميرات ، وللمواد الأولية ، ولمختلف المهام المتعلقة بالانتاج. اما بالوسائل الاقتصادية فنقصد استخدام الدوافع الاقتصادية المراد بها ضـمان كون المؤسسات أو بقيـة وحدات الاقتصاد القومي تعمل طبقـاً للطريقة المطلوبـة في الخطة .

ونوقش كثيراً في بولونيا وبقية الدول الاشتراكية موضوع اعطاء الأفضلية للوسائل الادارية او الوسائل الاقتصـادية . وكادت الوسائل الادارية أن تكون المهيمنة في الفترة الماضية . وبغاية المعارضة ، اقترح البعض الاستغناء التام عن الوسائـل الادارية في ادارة الاقتصاد القومي .

واتفق في نهاية الأمر على ان قضية أولية الوسائـل تتعلق

بالظروف والشروط القائمة ، وانه يجب الأخذ بهذه الوسائل أو تلك ، تبعاً للضرورات. فالقضية الأساسية في تسيير الاقتصاد الاشتراكي تقتضي اذن تنسيق طريقة الأخذ بهذه الوسائل وتلك ، وتجنب الحالات - حالات لا بد من وجودها - التي تجعل المؤسسات ، عندما تأخذ بالوسائل والدوافع الاقتصادية ، تعمل بصورة مغايرة للتوجيهات الادارية التي اتخذتها الادارة المركزية . وجملة القول لعل القضايا المتعلقة بالوسائل الاقتصادية ، وبتنسيق الدوافع الاقتصادية مع الأوامر الادارية ، والمهمات المطلوب تنفيذها بموجب الخطة ، تبقى القضايا الرئيسية اليوم في مجال تسيير وادارة الاقتصاد الاشتراكي .

وتمثل مسألة تحديد الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي أحد وجوه القضايا المذكورة . ويجري النقاش أكثر فأكثر حول هذه المسألة في كافة البلدان الاشتراكية التي اتحدث عنها هنا . بل يمكن القول ان مسألة تحديد الأسعار هذه تحتل لب المناقشات الاقتصادية . فما هي الأسس التي يمكن الأخذ بها لكي يجري تحديد الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي ؟ وكيف يجب تحديدها لكي تلعب فعلاً دور الدافع أو الحافز في مجال التنمية الاقتصادية؟ لن أتعرض هنا الى مناقشة هذا الموضوع ، ولكن أكتفي بالاشارة إلى ان المساجلات حوله كثيرة .

وهناك وجه آخر للقضايا المذكورة ، ويتمثل بضوابط فعالية ونشاط المشروع أو المؤسسة الاشتراكية . فهل يمكن

الأخذ بمؤشر واحد ، أي الربح ، للدلالة على نشـاط المنشأة الاشتراكية ، أم يجب الأخذ بضوابط ومؤشرات اخرى ذات طبيعة مادية (كحجم الانتاج أو عدد العـمال الذين يجب استخدامهم الخ) وجرت مناقشات طويلة حول هذا الموضوع أيضاً ، ولكن دون التوصل الى رأي مقبول بشكل عـام . وترتبط هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بقضية تحديد الأسعار. اذ ان هؤلاء الذين يرفضون اعتبار عامل الربح كمؤشر وحيد للدلالة على نشاط المنشأة أو المشروع الاشتراكي ، يقولون ان هـذا المؤشر يقود المشروع المذكور الى انتاج سلع تختلف عما تتطلبه الخطة . ولكن ما يتحقق هو ما يلي : اذا ما توفر نظام ملائم للاسعار ، أمكن التأكيد ان المنتجات المطلوبة بصورة أولية في الخطة تكون المنتجات الأفضل بالنسبة للمشروع . وهكذا نرى كيف ان مسألة اعتبار عامل الربح كمؤشر لقياس نشاط المؤسسة أو المشروع ترتبط جذرياً بمسألة نظام الأسعار .

وبصـدد الحديث عن التغيير في طرق التخطيط وادارة وتسيير الاقتصاد الاشتراكي ، لا بد من أن نضيف باختصار ان البلـدان الاشتراكية لم تتعرض فقط لتحولات في بنيانهـا الاقتصادي ، ولكن أيضاً لتبدل هام في بنيانها الاجتماعي . ففي البداية كانت بلداناً أكثرية سكانها من الفلاحين . ولكـن التصنيع زاد عدد اعضاء الطبقة العاملة . على ان هذه الطبقة ، بسبب كون أصل اعضائها من الفلاحين ، حافظت على كثير من

العادات الاجتماعية والنفسانية بل وحتى السياسية التي يتميز بها الفلاحون . ثم أخذت هذه الطبقة تنضج وتندمج أكثر فأكثر في الحياة الصناعية للمجتمع . الأمر الذي أدى الى طرح قضايا اجتماعية جديدة في مجال ادارة الاقتصاد الاشتراكي، بحيث كانت القضية الأساسية هي المتعلقة بمساهمة العمال في ادارة المشروع ، وبالتسيير الذاتي أو الادارة الديمقراطية العمالية في القطاع الصناعي .

وتجلت هذه المشكلة بشكل جلي في بلد كبولونيا عام ١٩٥٦ . وقطع الاتحاد السوفييتي شوطاً بعيداً حالياً في هذا المجال . يبدو لي ان هذه المشكلة تطرح في بدء التنمية ، وذلك لأن نضج الطبقة العاملة وتبلورها وشعورها بوجودها ستؤثر تأثيراً كبيراً على تطور ادارة مختلف نماذج الاقتصاد الاشتراكي .

وخلال هذه المرحلة ظهر عامل مهيمن وهو نمو طبقة مفكرة اشتراكية جديدة Intelligensia تتألف من : المهندسين ، والمدراء ، والمدرسين والمختصين في البحوث العلمية . وهذا من شأنه أيضاً أن يؤثر على تطور طرق ادارة وتسيير الاقتصاد الاشتراكي .

وجملة القول انه بالقدر الذي تتدرج فيه الطبقة العاملة نحو زيادة الشعور بوجودها ومسؤوليتها وبدورها ، يتحقق نزوع

نحو ديمقراطية الادارة بمساهمة متزايدة فيها من قبل العمال. هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان الفئة المثقفة أو المفكرة تصبح رائدة فعالية الاقتصاد الاشتراكي واستخدام الطرق القائمة على التطورات العلمية الحديثة: كجعل التخطيط يعتمد على المعادلات الرياضية ، وتنظيم الادارة وفق أحدث الوسائل التقنية.

ولا زال الوقت مبكراً للتحدث عن كيف يمكن لهذين العاملين الاجتماعيين اللذين عرضتهما بشكل مبسط ان يؤثرا على سير نمو الاقتصاد الاشتراكي.

ولنلاحظ أخيراً ان نمو الاقتصاد الاشتراكي يطرح أكثر فأكثر قضية التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية. كذلك فان التصنيع يطرح أكثر فأكثر اليوم ، وفي أغلب البلدان الاشتراكية ، قضية التجارة الخارجية بوجهيها الاستيراد والتصدير. ولا بد من الملاحظة ان هناك فروقاً في هذا المجال بين الاتحاد السوفييتي وبلدان الديمقراطيات الشعبية في أوروبا. فالاتحاد السوفييتي رقعة جغرافية شديدة الاتساع، غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة ، بحيث ان قضية التجارة الخارجية لا تشكل بالنسبة له معضلة عويصة بالدرجة التي تكون عليها بالنسبة لبلدان الديمقراطيات الشعبية التي هي أصغر حجماً بكثير ، والتي لا تملك تنوعاً في ثرواتها ، كما انها ترتبط أكثر فأكثر بحاجاتها الاستيرادية. فبولونيا تنفق ٢٠ بالمئة من دخلها القومي

على الاستيراد ، وتنفق كل من تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا أكثر من ذلك . وهذا من شأنه أن يطرح مسألتين : مسألة العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية ، ومسألة العلاقات بين هذه البلدان والعالم الرأسمالي . سأقتصر هنا على معالجة المسألة الأولى فقط . فقضية التعاون بين البلدان الاشتراكية تتمثل في تنسيق خطط التنمية فيها . فمنذ حوالي أربع سنوات كان تنسيق الخطط القومية الانهائية بين مختلف البلدان الاشتراكية يجري بطريقة غير مباشرة : بالاتفاقات التجارية ذات الأمد الطويل. وكانت توقع اتفاقات خماسية (لخمس سنوات) تستخدم كأساس للتخطيط ، ذلك لأنه يجب ان يعتبر جزءاً من الخطط انتاج السلع التي تم الاتفاق على تصديرها ، كذلك بالنسبة للمستوردات التي ينتظر الحصول عليها من بقية البلدان الاشتراكية .

ولكن هذه الطريقة في التنسيق غير المباشر لم تعد كافية اليوم . انها لا تتلاءم مع درجة النمو التي بلغته اقتصاديات البلدات الاشتراكية .

لذلك اصبح من الضروري اليوم الانتقال الى مرحلة من التنسيق المباشر بين الخطط : أي تنسيق السياسات التثميرية بالدرجة الأولى . أيجب ان تنتج بولونيا السيارات اذا كانت تنتجها تشيكوسلوفاكيا ؟ وإذا كان الجواب بالايجاب ، ما هو النموذج الذي ستقتصر تشيكوسلوفاكيا على انتاجه؟.وهكذافقد توصلت البلدان الاشتراكية مؤخراً ، ضمن اطار مجلس التعاون

الاقتصادي المتقابل (الكومكون) ، الى تنسيق سياساتها الانمائية بحيث صيغت خطط انمائية تمتد زمنياً عشرين عاماً ، حتى ١٩٨٠ ، كما انه تم تنسيق هذه الخطط على أساس من الاتفاقات المتقابلة باشراف هيئات مختلطة بالنسبة لمختلف عناصر التنمية الاقتصادية – توليد الطاقة الحرارية ، صناعة الآلات ، الصناعات الكيماوية الخ – ولبعض القضايا العامة ، وذلك بهدف السير خطوات واسعة في مجال تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية الاعضاء في (الكومكون) . وبالاضافة الى الاتفاقات العامة حول التعاون بين البلدان الاعضاء ، ستوقع أيضاً اتفاقات بين بلدين أو أكثر ضمن اطار مجلس الاتفاقات الخاصة في مجال التعاون . والهدف من ذلك بصورة خاصة تطوير صناعة الآلات والمعدات ، ومن ثم الصناعات الكيماوية . وطرحت فكرة تنظيم تعاون كهذا بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية . وتبعاً للظروف ، يمكن أيضاً توقيع اتفاقيات خاصة مختلفة .

ان الهدف من هذا التخصص هو بالدرجة الأولى زيادة الانتاجية ، وتخفيض كلف الانتاج . ويلاحظ اتجاه لاقامة مشاريع مشتركة بين بلدين اشتراكيين او اكثر ، ولكن هذا الاتجاه ما زال في خطواته الأولى . وكمثال على مثل هذه المشاريع هناك انابيب النفط Pipelines الذاهبة من الاتحاد السوفييتي عبر بولونيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا لتبلغ المانيا الديمقراطية .

ولكنه ليس بالمشروع المشترك بالمعنى الدقيق للكلمة لأن التثميرات في كل بلد يقوم بها البلد نفسه . فالعملية لا تخرج عن كونها تنسيق لعمليات تثميرية تبعاً لبرنامج مشترك . اما المشروع المشترك فعلاً فيتمثل بالمصرف الذي هو قيد الانشاء ، والذي سيقوم بتمويل المشاريع المشتركة بين مختلف البلدان الاشتراكية .

ان زيادة التعاون بين البلدان الاشتراكية لا تعني اتباع سياسة حماية ضمن اطار البلدان الاشتراكية . ولعله من الجدير الاشارة الى نقطتين تفصيليتين هنا : فالمصرف المذكور سيمنح أيضاً قروضاً للدول الاعضاء في الكومكون من أجل زيادة العلاقات التجارية مع البلدان غير الاشتراكية بايجاد صندوق مشترك للعملات الأجنبية . وهناك مشروع للتعاون في المجال الصناعي الخاص بانتاج الآلات والتجهيزات بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية . والهدف الرئيسي من هذا المشروع تخفيض كلفة الانتاج ، ذلك لأن كل بلد سيتمكن من الانتقال من انتاج عدد كبير من النماذج المختلفة للآلات الى انتاج أكثر تخصصاً ولكن على نطاق أوسع . وتخفيض التكاليف يتجاوب مع أسباب داخلية حالية ، ولكنه يمتاز أيضاً بكونه يسهل عملية تصدير التجهيزات والآلات الى الدول غير الاشتراكية .

يستدل من النقطتين المذكورتين أن تنمية التعاون بين البلدان الاشتراكية لا يقصد منه خلق جو من الحماية داخل اطار الدول

الاشتراكية . بل القصد منه زيادة الانتاج والدخل القومي ورفاه الشعوب الاشتراكية . ولا تخرج زيادة العلاقات الاقتصادية مع البلدان غير الاشتراكية عن الأهداف المذكورة اذ ان التعاون الدولي هو ، وسيظل دوماً ، عاملاً أساسياً ومهيمناً في مجال تطور الاقتصاد الاشتراكي .

تطوّر التخطيط الاقتصادي

بتردد كبير ألقي عليكم محاضرتي اليوم . ذلك أني أخشى ألا يفي حديثي بالقدر الذي أريده بما تنتظرون منه . سأكلمكم عن التخطيط . ولكن ليس في نيتي أن أقدم لكم خلاصة إجمالية عن نظرية التخطيط إذ إن التخطيط الاقتصادي هو شيء ، عملي بالدرجة الأولى ، أي أنه لا يمكن إيراده كخلاصة ، كما لا يمكن معالجته على الصعيد المذهبي العقائدي . لهذا السبب سأعرض عليكم قضية التخطيط الاقتصادي من وجهة نظر تاريخية ، وسأحدثكم عن تطور طرق التخطيط .

إن التخطيط الاقتصادي ، بمعنى معين ، شيء جديد . بدأ نموّه مع ظهور الاقتصاد الاشتراكي في عدد من البلدان . ولكن فكرة التخطيط تلقت اليوم قبولاً أوسع من الحدود التي وضعت لها في البلدان الاشتراكية . إن كافة البلدان التي ننعتها بالتخلف —

آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية – تهيء خطط تنمية اقتصادية ، بل إن فكرة التخطيط تغلغلت اليوم في البلدان الرأسمالية العريقة كفرنسا وغيرها . ويمكن القول إن التخطيط الاقتصادي أصبح يمثل فرعاً جديداً لعلم الاقتصاد ، وفي الوقت ذاته ، طريقة جديدة في تنشيط التنمية الاقتصادية .

سأحدثكم اليوم عن التطور التاريخي لطرق التخطيط في البلدان الاشتراكية ، أي حيث ترتكز كل من التنمية الاقتصادية وادارة أو تسيير الاقتصاد القومي على التخطيط . إن هذا التخطيط يتواكب تاريخياً مع تاريخ النمو الاقتصادي للبلدان الاشتراكية ، أي نمو الاقتصاد القومي لهذه البلدان . وفي الواقع يلاحظ أن تبدلات طرأت على الحاجات والطلب بالنسبة للتخطيط . ولكن ، وفي الوقت ذاته ، نجد أن تاريخ التخطيط لا يتحدد فقط بفعل وتأثير التنمية الاقتصادية . بل يتحدد أيضاً بتأثير النمو الداخلي لعلم الاقتصاد وعلم التخطيط بصورة خاصة . إن التأثير المتبادل ، الجدلي ، بين تطور الاقتصاد القومي ونمو الأفكار العلمية عن الاقتصاد ، وهذا النمو الذي يحدد سير تاريخ التخطيط الاقتصادي الاشتراكي .

إن العاملين الرئيسيين في التخطيط الاقتصادي هما :

١ – هدف التخطيط .

٢ – وسائل تحقيق هذا الهدف .

وبموجب هذين العاملين يمكن تحديد الطريقة المنهجية للتخطيط .

إن المشكلة الأولى التي تواجه التخطيط من الناحيتين النظرية والتطبيقية هي تأمين التناسق داخل الخطة . وكما أن الاقتصاد القومي عبارة عن وحدة متكاملة ترتبط اجزاؤهابيعضهاالبعض، كذلك يجب أن تكون خطة تنمية الاقتصاد القومي وحدة متكاملة ومتناسقة في مختلف أجزائها .

فإذا كان الهدف مثلاً تخطيط زيادة انتاج الصلب ، وجب في الوقت ذاته تخطيط زيادة انتاج الفحم ، وانتاج الحديد ، وانتاج الطاقة الكهربائية الضرورية ، وكذلك يجب تهيئة اليد العاملة الموصوفة . تلك هي الضروريات التنسيقية التي لا بد من توفرها في التخطيط الاقتصادي . فالمهمة المنطقية الأولى في التخطيط تقتضي إذن تنظيم هذا التنسيق الداخلي للخطة . ولا تكون الخطة قابلة للتنفيذ في حال افتقاد هذا التنسيق.

ولنستعد المثال المذكور : إن زيادة انتاج الصلب غير ممكن إذا لم تتحقق في الوقت ذاته زيادة انتاج الفحم والحديد ...الخ. فالتنسيق الداخلي للخطة يشكل إذن الشرط الذي لا يمكن الاستغناء عنه لوضع الخطة موضع التنفيذ .

وإذا مانظرنا الى الموضوع من وجهة نظر تاريخية للاحظنا أن هذه المهمة المنطقية الأولى التي لا بد من توفرها في عملية التخطيط

قد طرحت على أنها المشكلة الأولى التي واجهت عملية تطبيق التخطيط منذ البداية . ذلك ان عملية التخطيط كانت عبارة عن تجربة تاريخية جديدة ، عملياً لا سابق لها ، ابتدأت مع المراحل الأولى لنمو الاقتصاديات الاشتراكية .

ولكن لنتساءل : هل هناك من وسائل وطرق مستخدمة في الاقتصاد الرأسمالي القديم ويمكن استخدامهاأيضاً فيالتخطيط الاشتراكي ؟ هناك طريقة واحدة : إنها المحاسبة التي نظمت تاريخياً في التجارة أولاً ، ثم في الصناعة الرأسمالية ، وفيالمشروع الرأسمالي . وأخص بالذكر طريقة تركيب الميزانيات . ولكن لكي يمكن لهذه الميزانيات أن تتجاوب مع أهداف التخطيط الاشتراكي ، لا بد من تعميمها وتوسيعها لأن الأمر يتعلق بتهيئة ميزانيات ليس لمشروع فرديولكن للاقتصاد القومي بمجموعه. وهكذا فإن الميزانيات للاقتصاد القومي بمجوعه كانت الأداة التقنية (التكنيكية) والمنهجية الأولى للتخطيط الاقتصادي . أي أنه يجب تهيئة ميزانيات مختلفة لانتاج واستخدام مختلف المنتجات ، ولنقل الفحم ، وللطاقة الكهربائية ، ولليد العاملة ... الخ . وإذا ما جرى تجميع هذهالميزانيات في ميزانية تركيبية Synthètique توصلنا الى وضع ميزانية للاقتصادالقومي بمجموعه ، ميزانية تتضمن جميع مراحل سير الانتاج والتوزيع ضمن إطار تطور الاقتصاد القومي .

كانت طريقة تهيئة هذه الميزانيات في أول الأمر طريقة بدائية ، تستخدم الطرق الحسابية التقليدية المطبقة في محاسبة المشاريع أو المنشآت الرأسمالية . وفيما بعد ، بل وبعد أمد طويل ، اكتشف الطابع الرياضي للميزانيات: أي أن الميزانيات عبارة عن نظام معادلات إذا ما نظرنا إليها من وجهة نظر الرياضيات . ويتضمن نظام المعادلات هذا كميات متشكلة من صنفين : فهناك المعطيات الموضوعية – أي الموارد المتوفرة في الاقتصاد القومي – ، وهناك أهداف الخطة التي تمت تهيئتها وفقاً للسياسة الاقتصادية . وهناك صنف ثالث من الكميات أيضاً : وهو مجهولات المعادلات التي يكون من مهمة التخطيط تحديدها. وكمثال على ذلك : توجد في ميزانية الخطة طاقات انتاج مختلف الصناعات ، وانتاج المواد الأولية، وجميع أشكال معامل الانتاج التي تقيم الروابط التقنية (التكنيكية) بين الكميات المنتجة والمواد الأولية والطاقات المستخدمة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، هناك أهداف الخطة التي تمت تهيئتها وفقاً للسياسة الاقتصادية ؛ وتتمثل هذه الأهداف بانتاج مختلف المنتجات المرغوبة . ويوجد أيضاً ، كمجهول في القضية المطروحة ، توزيع المواد الأولية بين مختلف الصناعات ، ودرجة استخدام مختلف الطاقات في مختلف الصناعات، وتوزيع اليد العاملة... الخ . ولا بد من تعيين هذه العناصر المجهولة من أجل بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية ضمن إطار الشروط الموضوعية القائمة . ونتيجة ذلك هي أن مسألة الميزانيات التي تشكل أساس

التنسيق الداخلي للخطط ، أصبحت أكثر فأكثر مسألة دراسة الاقتصاد الرياضي .

تلك هي المهمة الأولى ، وفي الوقت ذاته المرحلة التاريخية الأولى للتخطيط .

وهناك مهمة أو وظيفة أخرى طرحت حديثاً فقط بشكل دقيق . وهي لا تقتضي فقط التناسق داخل الخطة ، ولكن في بلوغ الخطة حدودها القصوى Optimation فمن الممكن ان يكون هناك عدد كبير من الخطط المختلفة. والمتناسقة داخلياً وبالتالي قابلة للتنفيذ . ولكن يمكن لهذه الخطط ان تختلف من حيث الدرجة التي يمكن لها بموجبها أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية . وهكذا تطرح إذن قضية اختيار الخطة الفضلى أو المثلى Optimal من بين مجموعة الخطط .

ولكن ما هي هذه الخطة الفضلى ؟ ويقودنا هذا التساؤل الى طرح قضية هدف أو غاية الاقتصاد الاشتراكي .

ففي الفترة الأولى من التخطيط، لم تكن لتطرح هذه القضية بشكل دقيق : بل كانت تطرح بطريقة مبهمة وحدسية ، ولكنها واضحة وكافية ضمن إطار الشروط التي كانت قائمة . ففي ظل شروط اقتصاد هدمته الحرب وخربه الاحتلال ، كان الهدف بسيطاً : يجب إعادة تشييد ما انهدم ، مع بعض التغيير

أحياناً . وبعد ذلك ، أي مع فترة الدخول في مرحلة التصنيع على نطاق واسع الذي مرت به ، أو ما زالت تمر به الدول الاشتراكية ، طرح الهدف بطريقة بسيطة تقريباً أيضاً ، وأكاد أقول بطريقة الحس السليم . كان من المعروف انه يجب إقامة الصناعات الأساسية التي تنتج وسائل الانتاج، وانه يجب إعطاء هذه الصناعات الأولوية على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية أو حتى على القطاع الزراعي. وعلى هذا الأساس من الحس السليم يمكن القول إنه ، خلال فتره معينة ، يجب تغيير نسب التثمير في اتجاهات وقطاعات مختلفة .

ولكن بالقدر الذي يصبح فيه الاقتصاد الاشتراكي أكثر نضجاً ، بالقدر الذي يصبح فيه أكثر شمولاً وأكثر تعقيداً . إذ يزداد عدد المنشآت أو المؤسسات التي تخضع لضوابط التخطيط . كذلك يزداد تنوع المنتجات الداخلة في الخطة . ويصبح أكثر احتمالاً تنوع العناصر المتغيرة في خطط التثمير . ويفرض التقدم التقني - التكنيكي - بدوره مجالات جديدة للاختيار ... الخ . ويتم ذلك كله كما تتم الأمور في ميادين أخرى ، لنقل ميدان الملاحة : فلتسيير باخرة حديثة نحتاج الى أدوات تختلف عن تلك التي العتيقة التي استخدمها كريستوف كولومب . ونحتاج من أجل تطيير طائرة ذات محركات الى طرق تختلف عن تلك التي طبقها الأخوان رايت Wright من أجل تطيير طائرتهما. وهكذا تطرح غاية الاقتصاد الاشتراكي ، الذي يستخدم التخطيط

كأداة ، بشكل أوضح وأدق .

إذا عاودنا قراءة الأدب الاشتراكي التقليدي نجد أن غاية الاقتصاد الاشتراكي تتحدد على أنها إشباع لحاجات الأفراد ، وذلك لمعارضة غاية الاقتصاد الرأسمالي التي هي تحقيق أكبر حد من الأرباح للرأسماليين . وهذا صحيح من حيث المبدأ . فليس هناك من هدف وحيد ومهيمن في الاقتصاد الرأسمالي : بل هناك أهداف وغايات متعددة . فأرباح كل مشروع ، أو مجموعة من المشاريع ، تشكل هدفاً مستقلا . وما تطور الاقتصاد الرأسمالي إلا حصيلة السير نحو هذه الأهداف المتفرقة ، وبكلمة واحدة أهداف فردية ، والتي هي أرباح مختلف المشاريع والمؤسسات.

وبالمقابل فإن الاقتصاد الاشتراكي عبارة عن نظام متكامل، حيث تنزع جميع المشاريع نحو تحقيق تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية . وحينئذ تطرح مسألة التحديد الدقيق لهدف الخطة .

ولا بد من الاشارة الى أن الآراء ما زالت متباينة حول هذه المسألة .

ولكن ما هو محتوى هذه المسألة ؟ : أيمكن صياغة هدف الاقتصاد الاشتراكي بتمثيله بمؤشر واحد عددي يكون بلوغ حده الأمثل هو هدف الخطة، أم من الممكن أن تكون مجموعة

من الأهداف ، وبالتالي مجموعة من المؤشرات لا يمكن مقارنتها فيما بينها ؟

لن أتعرض هنا لجوهر القضية فيما يتعلق بهذا الرأي أو ذاك. ولكن سأكتفي بالقول بأني أذهب الى انه من الممكن صياغة هدف أو غاية الاقتصاد الاشتراكي بتمثيله بمؤشر تركيبي synthètique واحد هو الدخل القومي . وفي هذه الحال يمكن صياغة هدف التخطيط على أنه بلوغ الدخل القومي حده الأقصى من الزيادة ، أو ، بكلمة أخرى ، بلوغ زيادة الدخل القومي حدها الأمثل خلال فترة مختارة . وهاتان الفكرتان تؤديان للنتيجة ذاتها لأن الدخل القومي للسنة الجارية عبارة عن معطية ثابتة . فإذا كنت أبغي الحد الأقصى للدخل في السنة التالية مثلاً ، فإن الأمر يكون ذاته فيما لو كنت أبغي الحد الأقصى لزيادة الدخل خلال السنة الجارية .

وإذا ما طرحنا المسألة على هذا الشكل، فإن مهمة التخطيط تصبح بسيطة لأن مختلف عناصر التخطيط تصبح قابلة للمقارنة فيما بينها ، وأن هذه المقارنة مشتقة من هذا الهدف العام الوحيد . وإلا ، لكان هناك أهداف مختلفة وجزئية . وعندئذ يصبح من المستحيل مقارنة مختلف أجزاء الخطة .

وهكذا فإن مهمة التخطيط تصبح عبارة عن تطبيق للنظرية الرياضية للبرمجة ، هذه النظرية التي توفر لنا الطرق

الرياضية لنحصل على الحد الأقصى لهدف يتحكم فيه عـدد من الشروط الموضوعية .

وضمن إطار الفرضية الواردة ، يمكننا تحديد الأهـداف الجزئية لمختلف المشاريع ، ولمختلف قطاعات الاقتصاد القومي التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الهدف العام الذي تحدثت عنه . ويمكن بصورة خاصة تحديد هدف نشـاط المشروع الاشتراكي . فإذا كان الهدف العام من الخطة هو الحصول على زيادة الدخل القومي تبلغ الحدود القصوى ، نتج عن ذلك أن هدف كل من المشاريع المذكورة هو المساهمة بالحدود القصوى في الدخل القومي . ولكن ما هي مساهمة المشروع في الدخـل القومي ؟ إنها انتاجه الصافي . وفي ظل هذا الوضع من بلوغ الحد الأقصى ، فإن الوضع الأمثل للمشروع يصبح زيادة انتاجه الصافي ليبلغ حدوده القصوى . ويصبح هذا الضابط المميز في ظـل شروط معينة – فقط في ظَل هذه الشروط المحددة بدقة والتي لن أتعرض لمناقشتها هنا – معادلاً للبلوغ بالربح حدوده القصوى . ولكن هذه ليست قاعدة عامة . فانطلاقاً من فرضيتنا ، يمكننا أن نحدد أيضاً ضابط أثر التثميرات . وقد نوقشت هذه الفكرة الأخيرة كثيراً في البلدان الاشتراكية ، ولكن دون التوصل الى نتيجة إيجابية . والسبب في ذلك أن المناقشات جرت دون أن يصاحبها تعريف واضح لهدف الاقتصاد الاشتراكي .

إذا وافقنا على أن بلوغ الدخل القومي حدوده القصوى يمثل

الضابط أو المؤشر الأمثل للخطة ، يصبح من الواضح أن الأثر الفعال للتثمير هو الدرجة التي يساهم فيها التثمير في الدخل القومي . وبالمقابل فإننا إذا أخذنا بضوابط ومؤشرات أخرى في بلوغ الحدود القصوى ضمن إطار الخطة ، فتكون هناك مؤشرات أخرى للأثر الفعال للتثميرات .

وهكذا فإن قضية بلوغ الخطة الحدود القصوى في التنفيذ تمثل القضية الثانية التي تطرح بصدد التخطيط بعد قضية تأمين التنسيق الداخلي للخطة . ولكن من أجل التوصل فعلاً وبدقة كبيرة الى تحقيق التنسيق الداخلي بين الخطط – وخاصة في اقتصاد يزداد تعقيداً بسبب ازدياد نموه – ، ومن أجل تحديد الحد الأمثل للخطة المختارة ، لا بد من توفر الوسائل التقنية (التكنيكية) . ولم نحصل على هذه الوسائل إلا حديثاً ، نتيجة للتطور العلمي الذي أوصلنا الى استخدام الحاسبات الالكترونية .

إن فكرة استخلاص ميزانية للاقتصاد القومي حيث يمكن ضم أجزائه نظرياً على نسق جدول من المعادلات الرياضية ليست جديدة . ولكن هذه الفكرة اكتسبت قيمة عملية مع ظهور الآلات الحاسبة الالكترونية . ففي الماضي تحدث عن فكرة كون ميزانية الاقتصاد القومي هي عبارة عن جدول من المعادلات كل من كزني Quesnay وماركس ، وضمن إطار

مختلف من الأفكار ، ولكن بطريقة رياضية صريحة ، كتب فيها أيضاً الاقتصاديان الإيطاليان باريتو Pareto وبارون Barone . ولكن ماذا نعني عملياً بفكرة كون ميزانية الاقتصاد القومي هي عبارة عن جدول من المعادلات الرياضية ؟ من الممكن الاجابة : حسناً ، لا يمكن حل هذه المعادلات . هناك الآلاف ، بل الملايين من المعادلات التي يجب حلها . ولكن هناك وسيلة واحدة لحلها بطريقة عفوية هي السوق . وإن المناقشات الأولى عن المحاسبة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي استعانت بامكانية استخدام آلية السوق من أجل إيجاد حل للنظام المعقد المتعلق بترابط أو تداخل مختلف قطاعات الاقتصاد القومي . وقد اعتبر دور السوق في هذه المناقشات كدور الآلة الحاسبة، آلة قادرة على حل عدد كبير من المعادلات المتشابهة .

ولكني لن أتعرض هنا لمسألة دور السوق في الاقتصاد الاشتراكي . فهذا موضوع هام يستحق وحده محاضرة كاملة . ولكني ما أود الاشارة اليه ، هو أننا نملك اليوم الآلات الحاسبة الالكترونية . أي أنه باستطاعتنا عملياً أن نعرض ميزانية الاقتصاد القومي تحت شكل معادلات وأن نحلها عملياً بطريقة عديدة ، ودونما حاجة لبديل الآلة الحاسبة ، الذي كان يتمثل بالسوق . والشيء المهم في ذلك هو أنه من الممكن الحصول على حل للمعادلات بسرعة كبيرة . ومن أجل استخدام الطرق

الرياضية في بناء أو تركيب ميزانيات للاقتصاد القومي ، من الضروري التمكن من إجراء الحسابات بسرعة ، وبسرعة كبيرة ، ذلك لأن الحسابات التي تتم بوقت غير قصير ليست بذات قيمة عملية .

وتجدر الاشارة الى أن البلدان الاشتراكية تعمد في هذه الآونة الى وضع دراسات نظرية أولية فقط : اذ لم يبدأ حتى الآن استعمال الآلات الحاسبة الالكترونية على الصعيد القومي لتهيئة ميزانيات الاقتصاد القومي . وما يطبق حالياً هو لمجرد التجربة والتحضير ، لأن الأمر لا يتعلق بتنظيم ميزانيات حول الأرقام الاحصائية القديمة . بل الهدف هو حساب وتنظيم ميزانيات حول المعطيات الاحصائية المخططة للمستقبل ، كذلك تأمين الانسجام والتنسيق الداخلي للخطط. وحتى الآن لم تتحقق إلا الخطوات الأولى من أجل بلوغ الحدود القصوى للنتائج العملية للخطط .

ولكن الآمال الكبار مفتوحة في هذا الميدان ، وإن كنا لا نملك حتى يومنا هذا امكانية وضع خطط متناوبة واختيار أفضلها . ذلك أن تحضير الخطة يتطلب الكثير من الوقت والعمل ، ليس فقط من جانب هيئات التخطيط ، بل أيضاً من الوزارات والمشاريع ، وعلى مختلف المستويات حيث تجري تهيئة الخطط ومناقشتها . وبعد ما يتم تنظيم الخطة ، وبعد التأكد

أنها أكثر أو أقل تناسقاً من حيث تركيبها الداخلي، وأنها ترتكز الى ميزانيات أحسن تنظيمها ، عندئذ يمكن القول إن الخطة اكتسبت حياة مستقلة عن المخططين الذين وضعوها . وحينئذ يصبح من الصعب جداً تغييرها . من المؤكد انه يمكن إدخال تعديلات عليها بعد مناقشتها في البرلمان، وأمام اللجان المختصة ، وفي المشاريع ، وداخل النقابات ، وفي الصحف، وفي الاجتماعات والندوات الشعبية ... الخ ، ولكن ذلك كله لن يؤدي الى أكثر من تعديلات أو تسويات هامشية يمكن إدخالها على الخطة الموضوعة . ذلك أن أحداً لن يقترح إعادة تنظيم الخطة إعادة جذرية ، أي يقلبها رأساً على عقب ، لأن هذه الاعادة ستكون مستحيلة من الناحية العملية . إذ أن عملية إعادة تنظيمها تتطلب فترة نصف سنة أو أكثر ، وهذا يعني أن وضع الخطة يتم في وقت متأخر جداً . وجملة القول إن الخطط توضع موضع التنفيذ عقب مناقشتها حسبما ذكر ، ويعمد الى ادخال تعديلات عليها فقط في حال تغير شروط موضوعية هامة ، وأن صعوبات كبيرة تقف في وجه تحقيقها . إن وضع الخطط موضع التنفيذ هو وحده الذي يتطلب إدخال تعديلات ، أساسية أحياناً ، عليها .

وهكذ يمكن القول إن الآفاق المفتوحة أمامنا واسعة : فالأمر المثالي يتطلب وضع عدد من الخطط المتناوبة، وحساب - بالطريقة التي تقدم ذكرها - الآثار الذاتية لهذه الخطط في زيادة

الدخل القومي ، واختيار أفضل هذه الخطط بعد اجراء المقارنة .

إن بحثي هذا يقودني للحديث معكم عن انه يوجد عامل ثالث يؤثر على طريقة التخطيط . سبق أن أشرت الى عاملين : تطور الاقتصاد الاشتراكي ، وتقدم علم الاقتصاد ، وتفاعلهما الجدلي (الدياليكتيكي) . والآن حان الوقت لأحدثكم عن عامل ثالث : إنه الثورة التقنية (التكنيكية) التي تحققت عن طريق الآلات الحاسبة الالكترونية . ذلك أن هذه الثورة التقنية تفسح المجال أمام ظهور طرق جديدة في التخطيط . إننا ما زلنا الآن في المرحلة العلمية التحضيرية ، كما سبق وأشرت الى ذلك . لنقل بواقع المقارنة أننا في مرحلة التهيئة لإطلاق الصواريخ ، ولكننا لم نطلق أي صاروخ بعد . إذ لا بد من فترة زمنية تفصل المرحلة التحضيرية عن بلوغ الغاية . ولكن من الممكن الملاحظة أن أغلب الدول الاشتراكية ، وخاصة الاتحاد السوفيتي وبولونيا وهنغاريا ، تقوم اليوم بجهود علمية كبيرة وهامة في هذا الميدان .

باستعراضي معكم هذه النظرة السريعة عن التطور التاريخي للتخطيط ، كذلك عن الآفاق التي يفتحها ، لا بد من الاشارة الى أن ذلك ليس فقط نتيجة تقدم علم التخطيط والوسائل التي يضعها قيد تصرفنا « فن التكنولوجيا » ، بل كذلك حصيلة

تطور الاقتصاد الاشتراكي نفسه ، كما سبق وأشرت الى ذلك . ويمكن القول باختصار ، وبصورة عامة ، ولأسباب تاريخية لن أتعرض لها هنا ، إن اقتصاد البلدان الاشتراكية قد تطور بطريق ادعوها « بالتنمية الممتدة » Extensif . فقد كانت احتياطيات كبيرة : يد عاملة مستخدمة بصورة ناقصة ، وخاصة في الزراعة ، كذلك هناك موارد طبيعية غير مستثمرة ، الأمر الذي يجعلنا نقول إنه كان يوجد وضع تاريخي ندعوه بالتخلف الاقتصادي . وكل ما يجب قوله في هذا المضمار انه يجب القيام بمشاريع تثميرية ، واستخدام اليد العاملة ، واستغلال الموارد الطبيعية . إنه التثمير المخطط هو الذي جند أو جهز القوى العاملة وحقق ، في الوقت ذاته ، استغلال الموارد الطبيعية . وعلى هذا الأساس من الشروع في تحقيق تثميرات جديدة تمت في البلدان الاشتراكية زيادة مدهشة في الانتاج والاستخدام ، وتحقق استغلال على نطاق واسع للموارد الطبيعية .

إنه في ظل شروط تاريخية كهذه ، تكون قضايا التخطيط بسيطة ، وطرق التخطيط تكون بدائية . فإقامة مصنع ، واستخدام أفراد عديمي النفع في الحقول ، واعطاؤهم عملاً في المصنع المشيّد ، وتهيئة المواد الأولية الضرورية ، يعطي ذلك كله انتاجاً ، وبالتالي فإن تقدماً اقتصادياً يتحقق . ولكن قضية فعالية وآثار هذا الانتاج ليست القضية الرئيسية في ظل الشروط التاريخية المذكورة ، اذ ان الأمر لا يتجاوز تناوب توفر موارد

غير مستغلة ، ويد عاملة غير مستخدمة ، وغير منتجة ، وانه يكفي جعل العملية منتجة باستغلال الموارد واستخدام اليد العاملة بواسطة تحقيق المشاريع التثميرية الضرورية لذلك . وحصيلة هذه المشاريع هي دوماً إيجابية .

ولكن ما يمكن قوله اليوم إن النمو الاقتصادي في أغلب البلدان الاشتراكية – وذلك هو الوضع في بولونيا – بلغ درجة النضج بحيث أن طريقة « التنمية الممتدة » المذكورة، أصبحت قديمة وغير كافية . فلم يعد هناك – على كل حال ليس بالقدر الذي كان – من موارد غير مستثمرة ، واحتياطيات نائمة على عتبة التخلف الاقتصادي . وهذا يعني انه يجب السير أكثر فأكثر بالتنمية الاقتصادية باتباع « الطريقة الكثيفة » Intensif ، أي التركيز على ضوابط مثل ازدياد انتاجية العمل ، وازدياد فعالية وأثر المشاريع التثميرية ، وزيادة أثر تنظيم الاقتصاد وادارته ، وإقامة نظام من الدوافع الاقتصادية التي تجيز هذه القوى في سبيل تنمية كثيفة . ويبدو لي أننا في بولونيا وأغلب البلدان الاشتراكية نجتاز مرحلة انتقالية ، بين المرحلة الأولى للطريقة الممتدة والمرحلة الجديدة لطريقة التنمية الاقتصادية .

إن هذا الوضع يطرح قضايا جديدة أمام منهجية التخطيط. ذلك أنه آن الأوان لأن تكون الميزانيات أكثر دقة ، وأن

تطرح بشكل واضح وصريح مشكلة اختيار أفضل الخطط ، وأن يتحقق النشاط الأفضل في جميع فروع الاقتصاد القومي . وإن الأفكار الجديدة التي تلد وتتشكل في ميـــدان التخطيط الاقتصادي ، تجد أساسها في انتقال الاقتصاد الاشتراكي نحو مرحلة جديدة من التنمية . وتتجاوب وتلبي هذه الأفكـــار الحاجات العملية للمرحلة الجديدة ، وتجري المحاولات الى أن يصار بواسطتها الى إيجاد حل للقضايا الجديدة التي تطرحهـــا المرحلة الجديدة هذه على العلم وعلى وضع التخطيط موضـــع التنفيذ .

ذلك هو العرض المختصر الذي وددت تقديمه اليكم عن تطور التخطيط ، تحدثت عن سير هذا التطور في مراحل تحققـــه ، وتحدثت أيضاً عن الآفاق التي يمكن لهذا التطور أن يفتحهـا . ولا بد من إدراك هذه النقطة : فما دام الاقتصـــاد الاشتراكي اقتصاداً يسير في طريق النمو ، وطريق التقدم المستمر ، فـلا يمكن لطرق التخطيط أن تكون ساكنة دون تبـدل وتغيير . لقد تغيرت وستتغير بانطباقها وتلاؤمها وانسجامها مع حاجات التطور الحيوي للحياة في المجتمع الاشتراكي . لذا فإني أود أن أكرر ، ختاماً لحديثي ، ما سبق وقلته في البدء : من انه ليس هناك من خلاصة نهائية Summa في ميدان التخطيط ، ومن المؤكد انه لا يمكن معالجته على الصعيد المذهبي والعقـــائدي Summa Theologica . ولكن هناك مجموعة من التجارب

العملية التي نستخدمها ، وخلاصة أو مجموعة من المعلومات العلمية القائمة على أساس هذه التجارب ، ومجموعة من الوسائل التقنية لإيجاد حل للقضايا المطروحة نتيجة لوضعها موضع التطبيق . وهذه الخلاصة أو المجموعة من التجارب ، ومن المعارف والمعلومات والأساليب التقنية ، سنحاول السير بها نحو الكمال ، واستخدامها كوسيلة ذات فعالية أكبر فأكبر في إدارة واعية للاقتصاد الإشتراكي .

فهرس

١ – أسس التخطيط الأقتصادي .

٢ – بعض قضايا التخطيط الاقتصادي في البلدان المتخلفة .

٣ – الاقتصاد السياسي للاشتراكية .

٤ – دور التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي .

٥ – القضايا المعاصرة للاقتصاد الاشتراكي .

٦ – تطور التخطيط الاقتصادي .

للمترجم

١ ـ نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط . للاستـــاذ أرنست تياك .

مكتبة أطلس . دمشق ١٩٥٨

٢ ـ الاقليم المصري . دراسة اقتصادية ونقدية ومالية . دمشق ١٩٥٩

٣ ـ الاقتصاد السياسي للاستاذ جان مارشال :

١ ـ النقد والتسليف . دار اليقظة العربية ، دمشق ١٩٦٤

٢ ـ آلية تشكل الأسعار . دار اليقظة العربية . بيروت ١٩٦٥

٤ ـ اقتصاد القطر العراقي . مركز الدراسات العربية . دمشق ١٩٦٥

٥ – التخطيط والتنمية الاقتصادية . للاستاذ أوسكار لانجـه .
دمشق ١٩٦٥

٦ – الدكتاتورية . للاستاذ موريس دوفيرجيه . دار عويدات .
بيروت ١٩٦٥

٧ – مقالات اقتصادية للاستاذ شارل بتلهيم :

١ – ما معنى التخطيط الاقتصادي الاشتراكي .
مجلة المعرفة . دمشق . شباط ١٩٦٥

٢ – التخطيط الاقتصادي ومفهومه المبهم .
مجلة المعرفة . دمشق . آذار ، نيسان ١٩٦٥

٣ – وسائل القضاء على التخلف الاقتصادي .
مجلـة المعرفـة . دمشق . أيــار ١٩٦٥

٨ – مفهوم السوق العربية المشتركة . مجلـة المعرفة . دمشق .
كانون ثاني ١٩٦٦

٩ – النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفـة . دار الطليعـــة .
بيروت . ١٩٦٦

موسوعة علم الجمال الهيغلي

تصدر تباعا عن دار الطليعة

لولا هيغل لما كان علم الجمال
على ما هو عليه اليوم
جورج لوكاش

١ ــ مدخل الى علم الجمال
٢ ــ فكرة الجمال (في جزئين)
٣ ــ الفن الرمزي
٤ ــ الفن الكلاسيكي
٥ ــ الفن الرومانسي
٦ ــ فن العمارة
٧ ــ النحت
٨ ــ الرسم
٩ ــ الموسيقى
١٠ ــ الشعر (في جزئين)

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٦٥٠ ق. ل.
أو ما يعادلها